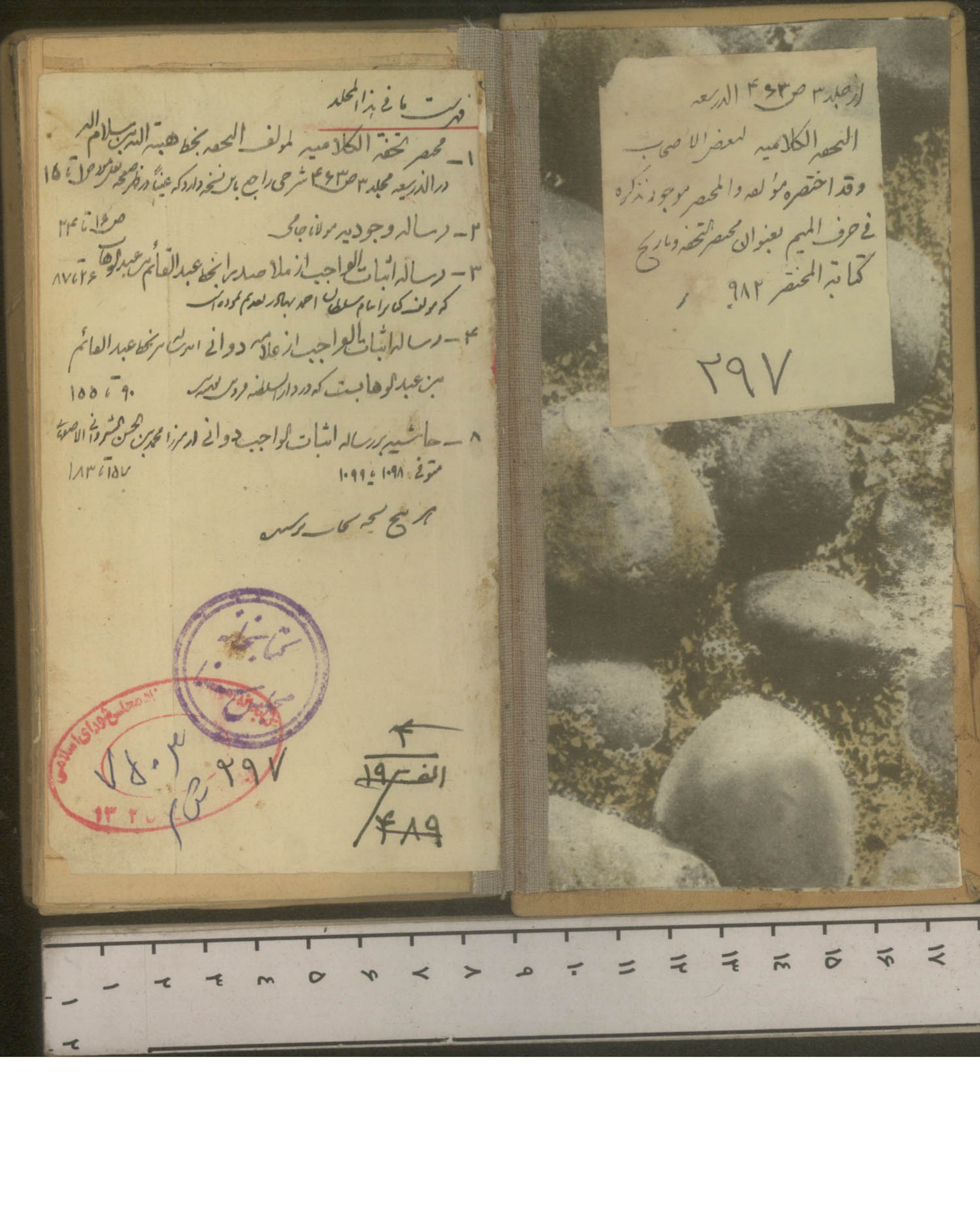

تابخانهٔ
شورای
لامی

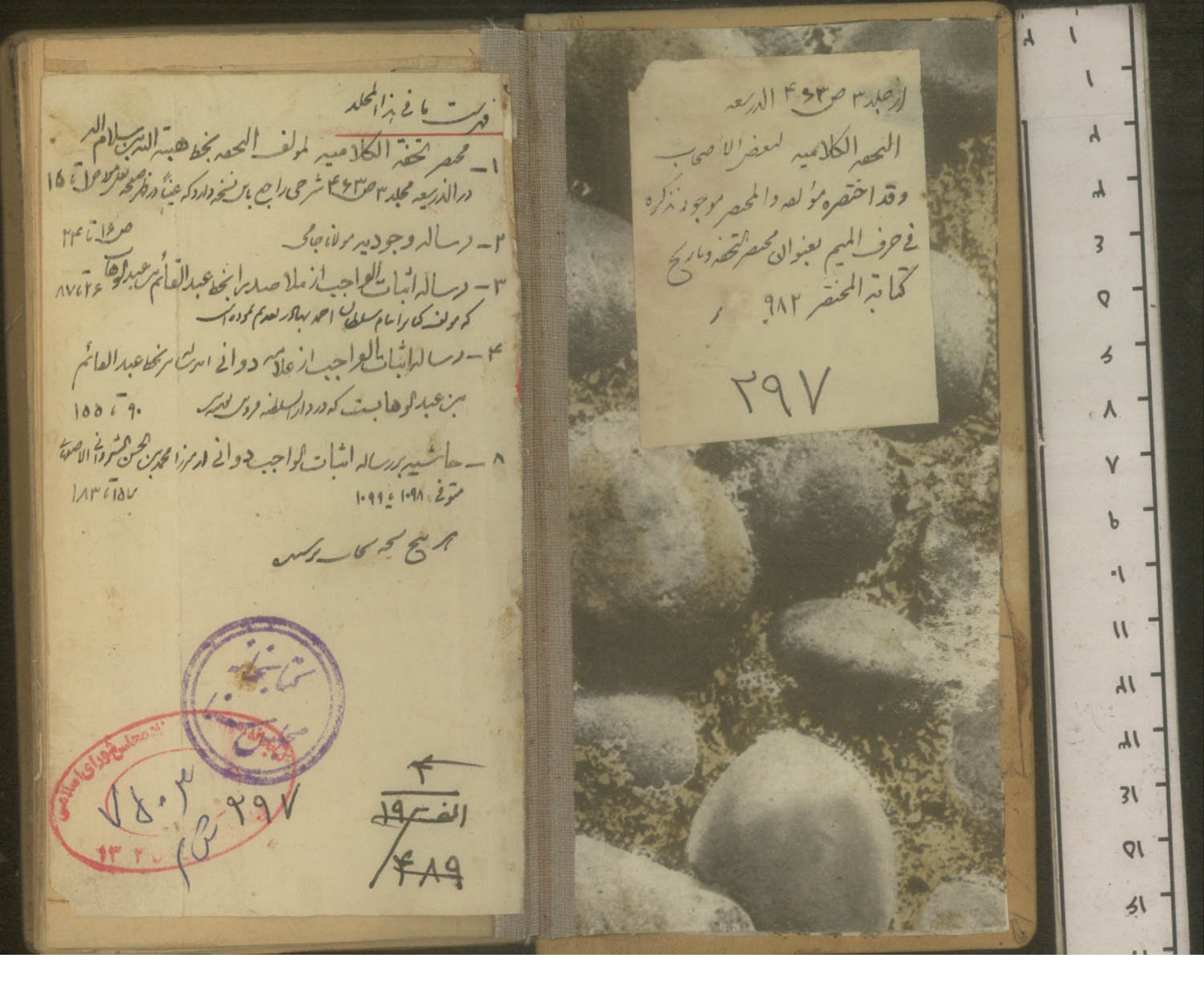


فهرست ما في هذا المجلد

تاریخ نسخه کتابت ندارد

از مجلد ۳ ص ۴۶۳ الذريعه

التحفه الكلاميه لبعض الاصحاب
وقد اختصره مؤلفه والمختصر موجود ذكره
في حرف الميم بعنوان مختصر التحفه وتاريخ
كتابة المختصر ۹۸۲

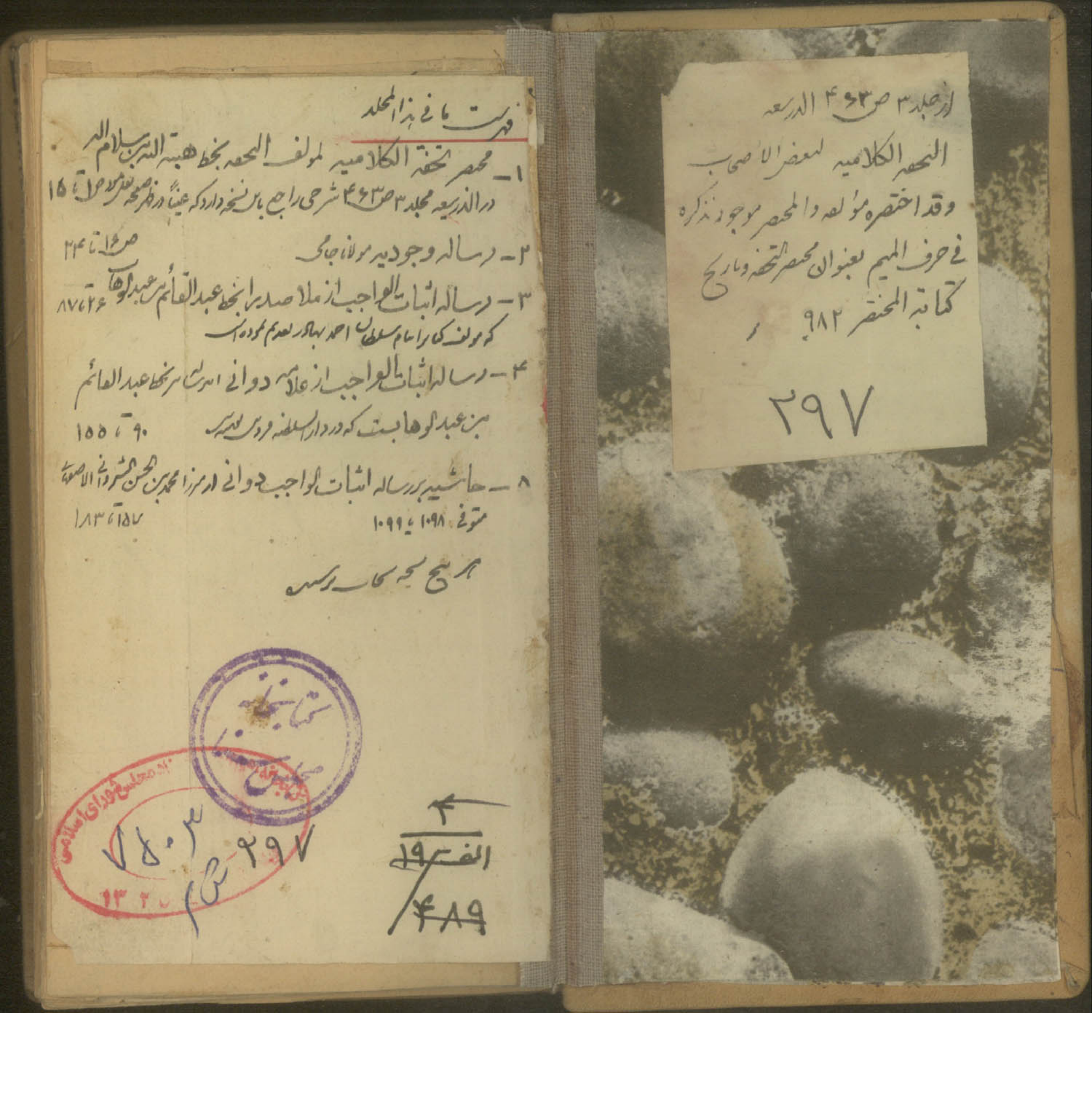


فهرست ما فی هذا المجلد

تاریخ کتابت ندارد

از مجلد ۳ ص ۴۶۳ الذریعه

التحفة الکلامیه لبعض الاصحاب
وقد اختصره مؤلفه والمختصر موجود ذکره
فی حرف المیم بعنوان مختصر التحفه وتاریخ
کتابة المختصر ۹۸۲



فهرست ما فی هذا المجلد

۱ـ مختصر تحفة الکلامیه لمؤلف التحفه بخط هبة الله بن سلام الله
در الذریعه مجلد ۳ ص ۴۶۳ شرحی راجع باین نسخه دارد که عیناً در ظهر صفحه نقل مرده ص ۱ تا ۱۵

۲ـ رساله وجودیه مولانا جامی ص ۱۶ تا ۲۴

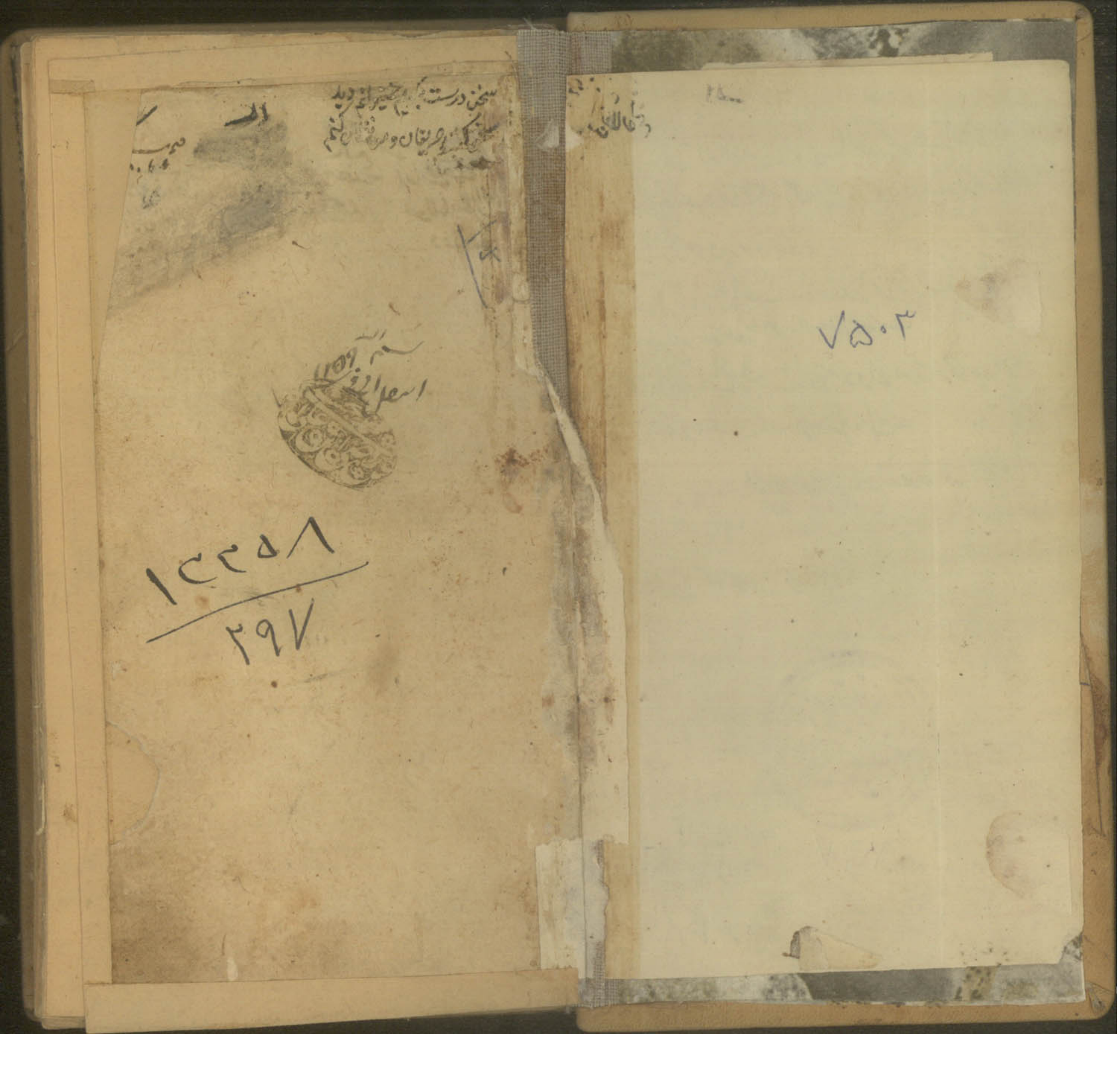
۳ـ رساله اثبات الواجب از ملا صدرا بخط عبد القائم بن عبد الوهاب ۲۶ تا ۸۷
که مؤلف کتاب را بنام سلطان احمد بهادر تقدیم نموده است

۴ـ رساله اثبات الواجب از علامه دوانی است بخط عبد القائم
بن عبد الوهاب است که در دار السلطنه قزوین نوشته ۹۰ تا ۱۵۵

۸ـ حاشیه بر رساله اثبات الواجب دوانی از میرزا محمد بن الحسن الشروانی الاصفهانی
متوفی ۱۰۹۸ یا ۱۰۹۹ ۱۵۷ تا ۱۸۳

تاریخ نسخه نگارش نرسیده

از جلد ۳ ص ۴۶۳ الذریعه
التحفه الکلامیه لبعض الاصحاب
وقد اختصره مؤلفه والمختصر موجود ذکره
فی حرف المیم بعنوان مختصر التحفه وتاریخ
کتابة المختصر ۹۸۲



۱۲۲۵۸
۲۹۷
۷۵۰۳



١٣٢٥٨
کتابخانه مجلس شورا
هو
مجموعه
رساله در مبحث وجود از مولانا جامی علیه ما علیه
رساله اثبات واجب صدر الدین محمد شیرازی
رساله اثبات واجب حسب مولانا جلال الدین محمد دوانی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بصرنا على ادراك دقايق فصول الكلام وجعلنا من بعث اليه افضل رسله محمد عليه السلام وبعد فاني بعدما فرغت من تحرير التحفه الكلاميه وسارت في الاطراف مسير الشعاع من المضي صادفت في اثناء ذلك مطالعة بعض من خصه الله تعالى بالنفس القدسيه ولما وجدها بحيث ينفجر من تقرير انها ينابيع الكلام اذ لم يورد فيها مسلة الا ودليلها واردة على هيئة الانتاج الظاهر الاستلزام للمطلوب من غير افتقارها الى تصرف بتقديم وتاخير واضمار وتعيير اقترح اختصاره مرة اخرى بحذف ما فيها من القوانين المنطقيه وايجاز ما حرر فيها من الدلايل الكلاميه ولما تكرر منه ذلك بادرت الى مقتضى اشارته فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صفاح الاذهان ويرهف البصاير وهو مرتب على خمسه ابواب

الباب الاول

في التوحيد مسلة واجب الوجود موجود اذ لو لم يوجد لزم انحصار الموجودات في الممكن وكلما انحصر الموجودات في الممكن لزم ان لا يوجد موجود اصلا ينتج لو لم يوجد واجب الوجود لم يوجد موجود اصلا اما المقدمة الاولى

فلان

فلان الموجود قسمان فان كان وجوده من ذاته بحيث لا يفتقر الى الغير يسمى واجب الوجود وان كان وجوده من غيره بحيث لو لم يوجد ذلك الغير لم يكن له وجود يسمى ممكن الوجود فاذا انتفى احد القسمين اعني الواجب تحقق الاخر واما الثانية فلان الممكن في وجوده مفتقر الى الغير وكل مفتقر لا يوجب بنفسه وكل ما لا يوجب بنفسه لا يستقل بالتاثير وكل ما لا يستقل بالتاثير لا يصدر عنه موجود ينتج ان الممكن لا يصدر عنه موجود فلو انحصر الموجود في الممكن لم يكن هناك موجود اصلا تنبيه اذا ثبت انه تع واجب الوجود ثبت انه قديم لان الواجب لما كان وجوده ضروريا امتنع عدمه وكل ما امتنع عدمه يجب قدمه فالواجب يجب قدمه

مسلة ● واجب الوجود واحد لانه لو كان متعددا امكن بينهما المخالفة بان يريد احدهما امرا والاخر نقيضه واذا امكن بينهما المخالفه يلزم منه اجماع النقيضين او ارتفاعهما او الترجيح بلا مرجح او عجز احدهما والكل بديهية البطلان والمقدمة الثانية بينة غنية عن البيان واما المقدمة الثانية فلان الواقع على تقدير المخالفة اما مرادهما معا وهو اجتماع النقيضين او لا هذا ولا ذاك وهو ارتفاعهما او احدهما دون الاخر فان لا عن سبب وهو الترجيح بلا مرجح

ظاهر

او بسبب قوه احدهما وضعف الآخر وهو العجز وايضا التوحيد
ما اخبر به الصادق في قوله تعالى ان الهكم لواحد وقوله تعم
فاعلم انه لا اله الا الله وكل ما اخبر به الصادق فهو فالتوحيد
حق مسئلة واجب الوجود قادر مختار بمعنى انه ان شاء
فعل وان لم يشاء لم يفعل وليس شي منهما لازما له وتقابله
الموجب وهو الذى يلزمه الفعل ولا يمكنه الترك كالنار
في الاحراق فنقول لو لم قادرا لكان موجبا وكلما كان العالم موجبا كان يلزم
لازما له وهو قديم كان العالم قديما ينتج لو لم يكن قادرا
مختارا كان العالم قديما لكن قدم العالم محال لان العالم
متغير وكل متغير ممكن وكل ممكن محتاج الى الغير في الوجود
وكل محتاج الى الغير لا يوجد بنفسه وكل ما لا يوجد بنفسه
يستفيد الوجود من الغير وكل ما يستفيد الوجود من الغير
كان قبل الوجود معدوما وكل ما كان قبل الوجود معدوما
فوجوده مسبوق بالعدم وكل ما كان وجوده مسبوقا
بالعدم فهو حادث ينتج ان العالم حادث مسئله
واجب الوجود عالم لان فعل الافعال المحكمة المشتملة على
حكم ومصالح لا تحصى وكل من فعل الافعال المذكور فهو
عالم وا المقدمة الاولى ضرورية حسيه وننبه عليه
تامل الانسان في احوال المخلوقات وارتباط السفليات

الذى هو اثر من مختار وهو قديم كان العالم

بالعلويات بل في احوال نفسه وحواسه وقواه والثانية ايضا
غنية عن الدليل وننبه عليها انه لو لم يكن عالما لما يأتي منه
الافعال المذكورة دائما واكثريا واللازم باطل بالمشاهدة فالملزوم
مسئلة واجب الوجود عالم بجميع المعلومات قادر
على كل الممكنات لانه قد ثبت انه قادر عالم فلو اختص علمه
وقدرته بالبعض لزم التخصيص من غير مخصص واللازم
ظاهر البطلان فالملزوم مثله مسئلة واجب الوجود
سميع بصير بمعنى انه عالم بالمسموعات والمبصرات لان
المسموع والمبصر معلوم له فيكون سميعا بصيرا ولانه
وارد في النص حيث قال لسميع الدعاء وبصير بالعباد وكل
وارد في النص حق مسئلة واجب الوجود مريد
لبعض الموجودات وهو الافعال الحسنة وكاره
لبعضها وهو القبايح منها والدليل على ذلك انه امر
بالعبادات ونهى عن المعاصي وكل آمر له ارادة وكل ناه
له كراهة فالله له ارادة وكراهة واما اختصاص اراد
بالافعال الحسنة والكراهية بالقبيحة فلان ارادة القبيح
وكراهة الحسن قبيح عقلا وكل ما هو قبيح منتف عنه تع
مسئلة واجب الوجود حي لانه قادر عالم كالانبياء
وكل قادر عالم حي بالضرورة لكن حياته ليست كيفيته

تابعة للمزاج لاستحالة المزاج في حقه تعالى فهو بمعنى آخر وهو
صلاحية العلم والقدرة مسئلة واجب الوجود متكلم
بمعنى انه اذا اوجد الحروف والاصوات في اجسام ليس من
شانها التكلم حتى سمع منها الكلام والدليل عليه ان التكلم
بالمعنى المذكور مقدور وورد النص لوقوعه وكل مقدور
كذلك فهو حق فالتكلم بالمعنى المذكور حق اما انه مقدور فلانه
ممكن وكل ممكن مقدور كما تقدم واما انه وارد في النص فلانه
مجمع عليه من الانبياء حيث تواتر انهم عليهم السلام
كانوا يقولون لامتهم قال الله كذا وامر بكذا ونهى عن كذا
وكل ذلك من اقسام الكلام ومذكور في القران ايضا كما
في قصة موسى عم وكلما هو مجمع عليه من الانبياء عم ومذكور
في القرآن منصوص عليه فالتكلم بالمعنى المذكور منصوص
عليه مسئلة واجب الوجود حكيم لانه عالم بحقائق
الاشيا ووصفاتها من الحسن والقبح وقادر على الكل
والكل من كان كذلك يفعل الاشياء على وجه يليق وينبغي
فهو تعم يفعل الاشيا كما ينبغي ويعلم الاشياء على ما
هي عليه مسئلة في التنزيهات مسئلة واجب
الوجود ليس بمركب لان كل مركب مفتقر الى الجزء
وكل مفتقر الى الجزء مفتقر الى الغير لان جزء الشيء

غيره وكل مفتقر الى الغير ممكن ولا جسم لان كل جسم مفتقر الى المكان
وكل مفتقر ممكن ولا حاصل في مكان ولا في جهة لما ذكرنا في الجسم
بعينه فثبت ان كل ما كان احد هذه الاشياء فهو ممكن وكل ممكن
حادث وواجب الوجود ليس بحادث فلا يكون باحد هذه
الاشياء مسئله واجب الوجود لا يتصف بالحوادث لونا
او غيره لان اتصافه بها اما ازلي او متجدد وكلاهما باطل فالاتصاف
باطل اما الاول فلان الاتصاف بالحادث لو كان ازليا لزم
كون الحادث ازليا واللازم ظاهر البطلان فالملزوم مثله
واما الثاني فلان ذلك الحادث صفة كمال لاستحالة اتصافه بما
ليس منها ولا شيء من صفة الكمال بمفقودة عنه تعم فلا شيء من
ذلك الحادث بمفقود عنه فلا يكون اتصافه به متجددا مسئلة
الواجب تعم شانه ان لا يكون مرئيا لان كل مرئي فهو جسم ملون
مضيء متحيز حاصل في جهة مقابلة للرائي ولا شيء من الواجب بجسم
ملون كذلك ولا شيء من المرئي بواجب وينعكس الى لا شيء من
الواجب بمرئي فهو المطلوب مسئلة الواجب تعالى
لا يتحد بغيره لان اتحاد الاثنين غير معقول وكل ما هو غير معقول
نفيه عنه تعالى مسئله واجب الوجود لا يتصف بصفات
زايدة على ذاته مغايرة له قايمة به على نحو اتصاف الممكنات
بها والدليل عليه ان كل صفة قايمة بالموصوف محتاجة

الى موصوفها وكل مفتقر ممكن وكل ممكن حادث فلو اتصف
الواجب بالصفات الزائدة لزم كونه محلا للحوادث وكل ما هو
محل للحوادث فهو حادث والا يلزم ان يكون الحادث ازليا
فلو كان الواجب محلا للحوادث يلزم ان يكون حادثا هف

الباب الثاني في العدل مسئلة العقل يقتضي بحسن بعض
الافعال وقبح بعضها بالاستقلال من غير استعانة من الشرع
للعلم الضروري بحسن مراعاة اليتيم وتفقده وقبح ايذائه
ولطمه ولذا يحكم به من لم يتدين بشرع ما مسئلة
واجب الوجود لا يفعل القبيح لان فاعل القبيح اما عالم
بقبحه او محتاج اليه او عابث والاول بط لما بينا من عموم
علمه والثاني بط لاستلزام الامكان والثالث بط لاستلزام
السفه بنتج فاعل القبيح بط مسئلة افعال العباد
صادرة عنهم باختيارهم وهو ضروري غني عن الدليل
ولو تنزلنا عن ذلك نقول افعال العباد واقعة على
حسب دواعيهم وارادتهم ولا شئ من غير الاختياري
كذلك فلا شئ من افعال العباد بغير الاختياري او نقول
لو لم يكن العبد مختارا في فعله لزم قبح التكليف واللازم بط
فالملزوم مثله بيان الملزوم ان التكليف ح يكون متوجها
على العاجز وكل تكليف موجه على العاجز قبيح بديهة

مسئلة الله تعم شانه لطيف اما بمعنى انه غير مدرك
بالبصر لما مر في التنزيهات واما بمعنى انه يفعل اللطف بالعباد بمعنى
انه يفعل بهم نوعا من الفعل كبعثة الانبياء وانزال الكتاب
حتى يكون الناس على الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد فلان
اللطف بالمعنى المذكور مناسب للحكمة وكل مناسب للحكمة يليق
بالوقوع وكل يليق بالوقوع فالله فاعله لانه حكيم رؤوف بالعباد
مسئلة التكليف بالشرائع واجب عقلا لان المكلف بطبعه
مائل الى الشهوات والقبائح وكل مائل اليها لابد من
زاجر وذلك الزاجر ليس هو العقل لعدم ادراكه الحسن
والقبح في بعض الامور ولصيرورته مغلوبا للقوة
الغضبية والشهوية فهو الشرع لعدم حاكم غيرهما

الباب الثالث في المعاد مسئلة اعادة الاجسام ممكن
لان الموجودات التي عدمت ماهيتها قابلة للوجود
وكل ما هو قابل للوجود فهو ممكن ثم نقول ذلك الممكن
واجب الوقوع لانه مما يتوقف عليه العدل الذي يجب
صدوره من الله تعم بحكم العدل ونص الكتاب وكل ما
هو يتوقف عليه العدل الواجب مسئلة عذاب
القبر وتغير الالوان يوم القيمة والسؤال فيه والحساد
وانطاق الجوارح والصحائف المشتملة على اعمال العباد

وقرائها ونطاير الكتب يمينا وشمالا وورا، ووزن الافعال
وصحايفها والحوض والصراط والجنة والنار امور ممكنة
اخبر الصادق بوقوعها وكل ممكن كذلك فهو حق فالامور المذكورة
حق مسئلة الله تعم يقبل التوبة عن العباد ويعفو عن
السيئات لانه وعد به فى القرآن وكلما وعد به حق فالمذكور
حق مسئلة العفو عن الكبائر التى لم يتب عنها غير الكفر
وحقوق العباد جائز منه تعم لانه حسن ينتفع به العبد
المحتاج المومن ولا ضرر فيه كل حسن كذلك فهو جائز الوقوع
فالعفو جائز الوقوع واما حقوق الادميين فلا يجوز العفو
عنها من غير رضاء صاحبه لانه ظلم وكل ظلم منتفى
عنه تعم الباب الرابع فى النبوات مسئلة النبى انسان
مخبر عن الله تعم بغير واسطة البشر والمعجز امر خارق
للعادة مقرون بالتحدى مطابق للدعوى لا يمكن معارضته
يخلق الله تعم على يد النبى صلى الله تصديقا له مسئلة
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم رسول الله لانه ادعى
نبوة واظهر المعجز على طبق دعواه وكل من كان كذلك فهو نبى
حق فمحمد نبى حق والمقدمة الاولى وتعينه وتواتر به لا مجال
لانكارها والثانيه بديهية مسئلة جميع الانبياء الذين
اولهم آدم واخرهم محمد صا معصومون من جميع الذنوب

صغيرها وكبيرها عمدا وسهوا قبل البعثة وبعدها وكذا عن الصنائع
المنفرة التى تدل على خسة صاحبها كلبس السراويل فى السوق
واعتياد الاكل فى الطريق وعن الامراض المنفرة كالبرص
والجذام وعن الدناءة الاباء وعهر الامهات لان كل ذلك
يحب التنفر عنه والاعراض عن مصاحبته وترك مجالسته وكل
وكل ما يوجب التنفر يجب نفيه عنهم لان الغرض من
بعثهم ارسال اوامرهم وقبول احكامهم ومن انما ياتى
من الاختلاط وملازمتهم وما يوجب التنفر ينافى الغرض
من بعثهم فلا يليق بالحكيم ارسال من اتصف بالمنفرات
المنفرة مسئلة اذا ثبت نبوة نبينا وانه معصوم ورد
فى كلامه وفى القرآن الذى هو معجز من بيان ارسال
الرسل وانزال الكتب واخبار الانبياء السابقة
والامم الماضية والبلدان الخاوية والتكاليف الواجبة
وما يترتب من الاعواض الدائمة حق يجب الايمان به
لانه كلام من دلت المعجزة على صدقه وكل كلام كذلك
فهو حق مسئلة محمد صم خاتم الانبياء اذ قد
ورد فى القرآن انه خاتم الانبياء وتواتر من كلامه
صلى الله عليه وسلم انه لا نبى بعدى وشريعته باقية
ببقاء الدنيا اذ لو انقطع مع بقاء المكلفين لزم خلو المكلف

من الشريعة الزاجرة لهم وهو بط لما تقدم فى وجوب التكليف

الباب الخامس فى الامامة هى رياسة عامة فى الامور الدين و الدنيا نيابة عن النبى صم بواسطة او غير واسطة مسئلة نصب الامام على الله تع واجب عقلا اى مناسب لحكمته لان الامام يجب ان يكون معصوما وكل معصوم يجب ان يكون منصوصا من قبله تع اما المقدمة الاولى فجئ بيانها واما الثانية فلان العصمة امر خفي لا يطلع عليه الا علام الغيوب فلو وجب نصب الامام على الخلق لزم اطلاعهم على الامر الخفى لامتناع تعيين الامام من غير علم بكونه معصوما واللازم بط فالملزوم مثله واذا لم يجب على الخلق فهو واجب على الله تع وهو المطلوب مسئلة الامام يجب ان يكون معصوما لنفس ما ذكرنا فى عصمة الانبيا بعينها فتذكر ولانه لو صدر عنه الخطاء لاحتاج الى امام آخر لزم التسلسل ولان نصب غير المعصوم زيادة اقتدار له على المعاصى فيؤدى الى القبيح وكل ما يؤدي الى القبيح فهو قبيح فنصب غير المعصوم قبيح لا يجوز وجود امامين فى عصر واحد لان تعدد الامام لو جاز امكان المخالفة فى امر مشروع كما ذكرنا فى تعدد الاله وكلما يوجب امكان المخالفة يؤدى الى المحال فهو محال فتعدد الامام محال هذا منقوض

بما تواتر من تعدد الانبياء فى وقت واحد قلنا انما جاز ذلك فيما اذا كان لكل نبي شريعة مغايرة لشريعة صاحبه فلكل منهما امر ونهى بين امته او كان احدهما تابعا للآخر كما كان هرون النبى ع تابعا لموسى ع ووزيرا له بخلاف الامامين فان شريعتهما واحدة ونيابتهما عن النبى بعينه واحدة ولو كان احدهما مأمورا بمتابعة الآخر يخرج عن كونه اماما لان نيابته ح على وجه العموم فلا يصدق عليه تعريف الامامة مسئلة الامام الحق بعد رسول الله على ابن ابى طالب ع لان الامام معصوم ولا شئ من غير على ع بمعصوم فلا شئ من غير على بامام اما الاول فقد مر بيانها واما فاجماع الامة اذ قد تواتر من غيره الكفر والفسق والخطاء والاحكام حتى قال بعضهم حفظت من عمر عليه اللعنة سبعين قضية فى ميراث الجد يخالف بعضها بعضا ولم ينقل عنه ع احد من الموافق والمخالف ما يخالف الشرع ولان الامام منصوص عليه فلا شئ من غير على بامام بيان الاولى ان الامامة مشروطة بالعصمة التى لا يعرف الا بالنص كما مر بيان الثانية ان القائل بامامة غيره لا يدعى فى حقهم النص بل عندهم فى ذلك اختيار الناس وهو غير معتبر فى النصب الامام لان الامام يجب ان يكون منصوصا من قبل الله تع مسئلة الامام الحق بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم على بن الحسين ثم محمد بن على ثم جعفر

و اولاد

الثانية

بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي
بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن حسن المهدي صاحب الزمان
صلوات الله عليهم اجمعين لورود النص من النبي صلعم في حقهم
حيث قال للحسين ابني هذا امام ابن امام اخو امام ابو ائمه
تسعة تاسعهم قائمهم لان كل واحد من هولاء على من بعده ولاشتراط
العصمة المنفية عن غيرهم مسئلة الامام الثاني عشر محمد بن
الحسن عليهما السلام موجود وحي وهو امام هذا الزمان ولا
يموت الا بعد فناء المكلفين والدليل عليه ان المكلفين مدة
بقائهم محتاجون الى امام معصوم حافظ للشرع من التبديل
والتحريف وليس غيره حافظ لذلك فهو هو عم فان قيل حال
ما ذكرتم معشر الامامية في مسئلة الغيبة ان الشريعة تضعف
بمرور الايام ومضي الاعوام وكثرة البدع وتواتر الفتن فاذا
اندرس الشريعة ولم يبق بين الامة من يستنبط الاحكام
من الكتاب والسنة مع انهما غير مشتملين على جميع الا
حكام وامكان الاندراس يتطرق اليهما ايضا يتحير
الخلق ولم يكن مرجع لاستفادة المجهولات فلا بد
من امام معصوم في هذه الحالة لئلا يكون للمكلف
حق على الله تع فنقول فليوجد الامام ح واي فايدة
في وجود امام غائب غير نافع والحرج يندفع لوجود
الامام حال التحير ولا حاجة الى ارتكاب ذلك الامر

[فانهم ص]

الامر البعيد اقول قد سالت فافهم قولك فليوجد الامام
ح الخ مدفوع بان ذلك الموجود في تلك الحال يجب ان يكون
معصوما لما بينا فذلك المعصوم اما ان يخبر عن الله تع من غير
امر بالتبليغ ومن ايجاب طاعته على المكلفين فيكون كاذبا
فلا يكون معصوما واما ان يخبر بامر الله تع وايجاب طاعته
فاما بلا واسطة بشر فيكون نبيا لصدق تعريفه عليه
وهو خط اذ لا نبي بعد خاتم الانبياء او بواسطة بشر
هو معصوم ايضا يخبر عن بشر معصوم وهكذا الى ان
ينتهي الى الوحي وهذا الموصوف ليس الا محمد بن الحسن
عم لصدق تحقق هذه الصفات الاتية فهو الامام في هذا
اليوم فان قلت فليكن حال المكلف كما هو الآن بان
الاحكام الشرعيه من العلماء والعلماء يستنبطونه الكتاب
والسنة واذا جوز تعذر ذلك العسه فليمتد هذا الحال الى انقراض
العالم فلا حاجة الى الامام قلت الجواب عنه ما مر
ان طول الزمان ومضي الاعوام وحدوث الفتن وظهور
البدع توجب ضعف الشريعة واندراسها بحيث لا يبقى
للمكلف مرجع وملاذ الا الامام لا يقال كلامكم هذا
منقوص بما قبل البعثة اذ الناس كانوا مكلفين لم
يكن لهم معصوم راجع لانا نقول فرق بين ما قبل

[غير]

[تسفيد]

البعثه ومابعدها لان الشريعة السابقه كانت راجرة للناس
عن القبايح فى ذلك الوقت واذا اندرس الشريعة بسبب
طول الزمان وكثرة البدع بحيث ادى الى تحير المكلف ابتداء
نبيا لازاله الحرج فلما انقطع الوحى فيما بعد البعثة فلا
بد من معصوم يرجع اليه المكلف ويكون ناقلا من
معصوم اخر الى ان ينتهى الى الوحى كما فصلنا سابقا
ولعمرى كان تقرير مسئله العصمه على هذا التفصيل والتنقيح
لا تجده فى الكتب المبسوطه وقد اشبعنا الكلام فى هذه
المسئلة فى رسالتنا المسماه بالتحفة
الكلامية ومن اراد الزيادة فليرجع
اليها تم
الرسالة بعون الملك
الوهاب

رسالهٔ مولانا جامی در مبحث وجود

باسمه سبحانه

الوجود ای ما بانضمامه الی الماهیات تترتب علیها
آثارها المختصة بها موجود فانه لم یکن موجودا لم یوجد
شیء اصلا والثانی باطل فالمقدم مثله بیان الملازمة
ان الماهیة قبل انضمام الوجود الیها غیر موجودة قطعا
فلو کان الوجود ایضا غیر موجود لا یمکن ثبوت احدهما للآخر
فان ثبوت شیء لشیء فرع لوجود المثبت له واذا لم یثبت احدهما
للآخر لم یکن الماهیة معروضة للوجود کما ذهب الیه القائلون
بوجوده الوجود فلا یکون موجوده فان قلت هذه المقدمة
مخصوصة بما عدا الوجود والمراد بها ان ثبوت شیء هو
غیر صفة الوجود فرع لوجود المثبت له واما ثبوت الوجود بشیء
فانما هو مشروط بوجود المثبت له حین ثبوت الوجود له لا قبله
ولا شک انه حین ثبوت الوجود له موجود بنفس ذلک الوجود قلت
التخصیص والاستثناء انما یجریان فی الخطابیات الظنیة لا العقلیات
الصرفة لا سیما الضروریات وانها من راجع وجدانه وانصف
من نفسه ادرک ان انضمام امرین معدومین فی الخارج من غیر قیامهما
او قیام احدهما بموجود خارجی لا یجوز العقل بل یشهد بامتناعه
فان قلت الماهیة باعتبار وجودها العقلی معروضة للوجود الخارجی

فیکون ثبوت الوجود الخارجی لها فی العقل فرعا
لوجودها فیه لا فی الخارج قلنا ننقل الکلام الی وجودها
العقلی بان نقول ثبوت الوجود العقلی لها فی العقل
موقوف علی وجود سابق لها فیه وثبوت
الوجود فی السابق علی وجود سابق آخر فیتسلسل
الوجودات ولیس هذا من قبیل التسلسل فی
الاعتباریة التی تنقطع بانقطاع الاعتبار فان کل لاحق
موقوف علی سابقه کما لا یخفی علی المتدبر واما بطلان
التالی فظاهر لا یحتاج الی البیان فثبت ان الوجود موجود
واذا کان موجودا وجب ان یکون وجوده
بنفسه والا لتسلسل فیکون واجبا لامتناع زوال الشیء
عن نفسه ویلزم ان یکون حقیقة واحدة یلحقها التعدد
النسبی باضافتها الی الماهیات والا لتعدد الواجب
وقد برهنوا علی امتناعه فان قلت لا شک ان معنی
الوجود مفهوم عرضی لا یصدق علی شیء قائم بنفسه
مواطاة کالمشی والضحک واللون والسواد وامثال
ذلک وانکار ذلک مکابرة فکیف یکون ذات
الواجب نفس ذلک المفهوم قلت کما انه یجوز ان یکون
هذا المفهوم العام زائدا علی الوجود الخاص الواجبی وعلی
الوجودات الخاصة الممکنة علی تقدیر کونها حقایق

مختلفة على ما قال به الحكماء يجوز ان يكون زائدا على حقيقة
واحدة مطلقة موجودة هي حقيقة الوجود الواجب ويكون
هذا المفهوم الزائد امرا اعتباريا غير موجود لا في العقل و
يكون معروضه موجودا حقيقيا خارجيا هو حصة الوجود
فان قلت اذا كان الموجود حقيقة هو الوجود ينبغي
ان يكون الماهية عارضة له لاحقة اياه والوجود
معروضا ملحوقا وهذا خلاف ما تقرر من قولنا الماهية
موجودة فانا نفهم قطعا ان الماهية متصفة بالوجود في
معروضة والوجود كعارض فكيف يصح ما قلت قلنا اطلاق
الموجود عليها بالمعنى المذكور انما هو باعتبار اشتقاق هذه
الصيغة من الموجود اذا اريد به هذا المفهوم العارض
اللازم واما اذا اعتبر اشتقاقه اذا اريد به تلك الحقيقة
المعروضة فمعناه ح ذو الوجود لا المتصف به فان قلت
هذه الحقيقة باعتبار اطلاقها كلي طبيعي فما ذكرتم في
معرض الاستدلال على وجوده معارض بالاستدلال
به على امتناع وجود الكلي الطبيعي فان المراد باطلاقها
ان يكون لها تعين لا انها مع التعينات اللاحقة ايا
ها في المراتب بواسطة تلبس الماهيات بها ولا
يستلزم ذلك عدم تعينها في نفسها بتعين يخرجها
عن الكلية سلمنا انها بهذا الاعتبار كلي طبيعي يمكن لا نسلم

امتناع وجوده كيف وكثير من الحكماء صرحوا بوجوده
والكتب مشحونة به وما ذكره بعض المتأخرين في معرض الاستدلال
على امتناع وجوده لا يخلو عن وجه او وجوه من الخلل ولنذكر
اقوى ما ذكروه وهو ما اورده شارح المطالع ونبين
وجه الخلل فيه بعون الله سبحانه قال رحمه الله
الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج وذلك لوجهين احدهما
انه لو وجد الكلي الطبيعي لكان اما عين الجزئيات في الخارج
او جزءا منها او خارجا عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول
فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات
عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض عين الطبيعة
الكلية وهي عين الجزئي الآخر وعين العين عين فيكون
واحد فرض عين الآخر هذا خلف واما الثاني فلانه
لو كان جزءا منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود فلا
يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة قوله
جزءا منها ان اراد بكونه جزءا منها ان يكون وراءه
جزء آخر في الخارج ويكون ويكون الجزئيات عبارة
عن مجموع الاجزاء لم ينحصر القسمة في الاقسام الثلثة
وان اراد به كونه منضما الى آخر خارجيا كان او اعتباريا
فالحصر مسلم لكن لا نم عدم صحة الحمل فانه اذا كان الموجود

في الخارج هو الطبيعة فقط ويكون التمايز بين جزئياتها
بتعينات اعتبارية غير موجودة لا شك انه يصح الحمل
ح فانه لا يوجد من الجزئيات في الخارج سوى الطبيعة
حتى يتصور عدم الاتحاد في الوجود لتقدم او تأخر وثانيهما
ان الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود
في الاعيان اما مجرد الطبيعة او مع امر اخر لا سبيل
الى الاول والا لزم وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة
مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه
ولا الى الثاني والا لم يخل من ان يكونا موجودين بوجود
واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود واحد
فذلك الوجود ان قام لكل واحد منهما يلزم قيام الشيء
الواحد بمحلين مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم
يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو الموجود وان كانا
موجودين بوجودين فلا يمكن حمل الطبيعة على المجموع
هذا خلف قوله لكان الموجود في الاعيان اما مجرد
الطبيعة او مع امر آخر المراد بمجرد الطبيعة اما ان يكون
الطبيعة من غير انضمام امر خارجي او من غير انضمام
امر مطلقا خارجيا كان او اعتباريا فان كان المراد
الاول كما هو الظاهر من كلامه في ابطال الشق الاخير فلا

نسلم انه يلزم وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة
وكونه متصفا بصفات متضادة لم لا يجوز ان يكون
الطبيعة باعتبار تعينها بتعين اعتباري عدمي شخصا معينا
وبتعين آخر كذلك شخصا آخر الى غير ذلك ويكون
تمكنه في امكنة مختلفة واتصافها بصفات متضادة
باعتبار هذه الاشخاص المتمايزة المتغايرة بالامور
الاعتبارية وان كان المراد الثاني فلا نسلم الانحصار
في القسمين فان المراد من امر آخر ما يكون موجودا في
الخارج كما يظهر من وجه ابطاله فيجوز ان لا يكون الطبيعة
مجردة والامر الآخر موجود في الخارج بل معه امر عدمي
اعتباري كما مر وان حملت الامر على ما هو اعم اشتغل المنع
الى قوله لم يخل من يكون موجودين بوجود واحد
او بوجودين مختلفين فانه على ذلك التقدير يجوز ان يكون
احدهما موجودا خارجيا والآخر اعتبارا اعتباريا
قوله يكونان موجودين بوجود واحد او بوجودين مختلفين
لقائل ان يقول لا نم الحصر في الصورتين المذكورتين لم لا يجوز
ان يكون احدهما موجودا بنفسه والآخر موجودا به كما يقول
به القائلون بوحدة الوجود فان طبيعة الوجود هو الموجود
عندهم وما عداها من الماهيات ولوازمها امور عارضة لها

موجوده به فلا يلزم محذور فان قلت صدق
في هذه الصور انهما موجودان بوجود واحد فان احدهما
موجود بنفسه والاخر به فلا يخرج عن القسمة قلت
يشتمل المنع حـ لا لانحصار الوجود الواحد في كونه
قائما بكل واحد منهما وكونه قائما بالمجموع فلا يجدي
نفع

رساله اثبات واحد
مر صدر الدين شيرازى

اولوا العزم هو النبي الذي
الى الدين بالسيف وهو محمد
وادريس وآدم عليهم السلام وفي موضع
اختلفوا في انها اولي العزم او لا قال قوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الله لا اله الا هو له الاسما الحسنى منه الابتدا وبه البقا
والله الرحمن نساله ان يصلي على من هدانا الى صلاح الدنيا
وفلاح العقبى ونبتهل اليه في ان يبلغنا الى ادراك صفات العلى
وبعد فهذه رسالة في اثبات البارى تعالى
وصفاته الحسنى مشتملة على براهين دقيقة انيقة ليسكن
بها نفوس الاذكيا ومعان لطيفة رشيقة تطمئن بها
قلوب العرفا منطوية على ما يدل لبه الحقائق الاسمى محتوية
على ما يقصد به الطلاب عن المضايق الحقيقية جامعة بين
دو جاره المنقسة وحلاله المرتبة فان تحقق الحقايق و
الخروج عن المضايق يعرف مراتب المعالي لا بكثرة القيل
والقال وقد جعلها جامعها وهو العبد الحقير الشهير
بصدر الحسيني الشيرازي جمع الله شمله تحفة لمجلس
كل ذكي وحدي مجبول على الاستقامة والانصاف مجتنب
عن الاعوجاج والاعتساف مولع على تحقيق الحقايق

طالب للتخلص عن المضايق سيما من كان علما في العلم الالهي
الوثيقة والكشف عن الرموز الرشيقة وكان ذكاه
اشهر من ذكا الضحى واشفا له امن من اشتغال حل القضا
وهو خليفة الله تعالى في الارض ودعا دوام ايام معدلته
على الانام بماية العرض الخاقان الاعظم الاعلم مستحل
صناديد العرب وسلاطين العجم صاحب المائة الحاضرة
مفيض النعم الشاملة موسس اساس العدل بعد الاندراس
مشيد قواعد الشرع بعد الانطماس رايته نالت السهى و
قدره فوق الفرقدين وهو مويد بالرياستين بطشه
لدى الاخذ شديد شديد وحسامه عند هجوم ياجوج الفتنة
شديد شديد منحد يد مركز دايرة النصفة والعدالة
عين اعيان الخلافة والايالة مستعبد الاحرار بالادرار
مستخدم الجبابرة بالاجبار بالمعركة صمم كسرو في المدرسة
عالم نحرير ناشر النصفة قالع البدعة رافع الفضلا على
الارائك باعد الضعفا عن المهالك ما لم يشمله عين الزمان
وما يسمع بمثله اذن من الاذان احسن سلاطين الدهر
حسبا وانبههم نسبا واكثرهم علما واوفرهم حلما واشدهم
فتكا واشدهم بطشا علا فاصبح يدعو الورى

ملكا وربما فتحوا اعينا عميا ملكا سمى بنى الرحمن المؤتمر بما
ان الله يامر بالعدل والاحسان اسد بن الليث ابن الغضنفر
غياث الملك والسلطنة والدين ابو المظفر السلطان احمد
بهادر ابدى الله مدى الدهر زمانه وافاض على البرية بر
احسانه ومن فرط كرمه يرجو منه مولفها ان ينظر اليها
ويصحح فيها ومن الله تعالى ان يوفق اهلها لان ينتفع
بها وان يحفظها من غير اهلها الذين يتشبثون الى
مؤلفها بايراد ما لا يرد عليها وفيها فصول الفصل الاول
في اثباته تعالى لو لم يكن في الوجود ما هو واجب الوجود
لذاته لم يكن موجود اصلا والتالي ظاهر البطلان بيان
الملازمة ان وجود الممكن يحتاج الى مرجح موجد فلا
محالة يكون موجدا اذ الشيء ما لم يوجد لم يوجد
وعلى تقدير عدم الواجب كان ذلك المرجح ايضا ممكنا
محتاجا الى مرجح اخر ممكن فيكون للطرف حكم الوسط
في الاحتياج الى مرجح وما دام كذلك من اين يحصل
ممكن حتى يحصل منه ممكن اخر واورد على ذلك بانه
يحتمل ان يحصل ممكن بممكن اخر وذلك الاخر باخر وهكذا
الى غير النهاية وهذا الايراد غير وارد لان هذا الاحتمال

نام سلطانی که کتاب بجهت او تالیف [illegible]

انما يجوزه العقل اذا اعتبر استناد بعض الممكنات
الى بعضها مفصلا بان يلاحظ ان هذا من ذاك وذاك
من ذلك وهلم جرا فان بهذا الطريق لا يحيط بجميعها
لعدم تناهيها ولا يظهر الخلف عنده اما اذا لاحظ
جميعها اجمالا وتذكر ان شيئا منها لا يحصل بالفعل ما لم يحصل
واحد اخر بالفعل فلا يشك في انه ما دام للطرف حكم الوسط
لا يحصل شيء منها بالفعل حتى يحصل اخر ولا يوجد شيء
من الممكنات اصلا لا يقال هذا الدليل منقوض
بالتسلسل في العدمات فانه واقع قطعا لان عدم العنقاء
مثلا معلل بعدم علته وعدم علة علته وهكذا
الى غير النهاية فيكون انعدام كل واحد من تلك العدمات
محتاجا الى انعدام واحد آخر منها ويجري فيه الدليل
المذكور وكذا منقوض بالتسلسل في الحوادث فان كل
حادث يتوقف على حادث اخر وذلك يستلزم التسلسل فيها
والمشهور ان الحكماء يلتزمون هذا القسم ولا يخفى جريان
الدليل المذكور فيه ايضا لانا نقول لا نم وقوع التسلسل
في الصورتين اما في الصورة الاولى فلان الواقع هو
انه ليس هناك شيء والعقل يفصل هذا الليس الى عدم هذا

او عدم ذاك بعضها لانتفاء تفصيل المتصل الواحد الى هذا
الجزء وذلك الجزء وكما ان ليس في المتصل الواحد كثرة
في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار العقل وتعمله كذا
ليس في الليس المذكور كثرة في نفس الامر ويحصل الكثرة
باعتبار العقل وتعمله وكما ان بعد حصول الكثرة يكون
بين الاجزا تقدم وتاخر كذلك بعد حصول الكثرة
بين تلك الاعدام تقدم وتاخر الا ان تقدم الذي
بين الاجزا المذكورة زماني والتقدم بين الاعدام بالعلية
وكما ان التسلسل في الاجزا المذكورة بمعنى عدم الانتهاء
الى جزء لا يقدر العقل على فرض جزء اخر لا بمعنى ترتب
امور غير متناهية بالفعل كذلك التسلسل في الاعدام المذكورة
بمعنى عدم الانتهاء الى عدم لا يقدر العقل على اعتبار عدم
آخر مقدم بالعلية لا بمعنى ترتب امور غير متناهية وعدم
جريان الدليل في التسلسل بهذا المعنى ظاهر لا سترة به واما في
الصورة الثانية فلان سلسلة الحوادث ينتهي الى ارادة
ازلية تعم عند المتكلمين فلا يكون غير متناهية ولا يلزم ان يكون
عند الحكما غير متناهية بجواز استنادها الى بعض الحركة
السرمدية التي اثبتوها مثلا بعض معين من تلك الحركة

يحصل استعداد قبول حادث في المادة ويتم الاستعداد
في آن انتهاء هذا البعض فيحدث الحادث في هذا الآن وهذا
البعض ليس امرا واحدا في نفس الامر بل بعض من امر واحد
فيها فلا يلزم وجود امور غير متناهية في نفس الامر حتى يكون
هناك تسلسل بالغاية ما لزم من ذلك ان هناك امرا واحدا
له اجزاء فرضية غير متناهية ووجوده غير منكر واما نسبة
الزام هذا التسلسل الى الحكما فانما هو بلا اعتراف انهم انكروا
ذلك قال المعلم الثاني في شرح رسالة زينون الكبير
لا يجوز ان يكون علل ممكنة لا نهاية لها لانها كل منها
خاصية الوسط فيكون معلولا باعتبار وعلة باعتبار
وكل ما له خاصية الوسط فله بالضرورة طرف والطرف
نهاية فان قيل لا نم ان وجود الممكن يحتاج الى مرجح لاحتمال
ان يكون الوجود ببعض الممكنات اولى والتوسل العدم
اولوية غير منتهية الى حد الوجوب فيكون وجوده راجحا
على عدمه واذا وجب ذلك الممكن ان كان علة لوجود
نفسه لزم ايجاد الشيء نفسه وهو محال لان الشيء ما لم يوجد
لم يوجد وان كان موجبا بلا سبب وكان رجحان العدم
لامكانه لم يكن عدمه باشد سببية وجوده على ما هو شان

الممكنات لان وجوده بلا سبب يكون انعدامه بنفسه كما ان
وجوده كذلك فيلزم جواز انعدام امر موجود بلا علة
مقتضية لذلك وهو ممتنع والى ما ذكرناه اشار المولى الفاضل
علي رضي الله عنه شارح كتاب الاربعين بقوله لو حصل له
الوجود بلا وجوب ويكون ممكنا مع كونه ممكنا حاصلا
بنفسه لزم اما ايجاد الشي نفسه وذلك محال واما صحة
عدمه بنفسه وذلك افحش فان قلت لا خفاء في ان
مجموع الواجب بالذات ومعلوله الاول موجود وهو ليس
واجبا بالذات لاحتياجه الى اجزائه ولاستلزامه تعدد
الواجب بالذات فيكون ممكنا فلو صح ما ذكرتم من ان
الممكن الموجود محتاج الى ما يرجح وجوده لكان لذلك
الممكن ما يرجح وجوده وليس كذلك اذ لا يجوز ان يكون
ما يرجحه احد جزئيه فقط لاحتياجه الى الجزء الاخر
ولا ان يكون مجموعهما لانه نفسه وقد مر ان الممكن يستحيل ان
يرجح وجود نفسه ولا ان يكون شيئا اخر لانتفاء شي اخر يحكم
على هذا المجموع حتى يرجح وجوده قلنا اولا ان المراد
الامر المتعدد يوخذ على وجهين احدهما معا مجملا وبهذا
الوجه يكون واحدا واللفظ الدال عليه بهذا الوجه

يشمل مجموع الامور والثاني لا معا مفصلا واللفظ الدال عليه
بهذا الوجه مثل هذا او ذاك وبهذا الوجه يكون كثيرا
او كثيرا ما يختلفان في الاحكام مثلا مجموع القوم معا
لا يسعهم دار ضيق وهم لا معا يسعهم فانه اذا دخل
واحد منهم الدار وخرج ثم دخل واحد آخر وخرج وهكذا
الى ان دخل القوم باسرها فيها ثبت دخول الدار للقوم باسرها
بدخولات متعاقبة اذ ليس للقوم سوى هذه الاحاد الداخلة
على التعاقب ولا يمكن ان يثبت دخول الدار المذكورة لجميعهم
لا على التعاقب اذا علمت ذلك فنختار ان ما يرجح وجودهما
معا هو هما ماخوذا لا معا لاحتياج الكل واحد من جزئيه
ويكفيان في وجوده فيكون هذا او ذاك على سبيل يرجح
وجود كل منهما معا بهما فان قلت ننقل الكلام اليهما لا معا مفصلا
فانهما ايضا ممكن محتاج الى مرجح قلت لا نسلم انه ماخوذا بهذا الوجه
ممكن بل هو بهذا الوجه اثنان واجب موجب بذاته وممكن
موجود به فاعرف ذلك

الفصل الثاني

في توحيده تعالى وبرهانه يقتضي تمهيد مقدمة هي ان الوجوب
اعني مفهوم الواجب بالذات ليس زائدا عليه هو واجب بحث
لا انه شيء واجب كالشيء واجب او بانه واجب بحيث فالممكن

فانه يسمى واجب بالغير مثلا سماء واجبة او ارض واجبة
او انسان واجب الى غير ذلك وبالجملة الممكنات قابلة
لان تقسم بهذا النحو من القسمة فالواجب بالذات غير قابل
لها اذ لو قبل هذه القسمة وكان الفا واجبا مثلا يحكم العقل
بان مفهوم الواجب لما لم يكن عين مفهوم الالف ولا جزئه
لم يكن الالف في حد ذاته واجبا فلا بد ان يكون بسبب حيثية و
فذلك السبب ان كان نفس الالف لزم ايجاب الشيء نفسه وهو
ممتنع وان كان غيره لزم ان يكون الالف واجبا بالغير
والمفروض انه واجب بالذات هف ومن ثمه ذهب الحكماء
الى ان كل ذي ماهية معلول والى ان ما هو واجب لذاته
لا ماهية له والى ان الوجود مجرد عن الماهية في الواجب
وليس مجردا عنها في الممكنات فان قلت اذا لم يكن مفهوم
الواجب زائدا عليه فاما ان يكون جزءه فيلزم تركب الواجب
او عينه فيكون ماهيته فيلزم ان يكون الواجب ذا ماهية وقد
نفيتم هنا قلت نختار انه عينه ولا يلزم منه ان يكون
ماهية فان كل واحد من المفهومات المحمولة على شيء بالمواطاة
ذاتيا كان او عرضيا عينه ومتحد معه في نفس الامر والحاصل
حسبما حقق في موضعه وماهيته من تلك الجملة ما يصلح

لان يقع جوابا للسؤال عنه بما هو مثلا كل واحد من مفهوم
الحيوان والناطق وقابل المشي والكتابة عين الانسان
ومتحد معه في نفس الامر واذا قيل ما الانسان واجيب
عنه بانه حيوان ناطق يقبله الفطرة ولا يمجه ولو اجيب
بانه ماش قابل للكتابة لا يقبله ويمجه فيكون الاول ماهية
دون الثاني وان كان كل واحد منهما متحدا معه في نفس
الامر وبعد تمهيد هذه المقدمة نقول لا يجوز تعدد الواجب
بالذات والا فالتعين الذي به الامتياز ان كان نفس ماهيتهما
بان يكون احدهما شيئا واجبا بالذات والاخر شيئا اخر واجبا
بالذات مثلا ان يكون احدهما الفا واجبا بالذات والاخر
باء واجبا بالذات لزم ان يكون الواجب ذا ماهية وان يكون
مفهوم الواجب زائدا على ماهيته وذلك مناف للوجوب
الذاتي لما عرفت في المقدمة وان كان التعين الذي به الامتياز
غير الذات فتخصيص احد المتعينين باحد الواجبين لا بد
له من علة مخصصة ولا يجوز ان يكون تلك العلة ماهية
الواجب لانه برئ عنها ولا ان يكون تشخصه لامتناع ان يكون
التشخص علة لنفسه ولا الوجوب او الوجود او نظائرهما
من الامور المشتركة بينهما لان المشترك لا يجوز ان يكون علة

للتخصيص ولا امر اخر والا لزم ان يكون تشخص الواجب
معللا بغيره لان وجود الشخص موقوف على علة تعينه
فلا يكون واجبا بالذات ولا يرد على هذا المسلك ما قيل من انه
لم لا يجوز ان حقيقتان مختلفتان تقتضي كل واحد منهما
تعينه ويكون مفهوم واجب الوجود مقولا عليهما على سبيل
قول اللازم الخارجي فيكون كل منهما متشخصا في فرد واجب
الوجود غير متخصص فيه وانما قلنا لا يرد ذلك لانه لو كان
كذلك لم يكن شيء منهما موجودا بحتا بل يكون كل منهما
شيئا اخر واجب الوجود فيكون واجب الوجود قابلا لان
ينقسم الى ماهية ومفهوم الواجب وذلك ينافي الوجوب
الذاتي لما عرفت في المقدمة ولك ان تستعين بها اخر
على التوحيد من قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فانه تعالى رتب فساد السماء والارض على تعدد الالهة ومن
المحاسن ان تحمل الفساد على الامتناع ويبين الترتيب بان الاله اعني
واجب الوجود بالذات معنى واحد والمعنى الواحد يستحيل
ان يتعدد بنفسه بالضرورة كيف لا ولو تعدد بمجرد نفسه
لزم وجود الكثير بدون الواحد اذ العدد فلا محالة يكون
تعدده بواسطة امر اخر غير ذاته فيحتاج الى الغير في ذلك

وجوده فلا يكون واجبا بالذات فواجب الوجود على التقدير
تعدده كان ممكنا قال المعلم الثاني في الفصوص وجوب الوجود
لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد والا لكان معلولا
فعلى تقدير تعدده الاله يلزم امتناع الواجب بالذات وامتناعه
يستلزم لامتناع السماء والارض وسائر الممكنات واورد على هذا
القول انه ان اريد بالوجوب اقتضاء الذات للوجود فهو
امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يكون عين الواجب
ولا يلزم من امتناع تعدده امتناع تعدد الواجب وان اريد
به امر اخر يعرض له هذا المفهوم فلم لا يجوز ان يكون ما يعرض
له هذا المفهوم امورا متخالفة تتمايز كل منها عن الاخر بنفسه
من غير لزوم تركيب اقول هذا اورد على ما فهمه المتاخرون
من سائلهم هنا لا على ما هو مقصودهم منها فانهم ارادوا بالوجوب
مفهوم الواجب وبانه عين الواجب وماهيته انه متحد
معه لصحة حمله عليه مواطاة وليس زائدا على ماهيته
لبراءته على الهيئة فهو واجب بحت لا انه شيء يكون ذلك
الشيء واجبا وكذلك يقولون وجوده تعينه وماهيته
ويريدون ان مفهوم الموجود متحد معه وليس زائدا على ماهيته
فهو موجود بحت لا انه شيء موجود بخلاف الممكن فهو اشياء

سما موجودًا او ارض موجودة او ماهية اخرى موجودة
قال صاحب الشفا كل ما كان انيته ماهيته لا ماهية له فواجب
الوجود انيته ماهيته وقال في التعليقات معنى قولنا
ماهيته انيته انه لا ماهية له وكذلك يقولون تعينه عينه
وارادوا ان مفهوم التعين متحد معه وليس زائدا على ماهيته
لبراءته عن الماهية ولم يريدوا ان الوجوب والوجود
والتعين بالمعاني المصدرية عينه وماهيته كما فهمه المتأخرون
ونفوا الايراد عليه وبالجملة ارادوا بذلك انه تم ليس قابلا
لان ينقسم الى عرض ومعروضه كما انه لا يقبل سائر انحاء
القسمة فلا يكون للوجوب هنالك معروض حتى يتوجه
ان معروضه يجوز ان يكون امورا مختلفة فاذا لم يقبل
هذه القسمة كان بلا ماهية واذا كان بلا ماهية يمتنع
ان يتكثر بنفسه كما عرفت في المقدمة

الفصل الثالث

في ان واجب الوجود لا يقبل القسمة الى الاجزاء اصلا ويعبر
عن هذا المعنى بالاحدية ويعبر عن عدم قبول القسمة بالحمل
على كثيرين بالعدد بالواحدية قال المعلم الثاني في الفصوص
وجوب الوجود لا يقبل القسمة الى اجزاء القوام مقداريا
كان او معنويا والا لكان كل جزء من اجزائه اما واجب الوجود

فيكون واجب الوجود واما غير واجب الوجود وهي اقدم
بالذات من الجملة فيكون الجملة ابعد من الوجود هذا
كلامه وبيان الخلف في الشق الثاني ان الواجب و
الممكن اذا قاسهما العقل الى وجوده وجد الواجب اقرب
من الوجود فيحكم بانه وجد الواجب فوجد الممكن ولو
كان جزء الواجب ممكنا يلزم ان ينعكس الامر فان العقل
يحكم بتقدم جزء الجملة عليها فيحكم بان الممكن الذي
هو جزء الواجب على هذا التقدير مقدم عليه هذا
خلف فان قلت ان اردتم تقدم جزء الجملة عليها الكلية
فغير مسلم اذ الجزء التحليلي ليس مقدما على الجملة بل متأخر عنها
ضرورة انه ما لم يكن شيء لا يمكن تقسيمه وتحليله الى الاجزاء
وما لم يحلل ولم ينقسم اليها لم يحصل الجزء التحليلي وان
اردتم الجزئية فمسلم لكن لا يلزم ح من التعليل ان لا يقبل
الواجب القسمة الى الاجزاء التحليلية كالجنس والفصل قلت
المراد الكلية وذات الجزء التحليلي مقدم على الجملة فان الجملة
وذات جزئها التحليلي اذا قاسهما العقل الى الوجود
حكم بتقدم ذات جزء الجملة عليها وذلك لا ينافي تأخر
وصف الجزئية عنها فذات الجزء بدون وصف الجزئية مقدم على

المجملة ومع وصف الجزئية ليس مقدمًا عليها كما ان ذات
ذات العلة بدون صفة العلية مقدم على المعلول ومع صفة
العلية ليس مقدمًا عليه بناء على التضايف واورد على هذا المسلك
أن الاجزاء التحليلية كالجنس والفصل ليست اجزاء للشيء مطلقا
ولا بحسب الخارج فان الامر البسيط الذي لا تعدد فيه اصلا
بحسب الخارج لا في ذاته ولا في وجوده اذا وجد في
العقل فصله العقل الى مفهومين متمايزين وهذا التفصيل
والتعدد انما يحصل في هذا الوجود دون الوجود الخارجي
فتكون البساطة لازمة للماهية بالنظر الى الوجود الخارجي
والتركيب بحسب الوجود الذهني فلا تكون الماهية مطلقا
ولا بحسب الخارج محتاجة الى غيرها في ذاتها ووجودها
الخارجي بل عند حصولها في الذهن ولا يلزم استحالة لتركب
ما نحوه الامكان واقول ذلك الايراد غير وارد وفي
تبيينه يستدعي تحقيق امرين احدهما الاجزاء العقلية
والثاني تقدم العلة على المعلول اعلم ان الاجزاء العقلية
للشيء ليست اجزاء له حال حصوله في الذهن كما حسبه المورد
وحتى يكون ما يحصل من الانسان في الذهن حيوانا
ناطقا هناك فانه هناك كنفس انسان على ما ذهب

اليه المحققون وليس حيوانا هناك ولا ناطقا بل الاجزاء
العقلية اجزاء تقسيم العقل الشيء اليها مثلا تقسيم الانسان
حيث يكون انسانا وهو الخارج الى الحيوان الناطق فهو في
الخارج حيوان ناطق لكنهما ليسا جزئين يحصل الانسان من
تركيبهما بل جزئين يقسم العقل الانسان اليهما بضرب من التقسيم
وذات الجزئين حاصل قبل التقسيم لكنهما امر واحد هو
ذلك الشيء وذات كل واحد منهما بعض من امر واحد
لا امر على حدة وحصوله بعض من حصول ذلك الامر وبعد
تقسيم العقل اياه يتصف ذوات الاجزاء بصفة الجزئية
وتكثر ذلك الواحد حدا من التكثر ثم اعلم ان تقدم
العلة على المعلول ليس بحسب وجودها في نفس الامر
فانهما هناك يوجدان معا والا لزم تخلف المعلول عن العلة
التامة هناك بل بحسب مقايسة العقل فان العقل اذا قاس
العلة ومعلوله الى الوجود يجد العلة اقرب منه والمعلول
ابعد ويعبر عن هذا القرب والبعد بانه وجد العلة فوجد
المعلول وهذا الحكم شامل للاجزاء التحليلية ايضا فان
العقل اذا قاس الشيء وذات جزئه التحليلي الى الوجود
حكم بانه ما لم يوجد ذات الجزء لم يوجد الشيء فلا يحكم

بانه وجد ذات نصف الفلك فوجد الفلك وان كان وجود
النصف في ضمن وجود الفلك فليس النصف امرا ورائه
في نفس الامر لان هذا التقدم ليس بحسب نفس الامر حتى
يقتضي امرين متغايرين فيهما مجاز ان يكون في نفس الامر
امر واحد والعقل يعين جزءه وينسبه مع ذلك الجزء الى
الوجود فيجعل الجزء اقرب من الوجود وكذلك يحكم بانه
وجد الحيوان فوجد الانسان وان كان امرا واحدا
في الخارج فان هذا الامر من حيث انه حيوان عند العقل
اقرب من الوجود من حيث انه انسان اذا عرفت ذلك
فلا خفاء في ان سلسلة العلل والمعلولات مرتبة عند العقل
بحسب القرب من الوجود والبعد عنه فانه يحكم بانه وجد
العلة فوجد معلولها ثم وجد معلول معلولها ثم معلول
معلول معلولها وهلم جرا ولا ان في كل ما هو في هذه
السلسلة فهو معلول سواء كان سببا فلو كان للواجب
بالذات تاخر عقلية او غير عقلية كان متقدما عليه
لا محالة فيكون الواجب غير سبب السلسلة فيكون معلولا
هذا خلف تذنيب لما لم يقبل الواجب بالذات
الى القسمة الى اجزاء القوام ولا موضوع له وكانت المادة

من تلك الامور كان مجردا عن المادة ولواحقها غير مخلوط
مغمورة فيها بحيث لا يحتاج الا مع فكان الماديات كامنة
في لباس الغواشي الغريبة والمجرد عن المادة ظاهر عار عن اللباس
قال المعلم الثاني في الفصوص واجب الوجود لا موضوع له
ولا عوارض له ولا لبس له فهو صراح فهو ظاهر ولما كانت
حواسنا محفوفة بالغواشي الغريبة المادية ولا يدرك الا
ما هو كذلك صار المجرد بواسطة تجرده عن لباس الغواشي
غائبا عن الحواس فيكون ظهوره منشأ خفائه تنبيه
على معنى قولهم صفات الواجب عينه فالمشهور من الحكماء
ان صفات الواجب بالذات عينه واورد عليهم ان ذلك
بالحقيقة نفي الصفة لانهم لم يريدوا ان هناك ذاتا وصفة
وهما يتحدان حقيقة كما يتخيل في بادي النظر من ظاهر الكلام
فانه ظاهر البطلان لا يذهب اليه عاقل اذ كل واحد من
الصفة والموصوف مغاير لصاحبه بل على معنى ان ذاته
مترتب عليه ما يترتب ذات وصفه مثلا ذاتك غير كافية في
انكشاف الاشياء لك بل تحتاج الى صفة العلم التي
يقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف
الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات

منكشفة له لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار صفة العلم كذا
الحال في ساير صفاته وهو جميه اذا حقق الى نفي الصفات
واقول ذلك الايراد غير وارد عليهم اذ كلامهم بظاهره محمل
صحيح فلا يحتاج الى ارتكاب التمحل المذكور وبيان ذلك ان
صفة الشي قد تطلق على ما يقوم به في نفس الامر كالعلم والحركة
بالقياس الى زيد وقد تطلق على عرضي لا يقوم به كالعالم و
المتحرك بالقياس اليه فانهما عين زيد في الخارج لصحة حملهما
عليه مواطاة وزايدان على ماهيته ولا خفاء في ان الصفة
بالمعنى الاول مغاير للموصوف في نفس الامر وبالمعنى
الثاني متحد معه فيها ولا في انه يجوز ان يحمل قولهم صفاته
تع عين ذاته على ان صفاته من قبيل القسم الثاني المتحد
مع الموصوف في نفس الامر لا مثل العلم والقدرة فان قلت
معنى القادر ما قام به القدرة على ما نص عليه ارباب
اللغة فاذا لم يكن القدرة صفة له تع لا يكون قادرا
بهذا المعنى فلا يكون القادر صفة له ايضا وكذا الحال
فيما شابه ذلك كالعالم والموجود قلت لا نم ان معنى
القادر ما قام به القدرة بل معناه امر يعبر عنه بالفارسية
بتوانا وتفسيره بما قام به القدرة ماخوذ من قول ارباب

اللغة اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به ولا تعويل عليه فانهم
لما تتبعوا المشتقات وجدوا مبادي كثيرة منها قائمة بالذات
الذي يدل عليه المشتق بنوا الضابطة عليها ولم يتفحصوا واما
هو القادر على ما هو واهم في كثير من الضوابط ولما دل البرهان
على امتناع قيام بعض مبادي المشتقات كالوجود والوجوب
على ما حقق في موضعه علم ان القيام المذكور غير لازم وان معنا
ليس ما قام به المبدأ فلا يكون معنى القادر ما قام به القدرة
وكذا الحال في نظايره

الفصل الرابع

في ان واجب الوجود هل يجوز ان يكون له صفة
زايدة عليه ام لا قد اختلف في ذلك فجوزه طايفة من المتكلمين
وانكره طايفة اخرى منهم والحكماء قيل ذهب الحكماء الى ان
البسيط الحقيقي الذي لا تعدد فيه من جهة اصلا كالواجب
تع على رايهم لا يكون قابلا للشي وفاعلا له وبنوا على ذلك
الامتناع اتصاف الواجب تع بصفات حقيقية والذي
عولوا عليه في ذلك هو ان نسبة الفاعل الى المفعول
بالوجوب ونسبة القابل الى المقبول بالامكان والوجوب
والامكان متنافيان لا يجتمعان في محل واحد بالقياس
الى امر واحد من جهة واحدة ورد هذا الاستدلال بانه ان اريد

ان الفاعل عند اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه ضرورة
فاعلا بالفعل وجب وجود المفعول له فكذا القابل
اذا اجتمع فيه جميع ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل وجب
وجود المقبول فيه وان اراد ان القابل وحده لا يجب
معه وجود المفعول ولا عدمه بلا فرق اقول الفرق بين
الصورتين ان الفاعل بمجرد استعداده لان يوثر في امر لا يصير
فاعلا له بالفعل وانما يكون فاعلا اذا اثر فيه بخلاف
القابل فانه بمجرد استعداده لقبول الشي يصير قابلا له بالفعل
سواء كان حصل ذلك الشي فيه او لم يحصل الا ترى ان الثوب
الابيض قابل لسائر الالوان فاذا نسب الشي الى ما هو فاعل له
بالفعل كان واجب الحصول معه واذا نسب الى ما هو قابل له
بالفعل كان ممكن الحصول معه يجوز ان لا يكون حاصلا
فيه فاذا كان امر غير ذي جهتين فاعلا وقابلا لامر واحد
لزم ان يكون نسبته اليه بالوجوب بواسطة انه فاعل
بالفعل له وبالامكان بواسطة انه قابل له بالفعل هذا فقول
القابل اذا اجتمع فيه جميع ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل
وجب وجود المقبول فيه غير مسلم ثم قيل استدل الحكما
على مطلوبهم هذا بان الاول تعالى لو كان له صفة زائدة

على ذاته قائمة به لكان تلك الصفة ممكنة لاحتياجها الى
موصوفها ومحتاجة الى علة لامكانها وهذه العلة لا يخلو من ان
يكون ذات المبدا الاول او غيره فان كان الاول لزم
ان يكون الشي الواحد من جميع الوجوه قابلا للصفة
وفاعلا لها وهو محال وان كان غيره لزم احتياج الواجب
في صفة الى غيره وهو ايضا محال والجواب انا نختار ان
ذات المبدا الاول علة لها ولكن لا نسلم كون الشي الواحد من
جميع الوجوه قابلا لصفة وفاعلا لها وانما يلزم ذلك
لو كان الاول واحدا من جميع الوجوه وهو ممنوع ولو سلم
فلا نسلم استحالة كون الشي الواحد من جميع الوجوه قابلا
لصفة وفاعلا لها واستدلوا الواعليه فقد عرفت ضعفه
ويمكن ان يقال بطريق البحث دون التحقيق علينا نقض معلولات
المبدا الاول استحالة احتياج الواجب في صفة الى غيره ممنوع
لم احتياجه في ذاته او وجوده الى غيره مستحيل اقول في
الجواب نظر لان بعض المنوع التي هي الجواب عليها ساقطة
اما سقوط المنع الاول فلما مر من ان الاول تعالى بسيط غير منقسم
الى اجزا مقداريه ولا الى اجزا معنويه ولا الى ماهية ووجود
ولا بالحمل على كثير وما يكون كذلك لا يكون فيه كثرة بالضرورة

واما سقوط المنع الثاني فلما حققناه انفا من ثبوت التنافي
بين الفاعلية والقابلية لصفة واحدة بالفعل ولما
سقوط المنع الثالث فلانه لو كان علة لصفة الاول بعض
معلولاته لكان ذلك المعلول موجبا لها والاول تع موجب
له فيكون موجبا لها بواسطة فيكون نسبته اليها بالوجوب
لانها نسبة اليها بالامكان وهما متنافيان كما مر **الفصل**
الخامس في علمه تع اعلم ان القوة المدركة قد يكون
تكسفه بالغواشي المادية كالحواس وح لا يقتدر على التعقل
وقد يكون مجردة عنها كالقوة العقلية وح يقدر عليه
وان الامور المادية المكتنفة بالغواشي المذكورة لا يصلح
لان يتعقل فاذا جردها العقل عنها يصلح لذلك فيكون
الغواشي المذكورة مانعة عن العاقلية والمعقولية و
يعبر بين الحكماء عن ذلك بان ما يكون مجردا عن الغواشي
المذكورة لا يكون له مانع من العاقلية ولا من المعقولية
فيكون عاقلا لنفسه ولما كان الواجب بالذات مجردا
عنها بالذات عن المادة ولواحقها كان عالما بذاته وعلمه بذاته
نفس ذاته لانه علم حضوري ويلزم من علمه بذاته علمه
بكل واحد واحد من الموجودات الخارجية والذهنية

على الوجه الذي كان عليه بحسب نفس الامر بحيث لا يعزب عنه علمه
مثقال ذرة في السموات والارض بيان اللزوم انه تع علة
موجبة لكل واحد منها اما بغير واسطة او بواسطة هو منه
ايضا والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول واورد على هذا
المسلك انه ان اريد ان العلم بالعلة مطلقا يوجب العلم
بالمعلول فهو ممنوع اولا دليل يعتد به عليه وان اريد ان
العلم بالعلة من حيث انه مبدأ وعلة يوجب العلم بالمعلول
فذلك لا شك في بطلانه لان العلم بكونه سببا للمعلول متأخر
عن العلم بالمعلول ضرورة توقف معرفة الاضافة على معرفة
المتضائفين فيمتنع ان يكون علة له وان اريد ان العلم بالعلة
من حيث انه موجب يستلزم العلم بالمعلول وان لم يكن
موجبا له فللخصم ان يمنع كون الواجب عالما بذاته من حيث
انه موجب للمعلول فان المبدئية والعلية امر اضافي
ولا شك انه مغاير لنفس ذاته تع المخصوصة فلم قلتم انه
يتعلق بذلك الامر الاضافي حتى يلزم ان يكون عاقلا
لغيره اقول ذلك الايراد غير وارد لان المختار ان المراد
هو ان العلم بالعلة من حيث انها موجبة للمعلول يوجب العلم
بالمعلول فان العلم الثاني في الفصل من كل ما عرف سببه

من حيث يوجبه فقد عرف وتحقق لك ان تعين المعلول
من قبل العلة اذ لو لم تتعين بها لكان صدوره عنها دون
غيره ترجيحا بلا مرجح لا يقال لم لا يجوز ان يكون التعين
من قبل المعلول بان تعين كل معلول ان علته اى شىء وح
لا يلزم الترجيح بلا مرجح لانا نقول احتياج المعلول الى العلة
لو بواسطة تساوى نسبة الوجود والعدم اليه اعنى امكانه
وذلك يستدعى مرجحا ما لا مرجحا مخصوصا على ان المعلول
متاخر عن العلة فى مرتبة الوجود لما مر فكيف يتعين به ما هو
مقدم عليه تعينا يترجح بذلك التعين وجوده على وجود
مثله فاذن يقتضى العلة امر ماهيته كذا وصفته كذا وكذا
فيتعين الماهية الموصوفة بهذه الصفات بحيث لا يشاركه
غيره فى ذاته وجميع صفاته باقتضاء العلة اياه فيصدر
الامر الموصوف عنها والمراد بحيثية ايجابه اقتضاؤه لذلك
الامر المخصوص ولا شك ان معرفة المقتضى لامر مخصوص
مستلزم لمعرفة ذلك الامر ولما كان الواجب تعالى مقتضيا
لجميع الممكنات خصوصياتها على ما هى عليها فى نفس
الامر فانه لا يقتضى امرا مخصوصا ومعها مورا مخصوصة
اخرى وهلم جرا وكان المقتضى لتلك الخصوصيات

نفسه فان المقتضى البحت لا الشىء المقتضى كان الموجود
البحت والمعين البحت وكان عالما بنفسه علما حضوريا
كان لا محالة عالما بالمقتضى لتلك الخصوصيات وذلك
مستلزم للعلم بالخصوصيات من نفسه قال المعلم الثانى
فى الفصوص واجب الوجود مبدأ كل فيض وهو ظاهر
فله الكل من حيث لا كثرة فيه فهو من حيث هو ظاهر نال الكل
من ذاته فعلمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته
فتكثر علمه بالكل كثرة بعد ذاته ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته
فهو الكل فى وحدة اراد بالكل المجرد عن المادة ولواحقها
كما هو حاصل كلامه هنا ان واجب الوجود لما كان
مبدأ كل معلول وهو مجرد ينال الكل بنفسه فادراكها
من ذاته فلا كثرة فى ذاته وذلك مجمل ما فصلناه واما ان
علمه بالكل بعد العلم بذاته فلان العلم بذاته على الوجه
المذكور مستتبع له ووصف علمه بالكثرة لان ما علم به
امور كثيرة واذا اخذ العلم مع الاضافة اليها يصير بهذا
الوجه كثيرا فيرد عليه ان العلم بهذا العلم بذاته يفصح
عن ذلك قوله تكثر علمه بالكل واذا اعتبر نفس العلم مع قطع
النظر عما علم به كان امرا حقيقيا هو نفس ذاته

قيل كيف يتصور ان يكون امر واحد حقيقي لا كثرة فيه اصلا
علما بجميع الاشياء واى علاقة وارتباط بينه وبينها مقتضية
لذلك قلت اجيب بانه لما كانت الاشياء باسرها صادرة عن
هذا الامر الواحد وهو سببها بتفصيلها كان محيطا بها
احاطة مثل احاطة النواة على الشجرة فهذه العلاقة
يكون ذلك الامر جميعها مجملا وعلما بها اقول فيه نظر
اذ لا احاطة للنواة على الشجر وليس النواة جميع الشجر
مجملا فان ذلك تغير حاله عن التحصيل بل الشجر يحصل
منها ومن امور اخرى فالاولى ان يقال في الجواب كما ان
بالصورة المخصوصة لشئ يمتاز ذلك الشئ كذلك
بالمقتضى لخصوصية شئ يمتاز ذلك الشئ اما تميز الصورة
لذى الصورة فبواسطة انطباقها عليه واشعارها
به لمفهوم الكاتب القائم بالذهن فانه وان لم يكن
محكيا عمن يكتب هناك الا انه متحد مع من يكتب اذا وجد
في الخارج ومشعر به في الذهن واما تميز المقتضى للمقتضى
فبواسطة ان المقتضى بالاقتضا يعني ذات المقتضى وصفاته
بحيث لا يشاركه غيره كما ان الصورة التي بها يتميز الشئ
اذا حصل عند المدرك كان علما به ولما كان المقتضي

جميع العالم على ما هو عليه نفس الامر امر واحد لا كثرة فيه
ويتميز باقتضائه كل ذرة من ذرات الوجود عما سواه فلا
استبعاد في ان يكون ذلك الامر الواحد اذا حصل عند
المدرك كان علما به وبكل واحد منها وح يكون جميع الاشياء
في الشهود العلمي الذي بمنزلة الوجود الذهني لها امرا واحدا
واليه اشار بقوله فهو الكل في وحدة فان قلت
لو كان العلم بالعالم نفس ذات الواجب فاذا انتقل العالم من
حال الى حال فلا من ان يتغير علمه بالحال السابق او لم
يتغير لم يكن مطابقا للواقع وان تغير لزم تغير ذاته قلت
عندنا انه لم يتغير علمه بالحال السابق ولا نم انه لم يكن مطابقا
للواقع فانه يعلم الحال والسابق من حيث انه في زمانه وهو
في ذلك الزمان لم يتغير الى حال اخرى فانه يعلم من اقتضاء
ذاته ازلا وابدا ان العالم وكل جزء منه في كل جزء من اجزاء
الزمان وفي كل آن من آناته باى صفة وحال من
السبب المقتضي لتلك الاحوال وهذا العلم لا يتبدل
بتبدل العالم نعم اذا علم احد احوال العالم حصولها
فيه يختلف علمه باختلافها والى هذا اشار المعلم الثاني
في الفصوص بقوله كل كلي وجزئي ظاهر عن ظاهرية الاولى

يخلوا

لكن ليس يظهر له شي منها عن ذواتها او اخلها فى الزمان والا
بل عن ذاته والترتيب الذى عنده تحضا فتحضا بجوهر ذاته
فان قلت لا شك انه تعم معلولات مترتبة مسلسلة منه وهى
من جانب الابتداء الى الغير النهاية وهذه السلسلة وان لم تكن
مجتمعة فى الوجود لحدوث بعض احادها بعد بعض
لكن علمه تعم باحاد هاسلسلة موجودة مترتبة حسب ترتيب
معلولاته التى هى احادها فيلزم القسم على ما اشار اليه
المعلم بقوله والترتيب الذى عنده تحضا فتحضا بغير نهاية
قلت هذا التسلسل واقع فى مرتبة الشهود العلمى وهو غير
منكر قال المعلم الثانى فى الفصوص امتنع ما لا يتناهى
لا فى كل شى بل فى الخلق وماله مكانه ووجب فى الامر
فهناك غير المتناهى كم شئت اقول الرجح جواز القسم
هناك ان التعدد والتميز هناك انما هو بحسب ادراك
العالم واعتباره ولا يلزم من التعدد والامتياز عند
العالم التعدد والامتياز فى نفس الامر لان شريك
البارى تعم عنه والخلا واشباهها متعدد ومتمايز عندنا
وليس لها تعدد وامتياز فى نفس الامر ولانه يجوز
ان نعلم امور كثيرة متعددة متمايز بعضها عن بعض

بصورة واحدة كما فى العلم الاجمالى كما حقق فى موضعه
وما نحن فيه من هذا القبيل فان الاول يعلم بعلم واحد
هو نفس ذاته ذاته وجميع معلولاته ايهم متميز بعضها
عن بعض فلا يكون فى هذه المرتبة الا امر واحد فى
نفس الامر والتسلسل المستحيل هو ترتب امور غير متناهية
فى نفس الامر واما ما ذكرت من انه تعم عالم بكل واحد واحد
من معلولاته مناف لما ذهب اليه الحكما من ان الاول تعم
عالم بالجزئيات بوجه كلى لا بالوجه الجزئى اذ لا شك فى
وجود الجزئيات على وجوده جزئيته وكل موجود
فهو فى سلسلة الحاجة مستند الى الاول تعم الذى هو
مبدا السلسلة وعلتها الاولى فيكون الجزئيات على الوجوه
الجزئية مستندة اليه ايضا فلو صح ما قررتم من انه تعالى
عالم بكل ما هو مستند اليه لكان عالما بالجزئيات على
الوجوه الجزئية اذ من الممتنع ان يستثنى من الاحكام
العقلية الكلية بعض جزئياتها لا يقال من ان الادراك
اذا كان متعلقا بزمان او مكان فانما يكون الادراك
منه بآلة جسمانية كالحواس الظاهرة والباطنة
فانها تدرك المتغيرات الحاضرة فى زمانه وتحكم بوجودها

ويفوت ما يكون وجوده في زمانه غير ذلك الزمان
ويحكم بعدمه بل يقول انه كان او يكون وليس الآن
ويدرك المبصرات التي يمكن له ان يشير اليها
ويحكم عليها بانها في اي جهة منه وعلى اي مسافة ابعد
عنه اما المدرك الذي لا يكون كذلك ويكون
ادراكه تاما فيكون محيطا بالكل عالما بان اي حادث
يوجد في اي زمان من الازمنة وكم يكون بينه وبين
الحادث الذي بعده او قبله من المدة ولا يحكم بالعدم
على شيء من ذلك بل بدل انما يحكم المدرك الاول بان
الماضي ليس موجودا في الحال يحكم هو بان كل موجود
في زمان معين لا يكون موجودا في غير ذلك الزمان
من الازمنة التي يكون قبله او بعده ويكون عالما
بان اي شخص في اي جزء من المكان يوجد واي نسبة
بينه وبين ما عداها مما يقع في جميع جهاته وكم الابعاد
بينها على الوجه المطابق للوجود ولا يحكم على شيء بانه
موجود الان او معدوم او موجود هنالك او هنا
او حاضر او غايب لانه ليس بزماني ولا مكاني بل نسبة جميع
الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة وانما يختص بالان

او بهذا المكان وذاك الزمان او بالحضور والغيبة
او بان هذا الجسم قدامي او خلفي او تحتي او فوقي
من هو زماني او مكاني وعلمه بجميع الموجودات اتم
العلوم واكملها واما العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي
المذكور فقوله انما يصح ممن يدرك ادراكها في وقت
معين ومكان معين الا يرى ان الباري تعالى عالم بالمدركات
والملموسات والمشمومات ولا يقال انه ذايق او شام او
لامس لانه منزه من ان يكون له حواس جسمانية ولا نسلم ذلك
في تنزيهه بل يؤكده وهكذا نفي العلم بالجزئيات المتجددة المتخصصة
على الوجه المدرك بالالات الجسمانية عنه لا يثلم في تنزيهه
بل يؤكده هذا ما قيل وانما قلنا ولما قيل لانه منظور فيه اما
اولا فلان فيه اعترافا بان بعض معلولاته كالجزئيات
المتخصصة على وجه يدرك بالالات الجسمانية كالحضور
والغيبة غير معلوم له مع ان القاعدة المذكورة تقتضي
معلوليته كل ما هو معلول له وهذا بالحقيقة تسليم الايراد
واما ثانيا فلانه ادعاه من ان المدرك لا بالالات جسمانية
غير زماني ونسبته جميع الازمنة اليه نسبة واحدة ظاهر
الفساد لان نسبة الزمانيات الى الزمان بالمعية في الوجود

سواء كان منطبقا عليه كالحركة او غير منطبق لا بالانطباق
فقط والا لم يكن الاجسام في زمان لا يعرضها التغير
زمانيا ولا شك ان المجرد المدرك لا بالة جسمانية مع انه
بريء عن التغير يصدق عليه انه مع الزمان في الوجود
ولا خفا في ان نسبة جميع الازمنة اليه لديه واحدة
فان اختلاف نسبة الشيء الى الزمان يكون على وجهين
احدهما باختلاف ذلك الشيء كالحادث اليومي فانه
في اليوم لكونه معه في الوجود لا في الماضي لفقدانه فيه
والثاني باختلاف الزمان كالفلك فانه اليوم لكونه معه
في اليوم لكونه معه في الوجود دون الغد لفقدان
الغد لا لفقدانه واختلاف نسبة اجزاء الزمان الى المجرد
المذكور من هذا القبيل فانه في اليوم في الحال لكونه معه
في الوجود لا في الماضي و المستقبل لفقدانهما لا لفقدانه
وفي الزمان الماضي كان فيه لا في الحال والمستقبل لفقدانهما
واما ثانيا فلان قوله لا يحكم بالعدم على شيء من ذلك
غير مسلم وكذا قوله لا يحكم على شيء بانه موجود الان
او معدوم اذ قد عرفت ان نسبة الى اجزاء الزمان تختلف
باختلاف اجزائه فلم لا يجوز ان يحكم بعدم ما هو معدوم

في الحال مع علمه بانه كان في الماضي او يكون في المستقبل
كما ان يحكم بعدم شيء في الحال مع ذلك العلم واي يحكم
بان شيئا موجود حين كونه مع هذا الان في الوجود دون
ان اخر فان الاشارة الى الان ليست حسية حتى يقال
انما هو بريء عن الحاسة لا يصح ان يشار اليه واما قوله
لا يحكم على شيء بانه موجود هناك او معدوم فان اراد بلفظ
هناك الاشارة الى مكان قريب من مكان المجرد المذكور
فمسلم لانه ليس له مكان فلا يكون مكان قريب من مكانه
لكنا ايضا لا نحكم على شيء بانه موجود هناك مشارا الى مكان
قريب من مكاننا لكنا ايضا لا نحكم على المجرد المذكور
بالاشارة الى مكان قريب من مكاننا وان اراد الاشارة
الى مكان قريب من مكاننا فلم لا يجوز ان يحكم المجرد
مشيرا الى هذا المكان اشارة عقلية بل لانا نقول مراد
الحكما بقولهم الاول عالم بالجزئيات بالوجه الكلي كما
يتبادر من العبارة انه عالم بخصوصية الجزئيات لكن
علمه بها بوجه كلي اي بوجه لا يمنع عن فرض الشركة فيها
وتحقيق ذلك ان المنع عن فرض الشركة انما هو بواسطة
الادراك الحسي لا بواسطة تخصيص المدرك الاينى

انك اذا رايت شبحا من بعيد ولا يعرفه بخصوصه بل يشك
في انه فرس او حيوان فيتلك ذلك الشبح عن فرض الشركة
فيه ولا يحول عقلك تعدده واذا ابصرت امرا وعلمت
لمخاطبك جميع ما ابصرته منه حتى صار المخاطب عالما
بجميع ما تعلمه منه لكن المخاطب ما راه كان ذلك الامر جزئيا
مانعا عن فرض الشركة فيه عندك وكليا غير مانع من فرضها
فيه عند مخاطبك مع انه معلوم لكما بوجه واحد فانه
يجوز ان يكون شخص واحد بوجه واحد معلوما
لعالمين ويكون عند احدهما جزئيا مانعا عن فرض
الشركة فيه بواسطة ان ادراكه بهذا الامر بذلك الوجه
بالحس وعند الاخر كليا غير مانع عن فرض الشركة فيه
بواسطة ان ادراكه بهذا الامر بذلك الوجه لا بالحس
ولما كان الاول عالما بخصوصيات الاشخاص لا بالحس
كان علمه بها عنه كليا غير مانع عن فرض الشركة فيها كعلم
مخاطبك في الصورة المفروضة وعلى هذا يكون عالما
بخصوصيات الاشخاص ولا يعزب عن علمه شيء من الجزئيات
بوجه من الوجوه كما لا يعزب عنه شيء من الكليات فلا
ينافي ذلك ما تقرر من ان ذاته علم بكل فرد واحد

من معلولاته ولا ينافي ما ذهب اليه المتكلمون من انه تعالى عالم
بالاشخاص الجزئية بخصوصياتها بل يؤكده فلا يستقيم
تكفيرهم في ذلك وما تفرد به الحكماء هي هنا ان علمه تعالى
بخصوصيات الاشخاص لا يمنع عن فرض الشركة فيها
بخلاف احساسنا بها ولم يقم دليل عقلي ولا دليل سمعي
على ان علمه تعالى بها بحيث يمنع عن فرض الشركة فيها حتى
يستقيم تكفيرهم في ذلك ومن كفرهم في ذلك حمل كلامهم
على خلاف مرامهم وحسبانهم نفي علمه تعالى ببعض الاشيا
زعما منه ان الجزئية والمنع عن فرض الشركة انما هي بواسطة
زيادة خصوصية معتبرة في المدرك وان من ادرك
جزئيا حقيقيا ولم يمنعه عن فرض الشركة كان ذلك
بواسطة عدم اطلاعه على بعض الخصوصيات المقتضية
للمنع المذكور وليس كذلك كما عرفت من ان المنع عن فرض
الشركة بسبب نحو من الادراك لا بتخصيص المدرك
فتدبروا وتبصروا فان قلت العلم يتعين بتعين المعلوم لان
كل واحد يجد نفسه ان علمه بالسماء مثلا مغاير لعلمه بالارض
فكيف يمكن ان يكون علمه تعالى بجميع الاشياء امرا واحدا قلت
العلم منه انفعالي وهو مثال للمعلوم مطابق له بحيث اذا

وجد فى الخارج كان عنه وهذا النوع من العلم يختلف فى حصلا
المعلوم وعلمنا بالاشياء من هذا القبيل ومنه فعلى وهو ليس تابعا
للمعلوم حتى يختلف اختلافه بل هو مبدأ المعلوم ومصدره
ولما كان مبدأ جميع الممكنات المختلفة ومصدرها امرا واحدا
يكون ذلك الامر علما بجميعها ولا يلزم المطابقة مع المعلوم
فى هذا النوع واعلم ان حكم كل عقل بما هو معلول له من هذا
النوع عند الحكما

الفصل السادس

فى قدرته تعالى قال المحقق الطوسى لا شك ان الحيوان
قد يصدر عنه افعال لا شعور لها بها فضلا عن القدرة
عليها والارادة لها وذلك كالنمو وهضم الغذا وقد يصدر
عنه افعال يشعر بها ويصدر عنه بحسب قصده الى ذلك
وصحة صدورها عنه غير قصده اليها فربما يصح صدور
فعل عنه ولا يقصده وربما يقصد امرا لا يصح صدوره
عنه غير قصده اليها فما يصح صدوره عنه ولا
يقصده صدوره عنه فصحة الصدور واللاصدور
هو المسمى القدرة وهى لا يكفى فى الصدور ان لا يترجح
احد الجانبين على الاخر والترجح انما يكون بالقصد
الذي يسمى بالارادة والداعى فان قلت اذا كان

فاعليه الفاعل لفعل علمه بذلك بنفس ذات الفاعل
لا يكفى صدوره بمقابل ذلك الفعل عنه فلم يكن قادرا
على هذا الفعل اذ قيامه فى القدرة ان يكون تعلقها
بالطرفين سواء قلت الملازمة ممنوعة فان صدور
ذلك الفعل عنه بواسطة انه يستقل لصدوره عنه
دون مقابله لانه اكمل من مقابله لا بواسطة ان
ذات الفاعل يستدعي خصوصية الفعل حتى لو كان
مقابله اكمل لصدر عنه ويكون فاعليته وعلمه بذلك
نفس ذاته فتامل وقال ايضا اذا صدر عن القادر
شى فقد حضر عنده ويكون باعتبار الصدور عنه
معلولا وباعتبار الحضور عنده معلوما والجهة التى
باعتبارها صدر يسمى بالقدرة والجهة التى باعتبارها
حضر يسمى العلم ان بين القادر وبين الموجب والموثر
فرقا وهو ان القادر لا يطلق على الموثر الا عند كونه
يصح صدور الاثر عنه والموجب لو ثم يطلق عليه
عند كونه بحيث يجب صدور الاثر عنه وان الايجاب
اذا لوحظ من غير اعتبار العلم والارادة فالاولى ان
يوصف بالقدرة فان الايجاد عنها يصح وعند

اعتبار العلم والارادة بحسب هذا كلامه فان قلت
لم يحكم بالحصار مرجح احد طرفي المقدور على الآخر
في القصد ولم لا يجوز ان يترجح بشيء آخر قلت لان كون
الترجيح بالقصد معتبر في القدرة لئلا ينتقض بمثل
الرعشة فانه وان اتجه صدورها ولا صدورها عن
المرتعش وهو شاعر بها لكنه ليس قادرا عليها لان ترجح
صدورها ليس بالقصد فالقدرة صحة صدور الفعل
ولا صدوره عن الشاعر بصدوره عنه اذا كان ترجحه
بالقصد قال بعض الحكماء الجهة التي بها يتحقق القدرة
والقادرية انما هو الفاعلية اما بالقوة او بالفعل وعلم
الفاعل بفاعليته والفاعل العالم بفاعليته منه ما يكون
فاعليته وعلمه بفاعليته نفس ذاته كالاله تعالى
والعقول الفعالة ومنه ما يكون فاعليته وعلمه بفاعليته
مغاير الذاته وعارضا لها بسبب خارج كالانسان
وساير الحيوانات والقسم الاول قادر بذاته لان
جميع الامور المعتبرة في القدرة نفس ذاته والقسم الثاني
قادر بغيره ولا يخفى ان القادر بذاته اتم قدرة لانه
يمتنع عليه مقابل القدرة وهو العجز بخلاف القادر بغيره

وقال المتكلمون انها من الكيفيات النفسانية وتغاير
الطبيعية والمجانية بمقارنة الشعور والمغايرة في التابع
ومصححة للفعل بالنسبة الى الفاعل وتعلقها بالطرفين
على السواء وتتقدم على الفعل بوجهين الاول انه لو لم تكن
قبل الفعل لما كان الكافر مكلفا بالايمان حال الكفر
والتالي باطل بالاجماع فالمقدم مثله بيان الملازمة
انه حينئذ لا يكون الايمان حال الكفر مقدورا للكافر
والتكليف بغير المقدور غير واقع لقوله تعالى لا يكلف
الله نفسا الآية والثاني ان القدرة وكونها مع الفعل متنافيان
لان القدرة يلزمها كونها محتاجا اليها لاجل ان يدخل
الفعل من العدم الى الوجود وكونها مع الفعل يلزمها عدم
كونها محتاجا اليها لانه حال صدور الفعل صار الفعل
موجودا فلا حاجة اليها لاجل ان يخرج الفعل من العدم
الى الوجود وتنافي الملزومات لازم للتنافي بين اللوازم
فالقدرة لا يكون مع الفعل واجيب عن الاول بان
تكليف القادر في الحال بايقاع الايمان في ثاني الحال
فان قيل ان استمر الكفر في ثاني الحال فلا قدرة فيه على الايمان
وان تبدل بالايمان لم يكن مكلفا فيه لاستحالة التكليف

تحصيل الحاصل ينافي التكليف والقدرة التي هي شرط
اجيب بان التكليف لا يتعلق الا بما هو مقدور واللازم
منه ان يكون المكلف به مقدورا في زمان وجوده
واما كون القدرة مجامعة للتكليف فلا يدل على ان التكليف
بتحصيل الحاصل انما يستحيل اذا كان تحصيل الحاصل
التحصيل وح جاز ان يتم التكليف حال القدرة اقول
فيتجه اما اولا فلان التكليف الذي ارتكبه المجيب
مخصوص لمن آمن بعد الكفر او كفر بعد الايمان فانه
لما امن صدق عليه انه قادر على الايمان على التقدير
الذي فيه الكلام وهو ان يكون القدرة حال الفعل لا قبل
اما الكافر الذي لم يؤمن اصلا لم يكن قادرا على الايمان
على التقدير المذكور قطعا فيلزم ان لا يصح تكليفه
واما ثانيا فلان تكليف الفاعل حال الفعل بتحصيل ذلك
الفعل الحاصل بذلك التحصيل وان لم يكن محالا لكنه
لا طائل تحته كما لا يخفى وسقط ما ذكره في العلاوة

الفصل السابع في ارادته

قال المحقق
الطوسي في شرحه لمسئلة العلم الارادة في الحيوان
هي شوق الحصول المراد وداع يدعوا الى تحصيله

لما يتخيل او يعقل من ملائمته ولما كان دأب العقلاء ان يصفوا
باريهم بما هو اشرف ما طرفي النقيضين وحسبوا ان كل
ما يوجد بارادة يكون اشرف مما يصدر الفعل عنه من غير
ارادة وصفوه في كل ما يوجده بالارادة وهو لحض
من العلم ومرتبه عليه لان كل ما لا يعلم لا يمكن ان يراد
وقد يعلم بالايراد والمتكلمون ذهبوا الى اثباتها
فمنهم من قال انه صفة زائدة على العلم مقيمه اي مخصصة
بها يتخصص المراد من المعلوم ومنهم من قال انها علم
خاص بما في وجود المخلوقات من المصالح الراجعة
اليهم وهو الداعي الى الايجاد والحكماء زعموا انها
العلم بنظام الكل على الوجه الاتم الاكمل هنا كلامه
وقد رجع من المعتزلة الجاحظ باعتقاد النفع سواء
كان لنفسنا او غيره قالوا نسبة قدرة القادر الحادث
المقدور الى الفعل والترك بالسوية فاذا اعتقد
نفعا في احد طرفيه ترجح ذلك الطرف عنده
وصار ذلك الاعتقاد مع القدرة مخصصا للوقوع
منه وقال بعضهم الارادة ميل يصاحبه تارة مناسبه
ورد بان ما ذكره من الميل انما يحصل لمن لا يقدر على

عقيب ذلك الشيء قدرة تامة كالسوق الى المحبوب
لمن لا يصل اليه اما في القادر التام القدرة فيكفي
الاعتقاد المذكور واقول هذا الرد مردود وجوابه
استدل المستدل على ان اعتقاد النفع في شيء من
غير ارادته فانه في كثير من الصور نعتقد نفعا في
ولا نريده فيكون اعتقاد النفع غير الارادة ولا يخفى
ما ذكره الراد ان حصول اعتقاد النفع ارادة بل غايته
ما لزم من ذلك ان حصول بعض الافعال من القادر
بدون الميل الذي هو الارادة فكيف يستقيم رد
كلامه بذلك ثم ان الطالب الشوق الى الذي هو الميل
اليه وهو غير ادراكه بل امر تابع لادراكه والعلامة
المذكور مع انه صرح فيما نقلنا عنه بان ارادة الحيوان
شوق كما جزم في التجريد بانها نوع من العلم وزعم
الاشاعرة انها الارادة قد توجد بدون اعتقاد
النفع وميل يعقبه فلا يكون شيء منهما لازما فضلا
عن ان يكون نفسها فان الهارب من السبع اذا
عن له طريقان متساويان في الافضاء الى النجاة
منه يختار احدهما بارادته ولا يتوقف في ذلك

على ترجيح احدهما النفع يعتقده فيه ولا ميل يتبعه
بل يرجح احدهما على الآخر بمجرد الارادة فانا نعلم
بالضرورة ان من دهشته لا يخطر بباله سوى النجاة
وانه لو لم يوجد المرجح لم يتوقف متفكراً حتى يقتله
السبع والمعتزلة ادعوا ايضا الضرورة بان من
استوى عنده الطريقان لا يرجح احدهما على الآخر
باختياره الا لمرجح يختص بذلك الطريق ما دام
الاستواء لا يتصور منه الترجيح اصلا والتساوي
من جميع الوجوه في الصورة المفروضة ممنوع ولا يلزم
من فرض التساوي وقوعه لو اذا فرضنا التساوي
الطريقين في النجاة فان طبيعته تقتضي سلوك الطريق
الذي على يساره لان القوى في اليمين اكثر والقوي
يدفع الضعيف كما هو المشاهد ممن يدور على عقبه
والجواب منع الضرورة والمعارضة بالضرورة
اقول الجواب منظور فيه اما اولا فلان الضرورة
التي ادعاها الاشاعرة هي ان الهارب لا يلزم ان
يخطر بباله طلب المرجح ولا يختار احد الطريقين
لشعوره بمرجح هذا الطريق والضرورة التي ادعاها

المعتزلة على ما هو الظاهر انه ما لم يترجح احد الطرفين
لمرجح يختص به في نفس الامر يمتنع ان يسلكه الهارب
ولا شك انه لو لم يرجح احدهما على الاخر في نفس الامر
بمرجح وتساويا بالقياس الى جميع ما هو سبب
حركة الهارب فيهما ومع ذلك يتحرك في احدهما
دون الاخر يلزم تحقق الخاص بسبب يستدعي العام
وذلك مستلزم لترجح احد المتساويين على الاخر بلا
مرجح قال بعض المحققين لا نسمع كلام من يقول بصدور
الفعل من القادر من غير ترجح احد الطرفين متمسكا
بامثلة جزئية فان الترجح غير العلم بالترجح وانه انما
يحتاج الى الترجح لا الى العلم فهاتان الصورتان ان
كلتاهما مطابقتان للواقع لكن لا تعارض بينهما
لجواز ان لا يلزم شعور الهارب بترجح احد الطريقين
ويلزم وجوده في نفس الامر نعم لو ادعى المعتزلة
ضرورة لزوم شعور الهارب بترجح احدهما على الاخر
وادعى الاشاعرة ضرورة جواز سلوك احد الطريقين
مع انتفاء المرجح في نفس الامر كانت الضرورتان
متناقضتين واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الارادة

في الصورة المذكورة بدون اعتقاد النفع فان المراد
بالنجاة التي سلم الاشاعرة انها يخطر ببال الهارب ليس ان
يقصد النجاة كما لا يذهب على ذي مسكة بل ان يصدق
بان في الهرب نجاة وهو اعتقاد النفع في الصورة المذكورة
واستدل على مغايرتها للشهوة التي هي توقان النفس الى
الامور اللذيذة بان الارادة قد يتعلق بنفسها بخلاف الشهوة
فانها لا يتعلق بنفسها بل يتعلق بالملذات والحاذ كرت متعلقة
بنفسها كانت مجازا عن الارادة كما قيل للمريض ما تشتهي
فقال اشتهي ان اشتهي اي اريد ان اشتهي وبان الانسان
قد يريد شرب الدواء البشع ولا يشتهيه وقد يشتهي الطعام
اللذيذ ولا يريده اذا علم ان فيه هلاكه فقد وجد كل
منهما بدون الاخر وقد يجتمعان في شيء واحد فبينهما عموم
من وجه بحسب الوجود اي لا خفاء في انك تقدر ان تقصد
بعض الاشياء وان لا تقصده والقصد قد يصلح لان يتعلق به
القدرة وقد لا يصلح لذلك وعندي ان الارادة هي هذا
القصد الصالح لان يتعلق به القدرة والاشتهاء طبيعي
غير صالح لذلك ولذلك يعاقب المكلف بارادة المعاصي عند
بعض ولا يعاقب باشتهائها اتفاقا

الفصل الثامن

في حيوته تم حيوة الانسان صفة تصحح الحس والحركة
واستدلوا على مغايرتها لقوة الحس والحركة ولقوة
التغذية الحيوانية بان الحيوة موجودة في العضو المفلوج
وفي العضو الذابل والا لتسارع عليهما التعفن كما في
الميت من غير حس وحركة في العضو المفلوج ومن غير
اغتذاء في العضو الذابل واعترض بان عدم الحس
والحركة وعدم الاغتذاء لا يدل لا على عدم قوة الحس
والحركة وعدم قوة التغذية لجواز ان يوجد القوة
ولا يصدر عنه الاثر لمانع من جهة القابل واجيب
بان ما يصدر عنه بالفعل اثر الحيوة كحفظ العضو عن
التعفن باق وما يصدر عنه بالفعل الحس والحركة
والتغذية غير باق والباقي غير الزائل ورد بانه
يجوز ان يمتنع قوة عن بعض اثارها دون بعض
لخصوصية المانع بالنسبة الى ذلك البعض اقول
لا يشتبه على المتدرب في الصناعة ان القوى انما تعرف
باثارها لا بذواتها فاذا ثبت ان اثر قوة الحيوة غير
اثر قوة الحس والحركة وغير اثر قوة التغذية كانا قوتين
سواء كانا في الذات واحدة وتصدر عنها اثر من بشرطين

مثلا او كثيرة قال بعض الحكما الجهة المعتبرة في كون الشي
حيا او الحيثية التي بها ولاجلها تصدق الحكم على
الشي انه حي هي ان يكون الشي دراكا فعالا وان لم يكن
عالما وفاعلا لكل شي بل لبعض الاشيا وان لم يكن فاعلا
وعالما بذاته بل بواسطة القوى والالات وغيرها ولذا
كانت الجهة المعتبرة في كون الحي حيا ما ذكرناها ويحتمل
ان يكون عالمية عالم وفاعلية فاعل بازاء لعالمية
الحق الاول وفاعليته لم يبعا دله شي اخر في معنى الحيوة
وحقيقتها بل كل حيوة غير حيوته بمنزلة اثر الشي ورسمه
ويعضده قوله تعالى هو الحي لا اله الا هو وقال
بعض المحققين المستند في اثبات حيوته تعالى هو ان
العقلا يصفونه تعالى بالطرف الاشرف من طرفي النقيض
ولما وصفوه بالعلم والقدرة ووجدوا انه لا يمكن
له مع الاتصاف بهما وصفوه بالحيوة لانها وهي اشرف
من الموت الذي يقابلها ونعم ما قال واحد من اهل
بيت النبوة هل يسمى عالما وقادرا الا لانه وهب العلم للعلماء
والقدرة للقادرين وكل ما ميزتموه باوهامكم في ادق
معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم والباري

واهب الحيوة ومفقد الموت ولعل البعض الصغار يتوهم ان استعمالنا تستين فانهما كالهما و سيتصور انه نهما نقصا نلزمه يكونان له هكذا حال العقلا فيما يصفون استعقد به فيا احسبه والحا اسا المرح اقول بعينه ذلك قوله سبحان ربك رب العزة عما يصفون

الفصل التاسع في سمعه وبصره تعالى

قد علم بالضرورة من ملة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان البارى تعالى سميع بصير والقران والحديث مملوة به بحيث لا يمكننا فيه ولا انكاره وايضا الاجماع منعقد عليه فلا حاجة الى الاستدلال عليه كما هو حق ساير الضروريات الدينية فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري الى ان السمع نفس العلم بالمسموعات والبصر نفس العلم بالمبصرات و ذهب ساير المتكلمين الى انهما صفتان زايدتان على العلم ولما دلت القواطع العقلية على انه تعالى منزه عن الالات قالوا احتياجنا الى الالات ليس بسبب عجزنا وقصورنا وذات البارى البراءة عن العجز يحصل له بلا اله ما لا يحصل لها الا بها فاورد عليهم انه يلزم تعدد القدما واقول لا شك

السماع والابصار نحوان مخصوصان من العلم بالمعنى الاعم وان تخصصهما انما هو بانكشاف معلومهما بوجهين مخصوصين بهما وان من له هذان النحوان من العلم كان سميعا بصيرا وان السمع والبصر ما يتحقق به التي السماع والابصار ولما ثبت ان البارى تعالى عالم بجميع الاشيا من جميع الوجوه بذاته فلا محالة يكون عالما بالمسموعات والمبصرات بالوجه الذي يدركها الحواس بذاته فيكون له هذان النحوان من العلم بذاته اذ لم يقم دليل عقلي ولا سمعي على ان هذين النحوين من العلم يجب ان يكون بالحواس واذا كان له هذان النحوان من العلم الذين هما السماع والابصار يكون بمنزلة السمع والبصر وعلى هذا يصدق عليه السميع والبصير الحقيقة بلا تكلف ولا يلزم تعدد القدما لان السمع وكذا البصر كالعلم نفس الذات باعتبار

الفصل العاشر في كلامه تعالى

تواتر على الانبياء على نبينا وعليهم الصلوة والسلام انه تعالى متكلم وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجزات من غير توقف على اخبار الله تعالى بصدقهم بطريق التكلم ليلزم الدور ولا خلاف لارباب الملك والمذاهب في كون البارى تعالى متكلما وانما الخلاف

في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه وذلك لانههنا
قياسين متعارضين احدهما ان كلامه صفة له
وكل ما هو صفة له فهو قديم فكلامه قديم وثانيهما
ان كلام الله تعالى مؤلف من اجزاء مترتبة متعاقبة
في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه
حادث فاضطروا الى القدح في احد القياسين ومنع
بعض المقدمات ضرورة امتناع حقية النقيضين
فالحنابلة قالوا كلامه تعالى حروف واصوات يقومان
بذاته تعالى وانه قديم وقد بالغوا فيه حتى قال بعضهم جهلا
الجلد والغلاف ايضا قديمان فضلا عن المصحف فهم
لا يصححون القياس الاول ومنعوا كبرى القياس الثاني
والكرامية وافقوا الحنابلة في ان كلامه حروف
واصوات وسلموا انها حادثة لكنهم زعموا انها قائمة
بذاته تعالى لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى فقد قالوا
بصحة القياس الثاني وقدحوا في كبرى القياس
الاول والمعتزلة قالوا كلام الله تعالى اصوات
وحروف كما ذهب اليه الفرقتان المذكورتان
لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل خلقها الله تعالى في

غيره كجبرئيل او النبي صلوات الله عليه ومعنى كونه متكلما
انه خلق الكلام في بعض الاجسام وهو حادث كما ذهب اليه
الكرامية فهم ايضا صححوا القياس الثاني لكنهم قدحوا في
صغرى القياس الاول والاشاعرة قالوا كلام الله تعالى
ليس من جنس الاصوات والحروف بل هو معنى قائم بذاته
يسمى الكلام النفسي وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من
الحروف وهو قديم فقد صححوا القياس الاول وقدحوا
في صغرى القياس الثاني والمعتزلة تمسكوا بوجوه الاول
انه علم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم
حتى العوام والصبيان ان القرآن هو هذا الكلام المؤلف
المنتظم من الحروف المسموعة المفتتح بالتحميد المختتم بالاستعاذة
وعليه انعقد اجماع السلف واكثر الخلف الثاني ما اشتهر
وثبت بالنص والاجماع من خواص القرآن انما ينطبق
على هذا المؤلف الحادث لا المعنى القديم وتلك الخواص
كونه ذكرا لقوله تعالى وهذا ذكر مبارك وقوله انه لذكر
لك ولقومك وعربيا لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
منزلا على الرسول ص لشهادة النص من تلك الآية
وامثالها مسموعا بالآذان لقوله تعالى حتى يسمع كلام الله

مكتوبا في المصاحف للاجماع فان قيل المكتوب في المصحف
هو الصور والاشكال المقرونة بالتحدي لا اللفظ قلنا
بل اللفظ لان الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائية
نعم المثبت في المصحف هو الصور والاشكال المقرونا
بالتحدي لكونه معجزا اجماعا مفصلا الى سور وايات لقوله تعالى
كتاب احكمت اياته ثم فصلت قابلا للنسخ وهو من ايات
الحدوث لانه اما رفع او انتهاء ولا شي منهما يتصور في
القديم لانه ما يثبت قدمه امتنع عدمه واردا على عقيب ارادة
التكوين لقوله تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان
يقول له كن فيكون لان معناه اذا اردنا شيا قلنا له
كن فيكون فقوله كن امر فهو قسم من كلام متاخر
عن الارادة الواقعة في الاستقبال للكون جزء له اقول
فيه نظر اذ لا يلزم من كون الكتابة تصوير اللفظ بحروف
هجائية ان يكون المكتوب لفظا فان نقش الفرس
على الجدار مثلا تصوير الفرس بالنقش ومن البين
ان المنقوش ليس فرسا بل نقشه المشبه به فكذا المكتوب
صورة اللفظ المشبه به لا نفسه واجاب الاشاعرة
عنها بانه لا نزاع في اطلاق اسم القران وكلام الله

ثم بطريق الاشتراك على هذا المولف الحادث وهو
المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء
واليه يرجع الخواص التي هي من صفات الحروف وسمات
الحدوث واطلاق هذين اللفظين عليه ليس بمجرد
ذاته دال على كلام الله القديم حتى لو كان مخترع هذين
الالفاظ غير الله تعالى لكان هذا الاطلاق بحاله بل لانه
له اختصاصا اخر به تعالى وهو انه اخترعه بان اوجد
اولا الاشكال في اللوح المحفوظ لقوله تعالى بل هو قران
مجيد في لوح محفوظ والاصوات في لسان الملك
لقوله تعالى انه لقول رسول كريم ثم اختلفوا وقيل هما
اسمان لذلك المولف المخصوص القائم باول لسان اخترعه
الله تعالى فيه حتى ان ما يقرأ كل احد سواه يكون
مثله لا عينه والاصح انه اسم له لا من حيث تعين المحل
فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقرأه القاري اي قاري
كان نفسه لا مثله وكذا الحكم في كل شعر وكتاب ينسب
الى مولفه وعلى التقديرين قد يجعل اسما للمجموع بحيث
لا يصدق على البعض وقد يجعل اسما للمعنى الكلي الصادق
على المجموع وعلى كل بعض من ابعاضه اقول في الجواب نظر

اما اولاً فلان المعتزلة اقاموا ادلة ظاهرة على ان
القران هو الالفاظ المسموعة المؤلفة من الحروف
وحكموا بان ذلك من ضروريات دين نبينا محمد صلعم
ومن البين ان القياسين المتعارضين المذكورين
جاريان فيه والاشاعرة ما قدحوا في ادلتهم ولم ينكروا
الضرورة المذكورة بل سلموا ان القران بهذا المعنى
هو المتعارف عند الجمهور وذكروا في معرض الجواب
ان للقران معنى اخر لا يجري فيه القياسات المذكورات
كما لا يخفى واما ثانياً فلان مدلول الكلام اللفظي مسميات
الاسامي والعبارات وهي ليست صوراً ذهنية كما ذهب
اليه الحكماء لان المتكلمين ينكرون الوجود الذهني
وهي اعيان الموجودات كالسماء والارض ومن البين
ان بعض الاعيان جواهر قائمة بذواتها وبعضها
اعراض قائمة بالجواهر ولا يظهر لقيامها بالله تعالى
ولا لقيامها بغيره وجه وجيه ثم لصاحب المواقف
كلام في تحقيق الكلام النفسي محصله ان لفظ المعنى
يطلق تارة على مدلول اللفظ واخرى على الامر
القائم بغيره والشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى

النفسي فهم اصحابه ان مراده مدلول اللفظ وحده
وهو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاماً مجازاً
لدلالتها على ما هو كلام حقيقة حتى صرحوا بان الالفاظ حادثة
على مذهبه ايضاً لكنها ليست كلاماً حقيقة وهذا الذي فهموه
من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة كعدم اكفار من انكر
كلامية ما بين دفتي المصحف مع انه علم من الدين ضرورة
انه كلام الله حقيقة وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلام الله
حقيقة وكعدم التعارض والتحدي بكلام الله الحقيقي
الى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الاحكام الدينية فوجب
حمل كلام الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام
النفسي عنده امراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً قائماً بذاته
القديم تع وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالالسنة
محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ
الحادثة وما يقال من ان الحروف والالفاظ مترتبة
متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتب انما هو في التلفظ بسبب
عدم مساعدة الالة فالتلفظ حادث والادلة الدالة على
الحدوث يجب حملها على حدوثه دون حدوث الملفوظ
جمعاً بين الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفاً

كما هو عليه متاخرو اصحابنا الا انه بعد التامل يعرف
حقيقة واو رد عليه ان من انكر كلاميه ما بين دفتي
المصحف انما يكفر اذا اعتبر انه ليس كلام الله تعالى بمعنى انه
من مخترعات البشر اما اذا اعتقد انه ليس كلام الله بمعنى
انه ليس صفة قائمة بذاته تعالى بل هو دال على صفة حقيقية
له بل هو من مبدعات الله تعالى ومخترعه بان اوجده
في لسان الملك او في لسان النبي صلعم ولو جد النقوش
الدالة عليه في اللوح المحفوظ فليس من الكفر في شي
بل هو مذهب اكثر الاشاعرة فلا ينبغي ان يتوهم كونه
كفرا وما ذكره من ان ترتيب الحروف في اللفظ دون
الملفوظ فذلك امر خارج عن طور العقل وما ذلك
الا مثل ان يتوهم حركة يكون اجزاؤها مجتمعة في الوجود
ولا يكون لبعضها تقدم على بعض اقول قد حقق في موضعه
ان الحروف هيئات عارضة للاصوات والصوت
حركة الهوا او الهوا المتحرك حركة مخصوصة فيكون الحرف
قائمة بالهوا والكلام مركب منها فيكون الكلام اللفظي لا محالة
قائما بالهوا فيفهم من المتن ان الهوا ليس قائما بالمتكلم
حتى يقال انها قائمة به قائم بالمتكلم بالواسطة فاذن

نسبة الكلام الى المتكلم ليس لقيامه به بل لنسبته اليه بان
المتكلم نقش الحروف وميز بعضها عن بعض وكذا
الكلمات في التراكيب فذلك النقش والتميز كما يكون
بالخارج يكون بالكتابة فان نقوش الكتابة موضوعة
بازاء الحروف لانها صور الفظ بحروف هجائه ونهاية
الحال ان المكتوب ملفوظ كما نقلناه انفا فكما ان من يعين
حروف الكلام ويميزها بالخارج وكذا كلماته متكلم
بها كذا من يعينها ويميزها بنقوش الكتابة متكلم بها
والظاهر ان العقل في متعارف الجمهور اعم من النوعين
فانه كما يقال لمن عين الحروف بالمخارج انه قال كذا
كذا من عينها بنقوش الكتابة يقال انه قال كذا الا
يرى الى قولهم قال الشيخ في الشفا كذا وفي الاشارات
كذا وكذا وامثال ذلك اكثر من ان يحصى وكذا
المتكلم من النوعين واذا كان الامر والباري تعالى
قد كتب القران في اللوح المحفوظ كان متكلما به ومع انه
قائل القران المجيد بلا احتياج الى التمحلات المذكورة
كما ان من كتب احكاما يقال انه متكلم بهذه الاحكام
وقائل بها فان قلت تكلمه بالقران على ما ذكرت عبارة

ثم قال الكمال الثاني في الفصل الاخر لا يخفى ان العلم الاجمالي والتفصيلي بسيط والكتابة نقش مرقوم
بالقلم ملك روحاني والكتابة تحتوي الحقايق فالعلم متعلق بما في الامر المعاني وتستودعه
... روحانية فتنبعث القضا من العلم والتقدير من اللوح اما القضاء فيشمل
... علوم ومنها يسري الى الملائكة

رسالهٔ
اثبات واجب
از علامهٔ دوانی

عن كتبه على اللوح المحفوظ وكتبه عليه لا يخلو من
ان يكون قديما او حادثا فانه كان قديما يلزم تعدد القدماء
وانه كان حادثا يلزم تعدد القدما وان كان حادثا
يلزم ان يكون تعالى محلا للحوادث قلت بعد ما انه يتم
ولا يلزم تعدد القدما اذ مرجع كتبه القرآن على اللوح
الى علمه بتعين حروفه وكلماته وكيفية تركيب بعضها
مع بعض وتميز بعضها على بعض على ما هو عليه في الوجود
والى ذلك اشار المعلم الثاني في الفصوص بقوله علمه
الاول لذاته لا ينقسم وعلمه الثاني عن ذاته اذا كثر لم يكن الكثرة
في ذاته بل بعد ذاته وما تسقط من ورقة الا يعلمها من هناك
جرى القلم في اللوح هذا كلامه والحاصل انه علم الاشياء
على الوجه الذي هو عليه في الوجود بمنزلة نقش الاشيا
وكتبه على لوح الوجود ولما كان علمه بالكل لذاته
نفس ذاته كما عرفت في فصل العلم لم يلزم تعدد القدما
في نفس الامر وقد من وجه كثرة علمه بالاشيا فارجع اليه واعلم
ان هذا الذي ذكرناه هو جريان القلم على اللوح في عالم
علمه تعالى وهو عالم الامر الذي بين عالم الربوبية وعالم
الخلق ولا جريان آخر على لوح الافلاك في عالم الخلق حيث

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك سبحانك ما اعظم شانك واظهر برهانك
انت الشاهد في العين ولا تشاهدك العين وانت
اقرب الى الشيء من عينه وقد حال الحجب في البين لا يبصرك
نواظر البصائر الا بنوادرك ولا يظهرك ظاهر
الدلائل الا باظهارك فانت الظاهر الدال على ذاتك
بذاتك ثم على ما سواك بانوار صفاتك اخرجتنا من
الظلمات الى النور ونجيتنا من الاشكاس في مهاوي عالم
الزور وصل على الهادي اليك بعدما وقع غاشي الجهالة
والقائد الى جنابك حيث سعى وجه محجة الهدى نظلم
الضلالة محمد مجمع الكمالات الانسية واله وصحبه
ذوي النفوس القدسية ما دارت الادوار والازمان
وتسلسل سلسلة الاسباب والاكوان
فيقول الفقير الى عفو ربه الغني محمد بن اسعد الدواني
الصديقي قد جردت في هذه الرسالة وجوه اثبات
الواجب جل ذكره على ما اورده ائمة الحكمة والكلام واجتهدت

في تشييد مبانيها وترتيب مقدماتها على ابلغ النظام ثم عقبتها
بما سنح به خاطري من وجوه النقض والابرام والدفع و
الاتمام سالكا في جميع ذلك الانصاف ناكبا عن سبيل الجور
والاعتساف لم اجنح الى التقليد فمسلك النظر اتساع
ولم اتقيد بالخلاف فالحق احق بالاتباع وقد شغفت
في تقريب المقاصد الى الافهام وان افضى الى الخناجة في الكلام
فان المقاصد في نفسها غامضة فكرهت ان يجتمع تعقيد
اللفظ ودقة المعنى فيتعلق نظمه ولا يتيسر فهمه وقد كتبتها
في يومين من اقصر ايام الصيف ما خلا برهان التطبيق
الى حيث انتهت فقطعا قطعتها عوائق الحدثان حتى نسجت
عليها عناكب النسيان الى ان وردت اشارة قدسية حركت
من عطفي وشدت عضدي فعدت الى اتمامها فجاءت بحمد الله
نعم حادية لنتائج افكار المتقدمين والمتاخرين هادية الى
الحق المبين فليستعد بها الزكي المتحلي بالنظر الدقيق
المعتلي بهمته عن حضيض التقليد الى ذروة التحقيق المنشود
اطراف الكلام وحله ودقة الموفي لكل ذي حق حقه وقليل ما هم
فان اكثرهم جاهلون او متجاهلون والله يحق الحق بكلماته ولو
كره المبطلون ثم اني كنت برهة من الزمان واية من الاوان

منّيها ان ازف تلك الكريمة من بنات فكرتي وشائج قريحتي الى
كريم يعرف قدرها ويقضي مهرها ويحلّ محلّها ويجتلي
دقّها وجلّها فان شنا لا يطابق الاطبقة ولو ملا الاورقه
اسح بريد النظر في نجوم الارض حزنا وسهلا اطلب لها اهلا
يكون لها كفؤا واهلا الى ان هداني هادي الاستخارة
من ملهم الصواب وحداني حادي الاستشارة من اولي
الالباب واعزة الاصحاب ان اسم هذه العقيلة باسم من
هو عين الاعيان واكون جهتة هذه المحنة باسم من
بيده مقاليد الزمان بل اروج سبيكتي هذه بان ارسم
على صفحاتها سامي القاب السلطان خليفة الرحمن اعني
من خصّه الله تعالى من بين السلاطين بمزيد العلم والدين
ومزية المعارف واليقين وحمى بيضة الاسلام عن افساد الكفرة
الطغام وحرس حوزة الايمان عن مفاسد اهل الشرك و
الطغيان قد طوى ذكر حاتم طي بالايادي ونسخ بفصاحته
وحكمته اثار قيس بن ساعدة الايادي الذي انوشروان
بالنسبة اليه عادل ولكن عن صوب الصواب قد ذكر الناس
بعدالته ايام عمر بن الخطاب انسى الناس خلافة بني العباس
بشامل الجود وكامل السطوة وعظيم الباس تعفر تراب

عتبته جباه الجبابرة وقطاطات دون سرادقات عظمته رقاب
العناصرة استوى على عرش الخلافة فحكم على اعناق
من فارق حوزة الوفاق [illegible] بالسيف والدم المهراق
اشرق تباشير دولته القاهرة من افق الاقبال فادبر المخالفون
ناعين كغياهب الظلم منتشرة في الافاق اصبح انوار سلطنته
مشرقة على الممالك في الطول والعرض ضلّ المعاند وظلّ في مهامه
الضلال كالذي استهوته الشياطين في الارض حيران فهو
كالخفاش لم يطق سطوات اشعة رجم فهام او كهام لم يركب
سفينة نوح فليس له عاصم من امر الله ولا حام مهد
اساس العدل لجلاله لم يبق منه الا قلق الاثافي والديار د
البلاقع وطرز لباس الفضل لرما صار من دناءة الاخلاق
اخلاق المراقع نصر دين الاسلام بقاطعي السيف والبرهان و
نوّر رباع الايمان بساطعي السنان والتبيان درّت اخلاف رافته
على الافاضل وقرت بمكان خلافته عيون الاماثل حوى من
شتات المناقب ما لم يجتمع في عصره في غيره من بشر ولا غرو
فليس من الله بمستنكر ولا يابى الممكن من امر خالق القوى
والقدر قرن ذي القرنين المؤيد بالرياستين المسدد
بالجلالتين الموفق لاقتناء السيادتين الممكن على ارمكة

المتعادين وفي هذه الحالة لما تجلى على البال تلك المناقب العظيمة
التي هي عنوان الكمال تمثل صورته الجميلة في مرات الخيال
وترقى من مكاشفة [illegible] المثال الى مشاهدة الجمال
فقال مخاطبا اياه بلسان المقال على سبق لسان الحال
ما من به صار دين الله مقبليا ودار افضاله جودا
على الأمم قرت به عين اعيان الهدى فرحا بما حواه من الاخلاق
والكرم من الجحود العلى حرسته من السماء لم من زمرة
الخلم قد شاع في عرصة الدنيا عدالته الذيب فظاعلى
الاغنام لم يضم ان الكمالات شتات وقد جمعت جميعها
فيك هذا جامع الكلم وهو السلطان بن السلطان ملاذ
بني نوع الانسان باسط بساط الامن والامان مفيض خوار
العوارف على قاطبة اهل الايمان
فهو الذي انار مصابيح العلوم بعد انطفائها
ونضر رياض عمنا دبولها ودفعات ذوابلها واصلح اركان
الفضل والمعالي بعد فسادها وروج اسواق الافاضل
والاعالي اثر كسادها حتى جلبوا بضائع العلوم الى حضرته
من كل فج عميق وصوا غرات باسقات غر السنى المنهوفر الى
سدته من كل بلد سحيق فرسحتها باسم المعالي المكتوب على

حياء السموات العوالي رسما لخدمته واتحفت لسنخ منها
الى عام خوانه اتحاف السحابة والقطرة الى عمان واهدا النمل
رجل الجراد الى سليمان فان وقع من خدام حضرته موقع القبول
والرضا فذلك غاية المسؤول ونهاية المنى والله ولي التوفيق و
بيده ازمة التحقيق اعلم ان البراهين المؤدية الى هذا المطلب ومو اثبات الواجب
منحصرة في مسلكين احدهما يتوقف على ابطال الدور والتسلسل
وثانيهما ليس كذلك بل يدل اولا على اثبات الواجب ثم يتفرع منه
الى بطلان التسلسل كما سيرد عليك لا جرم رتبنا الرسالة على فصلين
لبيان المسلكين ولما كان الثاني ابسط بدأنا ان نقدمه فنقول

في المسلك الاول وفيه طرق

قالوا لا شك في وجود ممكن مّا كالمركبات فان استند
الى الواجب ابتدأ او بواسطة ثبت المطلوب ولا شك في وجود
موجود مّا فان كان واجبا فهو المطلوب او ممكنا واستند اليه
ثبت المطلوب والا فان رجع سلسلة الاستناد في شيء من المراتب
دار والا تسلسل العلل الى غير النهاية اذ كل ممكن فله علة وح
نقول جميع الممكنات اي تلك الآحاد بالاسر بحيث لا يشذ عنها
شيء منها موجود اذ لو كان معدوما لكان جزء من اجزائه
معدوما ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود

ونحن ما اعتبرنا الا تلك الآحاد الموجودة فقط لا المجموع المأخوذ
فيه الهيئة الاجتماعية الاعتبارية المعدومة فالاجزاء باسرها
موجودة فالمجموع بهذا المعنى موجود ولا شك انه ممكن للاحتياج
الى كل واحد من الممكنات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او
امر خارج عنه والاول باطل ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني ايضا باطل لان علة الكل
يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل ممكن محتاج الى علة فلو لم
تكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معللا بعلة
اخرى فلا يكون ما فرض علة المجموع وحده علة له بل لبعضه
فقط واذا كان علة لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله
واذا بطل القسمان تعين الثالث فيكون علته امرا موجودا
خارجا والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
وهو المطلوب وعلى هذا التقدير اندفع عنه عدة ما يورد عليه
منها ان المجموع يشعر بالتناهي وما لا يتناهى لا مجموع له فاثبات
الواجب بما يشعر بالتناهي يكون مصادرة وذلك لما عرفت
من ان المراد بالمجموع الآحاد بحيث لا يشذ عنها شيء وقد
لوحظت بامر اجمالي شامل لها ومنها انه ان اريد بالمجموع

كل واحد من آحاد السلسلة فعلته ممكن آخر متسلسلا الى غير النهاية
وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فلا نسلم انه موجود لعدم تحقق
الجزء الصوري اعني الهيئة الاجتماعية وذلك لما مر من المراد
هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعداد
حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ معها الهيئة الاجتماعية
وقد بينا ان الكل بهذا المعنى موجود لوجود جميع الاجزاء و
تلخيصه ان الآحاد قد تلاحظ واحدا واحدا وقد تلاحظ
باسرها دفعة والاول ان كان بملاحظات متعددة بحسب
عدد الآحاد فهو العلم التفصيلي بها وان كان بملاحظة
واحدة بامر اجمالي شامل لواحد واحد على سبيل البدل
فهو معنى الكل الافرادي والثاني هو معنى الكل المجموعي ولا
حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة فافهم ذلك نعم يبقى عليه
ايراد وهو انه ان اريد بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز ان تكون
نفسه قوله ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول قلنا ممنوع
في العلة التامة اذ لو تقدمت لزم في المركبات تقدمها على نفسها
بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة
التامة فيكون متقدما عليها وهي على هذا التقدير متقدمة
على المعلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء فيتقدم

ونحن ما اعتبرنا الا تلك الآحاد الموجودة فقط لا المجموع المأخوذ
فيه الهيئة الاجتماعية الاعتبارية المحصلة وتلك فالاجزاء باسرها
موجودة فالمجموع بهذا المعنى موجود ولا شك انه ممكن للاحتياج
الى كل واحد من الممكنات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او
امر خارج عنه والاول باطل ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني ايضا باطل لان علة الكل
يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل ممكن محتاج الى علة فلو لم
تكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معللا بعلة
اخرى فلا يكون ما فرض علة للمجموع وحده علة له بل لبعضه
فقط واذا كان علة لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله
واذا بطل القسمان تعين الثالث فيكون علته امرا موجودا
خارجا والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
وهو المطلوب وعلى هذا التقرير اندفع عنه علة ما يورد عليه
منها ان المجموع يشعر بالتناهي وما لا يتناهى لا مجموع له فاثبات
الواجب بما يشعر بالتناهي يكون مصادرة وذلك لما عرفت
من ان المراد بالمجموع الآحاد بحيث لا يشذ عنها شيء وقد
لوحظت بامر اجمالي شامل لها ومنها انه ان اريد بالمجموع

انه صح

كل واحد

كل واحد من آحاد السلسلة فعلته ممكن آخر متسلسلا الى غير النهاية
وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فلا نسلم انه موجود لعدم تحقق
الجزء الصوري اعني الهيئة الاجتماعية وذلك لما مر من ان المراد
هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعداد
حيث قيل انها الواحدات من غير ان يلاحظ معها الهيئة الاجتماعية
وقد بينا ان الكل بهذا المعنى موجود لوجود جميع الاجزاء و
تلخيصه ان الآحاد قد تلاحظ واحدا واحدا وقد تلاحظ
باسرها دفعة والاول ان كان بملاحظات متعددة بحسب
عدة الآحاد فهو العلم التفصيلي بها وان كان بملاحظة
واحدة بامر اجمالي شامل لواحد واحد على سبيل البدل
فهو معنى الكل الافرادي والثاني هو معنى الكل المجموعي ولا
حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة فافهم ذلك ثم يبقى عليه
ايراد وهو انه ان اريد بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز ان تكون
نفسه قوله ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول قلنا ممنوع
في العلة التامة اذ لو تقدمت لزم في المركبات تقدمها على نفسها
بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة
التامة فيكون متقدما عليها وهي على هذا التقدير متقدمة
على المعلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء فيتقدم

الهيئة الاجتماعية موجودة

على نفسه بمرتبتين وايضاً جميع الموجودات من الواجب و
الممكن ممكن لاحتياجه الى اجزائه وعلته التامة نفسه اذ
ليس جزأ منه ضرورة احتياجه الى بقية الاجزاء ولا خارج
عنه اذ لا خارج عنه فتعين ان تكون نفسه وايضاً العلة
التامة مجموع امور كل واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم
المجموع فان جميع اجزاء الشيء غيره متقدم عليه بل هو عينه مع ان
كلاً منها متقدم عليه وان اريد بالعلة الفاعل فلم لا يجوز
ان يكون جزءه قوله لان علة تامة للكل اذ حينئذ لا يتوقف الكل
على ما هو خارج عنه والمفروض كونه علة فاعلية وهو
ينافي الاحتياج الى الخارج والجواب ان المراد الفاعل لا مطلقاً
بل الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه
او الى ما صدر عنه والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي
ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولاته
لا يقال نحن نمنع وجوب كون الفاعل المستقل في المجموع
فاعلاً لكل جزء ونتنقض بالمركب من الواجب والممكن
فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب وهو جزؤه لانا
نقول ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدلالة عليه في
المركب من الممكنات الصرفة بل لا بد من منع مقدمة من

مقدمات دليله وتلك المقدمات باسرها ظاهرة غير قابلة للمنع
وليس لكم ان تقولوا انه ينتقض بالمركب من الواجب والممكن
فان الدليل المذكور لا يجري فيه قيل وبهذا ابتين بطلان
ما قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير علة للمجموع
وهو معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا لانه لو كان ما
قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعاً واعترض على
هذا الجواب بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال
فاعلاً لكل جزء كذلك للزم في المركب من اجزائه مترتبة
زماناً كالسرير مثلاً اما تقدم المعلول على علته المستقلة
او تخلف المعلول عنها اذ لا يخفى ان فاعل المجموع بالاستقلال
كان موجوداً عند وجود الجزء الاول اولاً او على الاول
يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني
يلزم تخلف الجزء الثاني على علته المستقلة وايضاً لو
فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة
يكون مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
الثلثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد
كل منها الى واحد من تلك العلل فقط واجيب عن الاول

بان التخلف عن الفاعل المستقل بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه
استجماع ما لا بد منه في التأثير والممتنع التخلف عن الفاعل المستجمع
على ان المراد بكون فاعل الكل فاعلاً لكل جزء ان لا يكون فاعله
خارجاً عن فاعل الكل لا انه بعينه يكون فاعلاً لكل جزء
وبهذا يندفع الايراد الثاني ايضاً وهذا القدر يكفي في غرضنا
وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة لمجموع الممكنات لانه لو
لم تكن علة ذلك الجزء خارجاً عنه فهو اما نفسه فيلزم تقدم
الشيء على نفسه او داخل فيه وننقل الكلام اليه الى ان ينتهي
الى ما يكون علة لنفسه او يتسلسل ومع هذا كل جزء فرض علة
مستقلة في تلك السلسلة فعلته اولى منه بان يكون علة
مستقلة لها لان تأثيرها اكثر لكون ذلك الجزء اثرها وهو ليس
اثراً لنفسه فيلزم ترجيح المرجوح ويمكن التمسك بهذا في نفي
عليّة الجزء ابتداء بان يقال كل جزء فان جزءه اولى منه بالعلية
لانه اكثر تأثيراً فيلزم من كونه علة مستقلة للسلسلة ترجيح
المرجوح وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون علة المجموع
بالمعنى المذكور نفسه بمعنى انه كاف في وجوده من غير احتياج
الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث للثاني
وهلم جرا فلكل واحد من الآحاد علة فيها ولم يلزم المجموع

المأخوذ على هذا الوجه غير الافراد ولم يحتج الى علة خارجة
عن علل الافراد ولا امتناع في تعليل الشيء بنفسه على طريق توزيع
الآحاد على الآحاد ~~تفريع الاجزاء على الاجزاء~~ انما المحال تعليل
الشيء المعين بنفسه بالمرة سواء كان بسيطاً او مركباً واجيب
بان المجموع بهذا الاعتبار عين الآحاد بالاسر ولا شك ان
هذه الآحاد ممكنات موجودة كما ان كلاً منها ممكن موجود
وكما ان الممكن الواحد الموجود يفتقر الى علة موجدة كافية
في ايجاده كذلك الممكنات المتعددة الموجودة محتاجة الى
علة موجدة كافية في ايجادها وتلك العلة لا يمكن ان تكون
عينها لان العلة الموجبة للشيء سواء كان واحداً في
نفسه او متعدداً يجب ان يتقدم عليه في الوجود
من المستحيل تقدم المجموع على نفسه والاشتباه انما وقع
بين تعليل كل واحد من السلسلة بآخر منها وبين
تعليل مجموعها بمجموعها والاول هو المتنازع فيه الذي
نحن في صدد ابطاله بالدليل والثاني مما ينبه على بطلانه
فانه باطل بالبديهة على اي وجه فرض سواء فرض في تعليل
المجموع بالمجموع تعليل الآحاد بالآحاد بطريق الدور او
بغيره وتلخيصه ان امتناع تعليل الشيء بنفسه مطلقاً بديهي

قال الفضل يحكم بها كليا من غير فصل بين صورة التوزيع ثم
كل واحد من آحاد السلسلة الغير المتناهية المعللة بواجب
آحادها على تقدير كون علتها عين المجموع بعلو تعليل الشيء
بنفسه قطعًا وهو محال قطعًا فان قيل كون كل من الآحاد التامة لنفسه
معلولًا لواحد آخر منها لا يستلزم تعليل الشيء بنفسه ضرورة فينقطع
ان المعلول الاخير داخل في العلل قلنا كل منها على تقدير
العينية فاما في ابطال هذا الشق وما ذكرهم من شق كما على تقدير
وقد تكلمنا هذا خلاصة ما ذكروه في كتبهم مع تتميمات وتفصيل
من قبلنا لا يخفى على الناظر فيها ونحن نفصل النظر في تلك
المقدمات للفصل بين ما يليق منها بالنقض والابرام فنقول
اما ما قيل في الشق الاول من الابراد الاول ان اريد بالعلة
العلة التامة فلم لا يجوز ان تكون نفسها مع تقريرهم فافهم ذلك
ذلك المنع في سائر الكتب وعدولهم الى دليل آخر ونحن جدًا وايضا
بان العلة التامة يجوز ان تكون عين المعلول لكونه غيره واجب
النقد فحل تحقيقه بنظر ادق من ذلك لان الممكن هو ما يستوي
نسبته الى الوجود والعدم بالنظر الى ذاته فلو كان علة تامة
لنفسه كان وجوده واجبًا بالنظر الى ذاته اذ بالنظر الى
العلة التامة يجب وجود المعلول لا يقال انما يلزم كونه واجبًا

يفتقر

لو لم يفتقر الى جزئه الذي هو غير الواجب لانا نقول الواجب
من التقسيم هو ما يجب وجوده بالنظر الى ذاته وهو صادق
على ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم كونه واجبًا مع انه يحتاج
الى الغير هف لا يقال نحن نقسم هكذا الموجود اما ان يحتاج الى
غيره في وجوده اليه وهو الممكن والا فهو الواجب فلا يلزم ذلك
لانا نقول يكفينا دخوله في الواجب على بعض التقسيمات التي
بصحتها وهو قولهم الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر
ذاته وهو الواجب او على ممكن لك وهو الممتنع او لا هذا
ولا ذاك وهو الممكن اذ غرضنا انه لا بد لهم من التفصي عن
هذا المنع مع انهم لم يقوموا بذلك الامر بل عدلوا عن المقدمة
الممنوعة واستدلوا على هذا المطلب بوجه آخر فتامل وايضا
العلة التامة اما عين العلة الفاعلية وهو العلة التامة
البسيطة وذلك حيث لا يتصور مانع عن المعلول كما في العلة
الاولى بالنسبة الى المعلول الاول فلا يكون ارتفاع المانع جزءا
من العلة التامة كما قالوا واما مشتملة على العلة الفاعلية
وهو العلة التامة المركبة ولا يمكن عدم اشتمالها عليها ضرورة
ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري ولذلك حكموا
بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف ما سواها

من العلل اذا مهّد ذلك فنقول لو جاز كون العلة التامة
نفس المعلول فاما ان تكون علة فاعلية له وهو مح لوجوب
تقدمها وامتناع تقدم الشيء على نفسه واما ان تكون مشتملا
عليها فيكون جزؤه علة فاعلية مستقلة له وهو مح لما تقرر
ولو لم يتم ذلك المقدمة لانهدم البرهان عن اسّه لان مداره
بعد الاصلاح على ان الفاعل المستقل للمجموع لا يكون جزؤه ايضا
وح فلا نفع في العدول عن العلة التامة الى الفاعل المستقل
فقد لاح بما ذكرنا ان العلة التامة لا يجوز ان يكون
نفس المعلول مع قطع النظر عن وجوب تقدمها او علته
على ان الذكي لو ترك الفساد ولاحظ بصريح العقل وجد
الامر كذلك مع قطع النظر عن ذلك فالآن بقي لنا البحث
عن حال العلة التامة في التقدم فانه وان لم يتوقف البرهان
عليه فهو في حد ذاته من المطالب وهذا المقصد وان
كان قريب المأخذ فهو بعيد المرمى متشابه الانحاء مغبر الاثر
ما ذلل القاصد ونال اليه مناهجه باقدام افهامهم بل هاموا
في مهامه شبههم على مطايا اوهامهم فلا جرم لم ياتوا
بما يشفي عليلا ويروي غليلا وانا اقص ما عندي فيه عليك
في مجامع مشاعرك اليك فاقول لا بد من النظر فيما

خلق الله تعالى فيه الدرجات والكواكب وحركتها وانظار
بعضها مع بعض بحيث يدل على تعيين الاشيا وتميز احوالها
واوقاتها وبالجملة ما هي عليها في الوجود ومن وفقه
الله بقراءة ما كتب على لوح الفلك يقرأ منه

الفصل الحادي عشر

في القضاء والقدر للقضاء والقدر معان كثيرة وما بحث عنه ملائم لقوله تعالى
الا رأيت قدرناها من الغابرين قضاء الباري تعالى ايقاعها
في الازل بما سيكون من الاشيا على وجوه معينة مخصوصة
منطبقة على ما هي عليه الاشيا في الوجود والقدر حصول
الاشيا في الكون على وفق ما في القضاء فان قلت لما وجب
ان يكون حصول الاشيا في الكون على وفق القضاء الازلي كان جميع
الافعال بقضاء الله وقدره فكان كفر الكافرين وفسق الفاسق
ايضا بقضاء الله وقدره ولما لم يقدر العبد على تغيير
ما قضى الله عليه وقدره لم يقدر الكفار على الايمان والفساق
على التقوى واذا لم يكونوا قادرين عليهما لا يصح تكليفهما بها
لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها قلت لا يلزم من عدم
قدرة العبد على تغيير المقدر الازلي ان لا تقدر على خلافه
وانما يلزم لو لم يكن المقدر في الازل اختيار العبد في ما لا ...

بارادته من الطريقين المعتقد ودين له بيان ذلك ان البارى تعالى
علام الغيوب ويعلم فى الازل مثلا ان الكافر القادر على كل واحد
من الايمان والكفر يختار الكفر بدلا من الايمان بارادته او بكسبه
عند من يقول بالكسب فقدر كفره وكتبه فى اللوح المحفوظ
وان المومن القادر على كل واحد منهما يختار بارادته
الايمان فقدر ايمانه وكتبه فيه نظير ذلك ان يكون لزيد
طريقان الى مقصده عال وسافل وله قدرة على قطع كل واحد
منهما حسب ارادة قطعه وقبل ان يريد قطع احدهما ويشرع
فى القطع يعلم عمرو ان زيدا بارادته يختار الطريق العال
ويقطعه ويكتب ذلك فى كتاب فكما ان علم عمرو وكتبه
فى الصورة المفروضة لا ينافى قدرة زيد على قطع الطريق
السافل كذلك علم البارى وتقديره كفر الكافر لا ينافى
قدرة الكافر على الايمان وكذا علمه وتقديره ايمان المومن
لا ينافى قدرة المومن على الكفر والحاصل ان البارى تعالى
يقدر خطر فى المعتقد وما يعلم ان العبد بارادته
يفعله لا انه يقدر فعلا لى العبد على ان يفعله فاعرف ذلك

الفصل الثاني عشر فى سائر صفاته

منها الحكمة وحكمته ايجاد الموجودات على احكم وجه واتقنها و

وسوق ما هو ناقص منها الى كمالها سوقا ملايما بحالها ومنها
الجود وجوده فيضان الخير عنه من غير بخل ومنع وتعويض
على كل من يقدر ان يقبله بقدر ما يقبله ومنها العناية وعنايته
علمه بنظام الكل على ما هو عليه ونظام كل جزء نظاما تابعا
لذلك النظام ودلالته ومنها لطفه ولطفه تصرفه
فى جميع الذوات والصفات دايما تصرفات كلية وجزئية
من غير شعور غيره بذلك ومنها الهداية وهدايته
هبة الشعور لكل ذى شعور بما هو الثوبة ليطلبه
دون ما ليس هو الثوبة ومنها الازلية وازليته اثبات
السابقية على غيره ونفى المسبوقية عنه ومن تعرض
للزمان او الدهر او السرمد فى بيان الازلية فقد ساوى معه
غيره فى الوجود ومنها الوحدانية ووحدانيته نفى ما عداهم
فان كل كثرة محتاج الى احادهم مبادئها والمبدا الاول
الذى لا مبدا له لا يصح ان يكون فيه كثرة بوجه من الوجوه
والا لكان له مبدا فلم يكن هو مبدا وقد فرض مبدا هف
ومنها الملكية وملكيته استغناؤه عن كل شيء واحتياج كل
شيء غيره اليه ومنها التامة وتاميته ان يكون حاصلا
له كل ما من شانه ان يحصل له لبرائته عن التغير والانفعال

ومنها فوق التامية وهو ان يحصل منه جميع ما من شانه
ان يحصل لغيره ومنها الحقية وحقيقته ثبوته دايما الوجوب
وجوده بالذات ومنها الخيرية وخيريته انه وجود
بحت فان الوجود هو الخير والعدم هو الشر كما هو في موضعه
واذا كان كذلك كان الوجود المحض مستحقه منا الوجود
الغنا المحض ومنها القهر والتجبر وقهره انتزاعه من مواد
الكاينات ما لا يستحقه من الصور والاعراض وتجبره
المواد المقهورة بما يستحقه من الصور والاعراض ومنها
القيومية وقيوميته قيامه بذاته وقيام غيره به **خاتمة**
في تقسيم صفاته صفة الشي امر يعقل للشي ولا يمكن ان يوجد
الا فيه ان يعقل الاسم كما ان العرض امر يوجد في موضع
ولا يمكن ان يوجد الا فيه وصفته ثلثة اقسام كل واحد
منها يعقلها العقل عند مقايسة غيره به اما صفة حقيقية
فهي كالحيوة فانها يعقلها العقل عند اعتبار صحة القدرة
والعلم وليست باضافة الحي كون بالذات محضه يكون
بمقايسة العلم والقدرة والاضافية ككونه قادرا وعالما فانهما
يعقلان بالاضافة الى المخلوق وهي يجب يكونان بانهما
والسلبية ككونه ليس جوهرا ولا عرضا فانهما يعقلان عنه

مقايسته الى الجوهر والعرض قال العلامة الطوسي لا يلزم
من ان يعقل امر انما يكون ذلك الامر موجودا في نفس
الامر يدل على ذلك قولهم في رسم المضافات الامر الذي
يعقل بالقياس الى غيره والاقسام الثلثة المذكورة كلها
ثابتة في العقل موقوفة على وجود الغير والى المقايسة
بينه وبين غيره ولا يلزم من الاتصاف بالانواع الثلثة
تركيب ولا كثرة واذا انفض ما عداه عنه لم يثبت صفة
لا حقيقية ولا اضافية ولا سلبية وذلك التمحض هو
التوحيد وما يكون في نفس الامر من غير تعقل النفس هو الحق



اعقد واعليه في نفي تقدم العلة التامة اما الاول وهو انه
لو تقدمت لزم تقدم المركب على نفسه بمقدمتين ضرورة
تقدم جميع الاجزاء على العلة التامة على المركب على هذا
الفرض فقد اجيب عنه بان جميع الاجزاء ليس عين المركب
لان كل جزء من الاجزاء متقدم بالذات والمتقدمات
باسرها لا يكون عين المتأخر وايضا لو فرضنا مجموعا كل
واحد من اجزائه واجب لذاته كان المجموع ممكنا واجزاؤه
باسرها غير ممكنة فهي غير المجموع وانت خبير بما يرد عليه مما مر
اذ لا يلزم من تقدم كل فرد تقدم الكل المجموعي فان حكم
الفرادى قد يخالف حكم الجماعة فلا يلزم كون مجموع الاجزاء
غير الشيء فانه ليس متقدما وكذا القول في المركب المفروض
فان الاجزاء باسرها ليس واجبا بل كل فرد منه واجب
فلا يلزم ان يكون الاجزاء بالاسر مغايرا للمجموع ونقول
بقول مفصل قولكم الاجزاء بالاسر متقدمة على المجموع ان
اردتم به مفهوم القضية الكلية اعني الحكم على كل فرد فرد
بالتقدم فمسلم لكن اللازم منه مغايرة المجموع لكل فرد فرد
وليس النزاع فيه وان اردتم به حكما واحدا على موضوع
واحد هو متعدد في نفسه اعني المجموع فلا نسلم انه

منقدم بل نقول هو عين المعلول وهل النزاع الا فيه والحق
في الجواب ان يقال ان جميع الاجزاء المادية والصورية
لها اعتباران اعتبارها منفردين وهما بهذا الاعتبار جزء من
العلة التامة ومتقدم على المعلول بمرتبتين واعتبارهما على النحو
المخصوص المعين الارتباطي الذي هما عليه في الخارج وهما بهذا
الاعتبار عين المعلول فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر هذا الارتباط
في المعلول ولا وعلى الاول لا يكون ما فرض مجموع الاجزاء
مجموعا هف وعلى الثاني يكون عينه باي اعتبار اخذ قلت
لعل الارتباط المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول
وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف ولا كونه عين المعلول مطلقا
ولئن قلت هذا انما يمشي في المركب الذي له جزء صوري اما فيما
ليس كذلك كما في بحثنا هذا فلا اذ ليس المجموع الا تلك الآحاد
من غير صورة يكون بينهما ارتباط يعتبر تارة ليصير عينها عينا
ويسقط اخرى ليكون جزءا من العلة التامة ومتقدما
قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون جزءا من العلة التامة وموقوفا
عليها حيث يكون للمركب جزء صوري واما في غيره فهو عين المعلول
لان جميع الاجزاء ليس علة لنفسه والعلم به ضروري فاذا
اعتبر ذلك المجموع من غير ارتباط فليس هناك الا ذلك

المجموع

المجموع الذي هو المعلول فلا يكون جزءا من العلة التامة واما اذا
اعتبر بينهما ارتباط خاص يكون جميع الاجزاء الملاحظة لا على
وجه الارتباط غير المجموع كما بينا وجزءا من علته واما ثانيا فنقول
جلا كون كل جزء من الاجزاء جزءا من العلة التامة ومتقدما
عليها لا يستلزم كون مجموع الاجزاء جزءها ولا ينافي كونه عين
المعلول كما لا ينافي تقدم كل جزء على المعلول بواسطة كون
مجموع الاجزاء عينه كما مر تحقيقه فكما جوزتم كون المجموع
متاخرا عن كل جزء بلا واسطة فلم لا يجوزون تاخره عنه
بواسطة العلة الثانية فافهم فان قلت لو لم يكن جميع
الاجزاء جزءا من العلة التامة لكان اما عينه او خارجا
عنه وكلاهما باطل قلت هو بمنزلة الجزء التحليلي في عدم توقف
المجموع عليه وليس كل داخل في الشيء يتوقف ذلك الشيء عليه
كيف ولو لزم ذلك لم يتصور الامور الغير المتناهية بل
المتعددة مطلقا من غير ترتيب ضرورة ان المجموع يتوقف
على المجموع اذا سقط منه واحد وهذا المجموع الثاني على
المجموع اذا سقط منه اثنان وهكذا فيلزم الترتب في النفوس
الغير المتناهية التي اثبتوها ومنعوا ترتبها فيجري فيها التطبيق
بل يلزم تخصيص الامور الغير المتناهية المترتبة واما الثاني

وهو ان جميع الموجودات من الواجب والممكن ممكن وعلته
التامة ليس جزؤه لاحتياجه الى الباقي الاجزاء ولا خارجا
عنه اذ لا خارج فتعين ان يكون نفسه فاقول هذا اقوى
الشبه ولا يدفعه حديث الارتباط اذ لا يعتبر فيها بينها
ارتباطا بل يلاحظ تلك الاجزاء باسرها من غير امر آخر
يوجدها والجواب الجمل لها الذي مر آنفا ووجه التفصي عنه
ان يقال المجموع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا لا يستدعي
علة واحدة بل معلولات متعددة قد لوحظت مرة فيستدعي
عللا متعددة وتلك العلل هي مجموع السلاسل التي
اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخير الى الواجب
فان قلت المعلول يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون تلك
السلاسل باسرها علة تامة لاحتياجه الى الخارج عنها
قلت المجموع بهذا المعنى هو تلك الآحاد المتفرقة قد
لوحظت دفعة فلا فرق بين ان يطلب علة كل منها
مفصلا وبين ان يطلب علتها باسرها مجملا الا بالاجمال
والتفصيل والملاحظة ولا فرق في ذات الملاحظ
وتفصيله انه اذا طلب علة معلولات متعددة فالجواب
ان يجمع علة كل واحد واحد فلا فرق بين ان يطلب

علة آ مثلا ثم علة ب ثم علة ج وهكذا وبين ان يطلب
علة آ ب ج دفعة الا في الملاحظة فانه قد لوحظ كل منهما في
الاول بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت بالاسر بصورة
واحدة وكذلك لا فرق في الجواب بين ان يبين علة كل
منها مفصلا فيقال علة آ د وعلة ب ه وعلة ج ز
مثلا وبين ان يجمل في القول فيقال علتها آ ب ج د ه ز
الا ان ما لوحظ في الاول بالدفعات لوحظ في الثانية
دفعة ومعلولات الملاحظ في الصورتين واحد حكما
لا يدخل في الصورة الاولى المعلول الاخير في علل العلل
كذلك لا يدخل في الصورة الثانية ووهم الفرق
انما نشأ من لفظ المجموع وايهامه المركب الذي يدخل
فيه الصورة الموجدة وفيه نظر لان المجموع بهذا
المعنى كثرة والكثرة مؤلف من الوحدات لا محالة هو
فالمعلول الاخير داخل فيه ومن اجزائه فيكون داخلا
في علته التامة فلا يكون ما فوقه الى غير النهاية علة
تامة للمجموع فتامل في هذا المقام فانه حقيق بالتامل
التام ولهذا التفصيل فيما ياتي مواضع نفع فتذكره
واذ قد انحلت الشبهة التي عرجوا عليها فلنفصل

في الأمور وحكم به العقل بجلان يوفق انها لا يكون عين المعلول في
الممكنات اذ به يتم البرهان من غير احتياج الى اثبات التقدم
واما الشبهة الثالثة وهي ان العلة التامة مركبة من اجزاء
كل واحد منها مقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع من حيث هو مجموع الا
على من استدل بتقدم اجزائها على تقدمها واما قولهم في
الجواب عن النقض على ان الفاعل المستقل للمجموع فاعل لكل جزء
المراد بكونه فاعل الاجزاء ان لا يكون فاعلها خارجا عنه
وذلك كاف في غرضنا اذ يلزم اما الانتهاء الى ما يكون علة فا
لنفسه وهو مح واما التسلسل ومح كل جزء نفرض فعلته
اولى فاقول عكن احينا ان التم بان يكون ما فوق المعلول
الأخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما فوقه برتبة
واحدة اذ هكذا قوله فكل جزء الخ قلنا لا نم قوله لانه
اكثر تاثيرا منه قلنا لكونه اكثر اشتمالا على الاجزاء وتحقيقه
ان الفاعل المستقل للمجموع بهذا المعنى على ما انساق اليه اخر
الكلام هو ما يكون احاد المعلول مستندا الا اليه او الى
ما يستند اليه او الى اجزائه اذا تمهد هذا فنقول علة الكل
وان كان اكثر تاثيرا فيكون الاحاد المستندة الى نفسه
اكثر لكنه اقل اشتمالا على علل الاجزاء فيكون الاحاد

المستندة الى اجزائه اقل وذلك بالجزء بحوان كانت المعلولات المستندة
الى نفسه اقل لكن المستندة الى اجزائه اكثر والمعتبر في استقلال
الفاعل احد الامور الثلثة من استنادها بالاسر اليه او الى
ما يستند اليه او الى اجزائه فيكون احد هذه الامور في
علة الجزء اكثر مع ان كون امر اخر منها في نفس الجزء اكثر لا يقتضي
اولوية احدهما من الاخر فان قلت لا شك في ان ما يستند
الى المعلول بنفسه اقوى في العلية والتاثير مما يستند الى اجزائه
وعلى تقدير انتفاء الاولوية ايضا يلزم ترجيح المساوي قلت
بعد ذلك مفهوم العلية المستقلة متحقق فيهما سواء
كان على السوية فيهما فيكون متواطئا او مختلفا بالاولوية
وعدمها فيكون مشككا فلا يلزم من كون كل منهما علة ترجيح
المرجح على تقدير الاولوية ولا ترجيح المساوي على تقدير
التساوي كما في ساير المفهومات المشككة المتواطئة فان قلت
فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد قلت توارد
العلل التامة محال مطلقا وكذا توارد الفواعل المستقلة
المتباينة اما المتداخلة فلا نم استحالته بل نقول هو واقع
فان العقل العاشر مثلا كل واحد من السلسلة المبتدأة مما
فوقه الى المبدأ علة مستقلة له بالمعنى المذكور ضرورة انه لا يستند

تسليم صح

الى غير تلك السلسلة واجزائها وما يستند اليها بل سلسلة
العقول العشرة السلسلة المبتدأة من التاسع الى المبدأ
علة مستقلة له ضرورة ان كل جزء منه اما مستند اليها
والى اجزائها فان العاشر مستند اليها والتاسع و
الثامن الى اجزائها فان التاسع مستند الى السلسلة
المبتدأة من الثامن والثامن الى المبتدأة منها السابع
وكذا السلسلة المبتدأة من الثامن الى المبدء علة مستقلة
له لان كل جزء منه اما مستند اليه كالتاسع او الى ما يستند
اليه كالعاشر او الى جزئها مما فوقه كالثامن فانه مستند
الى جزئها اعنى المبتدأة من السابع وهكذا لا يقال
لا بد من علة لا يكون اولى منه لانا نقول هذا اول المسألة
وعين النزاع فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون
له شريك فى التاثير كما صرح به فى شرح المواقف فى بحث
العلة والمعلول وح يتم الكلام لان كل جملة اخذت
من غير المتناهى فهى علة قريبة لفرد ويشاركه غيره فى
التاثير القريب فى فرد آخر فلا يكون شىء منها علة قريبة
للمجموع اذ لا فرق بين جزء وجزء حتى يكون المؤثر القريب
فى واحد منها مؤثرا قريبا فى الجملة دون المؤثر القريب

الجزء الآخر قلت ان اراد انتفاء الشريك فى التاثير مطلقا
قريبا وبعيدا فلا نم انتفاءه ضروري فى كل معلول ان يكون
له علة مستقلة بهذا المعنى كيف ويوضح ذلك لا يبقى ترتب
العلل المشاركة فى مطلق التاثير وان اراد ان لا يكون هناك
تاثير الا ويرجع اليه ابتداء او بواسطة رجع الى المعنى الاول
واحتاج الى التعميم المذكور فيهما به يتمادى او الى اجزائه ليندفع
عنه النقض المذكور هناك وح فالكلام عليه كالكلام عليه
فان قيل المراد ان المؤثر المستقل فى كل مرتبة هو ما لا يكون له
شريك فى التاثير فى هذه المرتبة قريبا كان او بعيدا وهو
ضرورى فى كل معلول لانه لا بد فى كل مرتبة من مراتب
التاثير من شىء يكون هو تمام المتصف به فاذا اخذ فهو
المؤثر فى تلك المرتبة لا يشاركه غيره فى هذه التاثير والا لم
يتعين المتصف به فلا يكون تاثيره ضروريا اقتضاء الوصف
موصوفا معينا وح فالترديد فى العلة المستقلة القريبة
فنقول العلة القريبة المستقلة بهذا المعنى هى ما فوق الحلو
الأخير الى غير النهاية اذ هو تمام المؤثر القريب فى تلك السلسلة
فان كل جزء منها معلول لعتيب جزء منها فان قيل المراد
تمام المؤثر فى المجموع قريبا وبعيدا فنقول هو ايضا ما فوق

المعلول الأخير الى غير النهاية باعتبار ما يشتمل عليه من السلاسل
فانّ المجموع بهذا المعنى امور متعددة فتمام المؤثر فيه
مجموع تلك العلل وكلّ واحد من آحاد تلك السلسلة علّة
السلسلة من تلك السلاسل مثلاً المعلول الأخير
للسلسلة المبتداة ممّا فوقها وهكذا لمجموع تلك السلاسل
يكون علّة للمجموع بهذا المعنى فان نقل الكلام الى علل تلك
السلاسل لكونها ممكنة فنقول هي مجموع مجموعات السلاسل
التي في جميع السلاسل الموجودة في السلسلة في جميع المراتب
الغير المتناهية وهكذا لجميع تلك السلاسل الغير المتناهية
مراراً غير متناهية هو العلة التامة لتلك السلسلة
الجامع لجميع ما يتوقف عليه تلك السلسلة قريباً و
بعيداً هو فوق المعلول الأخير كما قلنا ونقول ايضاً ان سلسلة
الموجودات باسرها من الواجب والممكن واجبة وممكنة
لا يمكن ان يكون المؤثر التام القريب فيها الواجب ضرورة
انّه مؤثر قريب في واحد منها فقط فامّا ان يكون ما فوق
المعلول الأخير مرتبة سلسلة واحدة ولا يكون اشتراك
ما فيها من السلاسل في التأثير القريب في الآحاد الأخر
منافياً لكونه مؤثراً تامّاً فيكون المراد بنفي الاشتراك نفي

اشتراك ما هو خارج عنه او يكون جميع تلك السلاسل
باسرها وكلّ من الوجهين في السلسلة الغير المتناهية
بلا فرق فاختر لنفسك ما يحلو فانّ ما يقول به هيهنا
نقول به هناك وانت ممّا اعطيناك خبير بانّ الحق
هو الثاني والنظر الثاني السابق لا ياتي على هذا ان شاء الله
نحو الحق وهو يهدي السبيل واعلم انّ الشريف العلامة
قدّس سرّه قرّر البرهان في حواشي شرح حكمة العين
بوجه مفصل وبذل عليه المجهود ووصفه بانّه
ينكشف المقصود ولا ياتي عليه شيء من الشبهة
الورود ونحن نورده مع ما يرد عليه بتوفيق الله تعم
فالق الصبح وانت شهيد بحال الحق الذي ليس عنه محيد
قال لا شك في وجود ممكنات متعددة وكلّ منها
محتاج الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما
يتوقف عليه المعلول فاذا اعتبرنا الممكنات باسرها
جملة واعتبرنا لكل واحد منها العلة الفاعلية
المستجمعة مع قطع النظر عن انّ شيئاً من هذه الفاعلة
من افراد الممكنات اولا بل اخذنا العلل الفاعلية
الموصوفة بالاستجماع التي هي بازاء الممكنات فلا خفاء

فإن هذه العلل الفاعلية المستجمعة هي علة فاعلية
مستجمعة لجملة الممكنات فكما ان كل واحد من الممكنات
محتاج الى واحد من العلل كذلك مجموع الممكنات
محتاج الى مجموع العلل وذلك مما لا توقف فيه العقل
الصحيح بل يحكم به بديهة اذا تمهد هذا فنقول اذا
اعتبرنا العلل الفاعلية المستجمعة للأمور الممكنة جملة
واخذنا الممكنات باجمعها جملة اخرى ونسبنا الجملة
الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى
امر خارج عن الجملة الثانية او لا وعلى الثاني اما ان
يكون الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيلزم كون
الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها
فيكون بعض من الجملة الثانية ايضا لجميعها وهو ايضا
مح اما اولا فلأن العلة التامة لا يتوقف المعلول على
ما هو خارج عنها والجملة الثانية موقوفة البتة على
الخارج من ذلك البعض وهو البعض الآخر اقول ان
اريد بالعلة الفاعلية المستجمعة الفاعل مع جميع شرائط
التأثير فهو ليس بعلة تامة ولا ينافيه احتياج المعلول
الى بقية الاجزاء لجواز ان لا يكون من شرايط التأثير

لأنها ليست من شرايط التأثير فلأنه يصح قوله فيكون
بعض من الجملة الثانية الى آخره وان اراد به الفاعل
مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير
اولا كما هو ظاهر العبارة فهو العلة التامة ونحن نختار كونها
تمام الجملة الثانية قوله يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه
وهو قطعي الاستحالة قلنا العلة التامة لا يتقدم لها
على المعلول كما قرر في غير هذا الموضع فيجوز ان يكون
عينها كما قرره والعجب انه اورد هنا المنع في سائر كتبه
ولئن سلّم لعدل عن العلة التامة الى الفاعل المستقل ثم
نقول ههنا انه لا يجوز ان يكون عينه لأنه يلزم ان يكون
الشيء علة تامة لنفسه وهو قطعي الاستحالة وليت شعري
كيف منع القطعي في سائر كتبه وهل هذا الا نكول عما قرره قال
واما ثانيا فلان اي بعض فرض فانه معلول جزما وعلته اولى
بان يكون علة تامة لانه يحصل افرادا اكثر ضرورة ان
ما هو تاثير ذلك البعض فلعلته فيه مدخل ولها في
نفس ذلك البعض تاثير ايضا بخلافه اذ لا تاثير له في نفسه
اقول قد عرفت الكلام عليه مبسوطا فلا نعيده ثم ان هذا
اعجب مما مر فان لا يقتضي الاولوية بالعلية التامة الا ترى

ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب علته التامة اما
نفسه مع انه لا تاثير له اصلا اذ الشيء لا يؤثر في نفسه
واما فوقه الى الواجب مع ان الواجب اكثر تاثيرا منه
قال وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة الاولى امر خارج
عن الجملة الثانية فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا
في العلل الفاعلية اما نفس الجملة الثانية او بعضها او لا
والفرض ان العلل الفاعلية لم يعتبر فيها زايد خارج
عن الجملة الثانية فعلى الاول يلزم ان يكون نفس الشيء
مع غيره علة تامة لها وهذا افحش من علية نفسه لنفسه
اذ اللازم ح تقدمه على نفسه بمرتبتين اقول هذا ايضا
ممنوع بناء على ما قررناه من عدم وجوب تقدم العلة
التامة وجواز كونها نفس المعلول بل اللازم من هذا
الشق تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بناء على ذلك والعجب
انه استدل في بعض كتبه على عدم تقدمها بعين ما
ذكره ههنا قال وعلى الثاني يلزم ان يكون بعض الجملة
الثانية مع امر خارج علة تامة لها واستحالته يظهر
بالوجهين السابقين اقول تقرير الوجه الاول منهما
ههنا ان العلة التامة علة لا يتوقف المعلول على امر

خارج عن ذلك البعض الذي هو العلة الفاعلية مع
الامر الخارج وفيه نظر اذ اللازم من كون العلة الفاعلية
بعض الاجزاء عدم دخول بقية الاجزاء في العلل الفاعلية
ولا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة فاعرفه واما
الوجه الثاني ففيه ما سبق قال وعلى الثاني اعني ان يكون
الامر الزايد معتبرا في العلل الفاعلية فاما ان يكون عين
علة فاعلية منها او جزءها وعلى التقديرين يكون موجودا
ضرورة ان الفاعل المؤثر في الوجود واجزاؤه يكون موجودة
وذلك الامر الزايد الموجود في الخارج عن جميع الممكنات
لا يكون ممكنا والا لم يكن خارجا عنه ولا ممتنعا لانه موجود
فتعين ان يكون واجبا لذاته ويمكن ان ينسب الجملة
الثانية الى العلل الفاعلية ويساق الكلام الى آخره
اقول لا يتاتى ابطال الجزئية ههنا بشيء من الوجهين
اما الاول فظ لان العلل الفاعلية لا يلزم ان لا يحتاج
المعلول الى ما عداه لان احتياج المعلول الى الاجزاء
اذ لا ينافي كون العلل الفاعلية عللا فاعلية واما الو
الثاني فالكلام عليه ههنا كالكلام عليه هناك فان حديث
الاولوية قد عرفت ما فيه وعرفت ايضا ان الفاعل المجموع

مجموع فواعل الآحاد وكل واحد من الآحاد معلول
للسلسلة المبتدأة مما فوقه بمرتبة فمجموع تلك السلاسل
يكون علة فاعلية لمجموع الآحاد وليس لهذا المجموع
مشارك في التأثير القريب في جميع تلك الآحاد فضلاً
عن ان يكون اولى اذا احطت بجوانب المقال
وكشفت حجاب الخفاء عن حلية الحال لاح لك ان
الحاصل من جميع تلك الأقطار والأنحاء ان
الترديد سواء وقع في العلة التامة او الفاعلية
المستقلة فكونها عن المعلول بطة وكونها خارجة
عنه يستلزم المطلوب لكن الثاني كله في ابطال شق الجزئية
سواء ردد في العلة التامة او الفاعلية المستقلة كان
الترديد عرفت من ان العلة التامة للمجموع بهذا المعنى
هو حاصل جميع علة كل واحد واحد ولا شك ان
علة كل واحد واحد هو السلسلة المبتدأة
مما فوقها بلا واسطة فيكون مجموع تلك السلاسل
علة تامة للمجموع ولا يرد ما يتوهم من احتياج المجموع
الى المعلول الاخير لما تحقق من ان علة المجموع بهذا
المعنى هو علة مجموع تلك الآحاد ولما كان المعلول

الأ

الأخير لا علية له لشيء من الآحاد فلا مدخل في علة
مجموعها وفيه النظر السابق والله اعلم وقرر بعضهم بوجه
آخر وهو ان المؤثر التام القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه
لأن المؤثر التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع
انفكاكه عنه وجوداً وعدماً وجميع الأجزاء بالنسبة
الى المجموع كذلك فيكون علة تامة له اذا تقرر ذلك
فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة
الى علة تامة لكونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث
الأجزاء و[illegible] التامة القريبة هي اجزاؤها باسرها
لما تقدم من معنى المؤثر التام القريب وهي ايضاً
اجزاؤها او خارج عنها والأول محال لاستلزامه تقدم
الشيء على نفسه وكذا الثاني لما تقرر من ان العلة
التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه وكذا
الثالث لأن كل واحد واحد منها مستند الى علة
التامة القريبة الموجودة في السلسلة ولو استند
شيء منهما الى امر خارج لزم توارد علتين مستقلتين
في مرتبة على معلول واحد وهو محال ويلزم من فساد
الأقسام كلها امتناع وجود السلسلة المفروضة

قريبة

لاستلزامها تخلّفًا وهو وجوب استنادها الى علّة مع
امتناع الاستناد ولما اورد عليه النقض بالجزء الاخير
بانه متقدّم بالذات ويمتنع تخلّف المعلول عنه مع انّه
ليس مؤثّرًا تامًّا وانّ الآحاد باسرها عين المعلول فلا
يكون علّة الآحاد بالاسر ايضًا عينها فاجاب عن الاوّل
بانّ المراد امتناع تخلّف المعلول عنه نظرا الى ذاته والجزء
الاخير لا يمتنع التخلّف عنه بالنظر الى ذاته بل لاستلزامه
سائر الاجزاء من حيث انّه اخير وعن الثاني بانّ
كلّ جزء من الاجزاء متقدّم بالذات على المجموع والمتقدّم
باسرها لا يكون نفس المتأخّر والمركّب من الواجب
احادها بالاسر واجب والمجموع ممكن ثمّ لو كان جميع
الاجزاء عين المعلول فالذين قسّموا العلل الى
مادّية وصوريّة كيف ساغ لهم انّ تعدّد المعلول من
اقسام العلل وتلخيص هذا الوجه انّ سلسلة
الممكنات الغير المتناهية لها علّة هي الآحاد بالاسر
لا يكون له علّة اذ لو كانت لكانت امّا نفس الآحاد
بالاسر وهو محال او خارجا وهو ايضا محال لانّ الخارج
لو كان علّة للآحاد بالاسر لم يكن شيء من الآحاد

معلولًا لغيره وقد فرض الآحاد بالاسر مستندة الى علّتها
الموجودة في السلسلة هف اقول وانت خبير بحاله ممّا سلف
اذ لا يشتبه عليك انّ المقدّمات بالاسر لا يلزم ان يكون
متقدّمًا كما مرّ وكذا مجموع الواجبات لا يجب ان يكون واجبا
وتقسيم العلل الى المادّية والصوريّة لا ينافي كون مجموع المادّة
والصورة على النحو المعيّن عين المعلول على انّ التقسيم
ليس الى مجموع المادّة والصورة بل الى كلّ منهما كما مرّ فان قلت
المجموع الذي لم يعتبر فيه الهيئة يكون مركّبًا لا محالة وكلّ
واحد من الآحاد علّة مادّية له فكيف يكون جميع العلل
المادّية عين المعلول قلت كون كلّ واحد منها علّة مادّية
ومتقدّمًا لا ينافي كون الكلّ المجموعي عينًا لعدم اعتبار الصورة
فيه ونقول لتفصيل لا شكّ انّ لنا ان نعتبر آحادًا من
غير ملاحظة الهيئة معها ونحكم عليها بحكم واحد مثل ان
نقول الاثنان زوج او اوّل ولا شكّ انّه ليس حقيقته الّا
هذا الوجه وذلك الواحد فكيف يتوهّم كون الواحدين
منها علّة له فتقدّمه فانّه ظاهر وهذا الوجه للمحقّق الطوسي
واعترض عليه الكاتبي بمنع المقدّمة القائلة بانّ علّة المجموع
هي الآحاد بالاسر مستدلًّا بانّها عينه فاجاب بالدليلين

المذكورين ولم يقل دالكاتبي بالجواب الحلّي منهما فاستمرّ النزاع
بينهما وتداول الكلام من الجانبين من غير فصل ولا ظلّ في هذا
الوجه الا في هذه المقدّمة اذ دون اثباتها خرط القتاد
لو كانت الموجودات باسرها ممكنة لاحتياج
مجموعها بحيث لا يتنع عنها شيء من احادها الى موجد مستقل
في الايجاد بان لا يستند وجود شيء من اجزائه الا اليه او
الى ما يكون صادرا عنه فيكون هو الموجد للكل ابتداء او بواسطة
هي منه ايضا وذلك الموجد يلزم ان يكون ارتفاع الكل بالكلية
بان لا يوجد شيء هو ولا شيء من اجزائه اصلا ممتنعا بالنظر
الى وجوده اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم
يوجد ويلزم منه امتناع عدمه من اصلها بحيث لا يمكن
ان يتطرّق اليه العدم اصلا بوجه من الوجوه فيكون جميع
الاجزاء ممتنع العدم بالنظر اليه لانّ كل جزء مستلزم (علم صح)
لعدم المجموع والشيء الذي يكون به جميع تلك الآحاد كذلك
يكون خارجا عن المجموع لا نفسه ولا داخلا فيه لانّ عدم
شيء منهما ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته والا كان واجبا لذاته
والخارج عن مجموع الممكنات يكون واجبا فلو كان المجموع (ت)
باسرها ممكنة كان الواجب موجودا هف مع انه مطلوبنا

اقول هذا قريب من الطريق الاول وفيه ما فيه الا انا لا نم احتياج
المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور بل نقول لنحتاج الى موجد
مستقل بالمعنى الاعم من ذلك وهو ان لا يستند امتناع عدم
شيء من الآحاد الا اليه او الى ما هو صادر عنه او الى ما هو جزؤه
ونحن نقول ان العلة المستقلة التي بها يمتنع عدم المعلول خارج
عنه قوله والا لكانت نفسه او داخلا فيه قلنا نختار الثاني
ونمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم لو لم يحتج هو الى علة بها
يمتنع عدمه وكونه سببا لامتناع عدم المعلول لا ينافي ان يكون
له ايضا سبب به يمتنع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند
وجود شيء منها الا اليه او الى اجزائه او الى ما هو مستند
ولو تم ذلك لكفى في اثبات المطلوب ولما بقي المقدمات فيقال
لا بد من علة بها يجب وجود المعلول او يمتنع عدمه لكن
هذا في الغرض المذكور يحاذ لا شيء ويجب وجوده او يمتنع
عدمه على هذا الغرض ثم العجب ممن يأخذ ههنا هذه المقدمة
القائلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود
ضرورة مع تجويز كون العلة التامة نفس المعلول وملخصه
ان علته التي بها يمتنع عدمه هو مجموع السلاسل الواحد
كما مر في الطريق الاول لو لم يوجد واجب الوجود

لذاته لم يوجد واجب لغيره فلا يوجد موجود اصلاً اما الاول
فلأنه لو لم يوجد الواجب لانحصر الموجودات في الممكنات و
لا شك ان ارتفاعها باسرها ليس ممتنعاً بالذات لأنها
باسرها ممكنة ولا بغيرها لما سبق من ان الغير الذي به يمتنع
رفع الجميع بالكلية لا بد ان يكون موجوداً خارجاً عنه
واجباً لذاته والمفروض عدمه اما الثاني وهو انه اذا لم يوجد
واجب لذاته ولا لغيره لم يوجد موجود اصلاً فلانه لم يجب
لم يوجد على ما بين في الأمور العامة اقول فقد احال في بطلان
شق الوجوب بالغير الى ما سبق في الطريق الثاني فانهما
متقاربان ولم يزد هناك على ان قال لو وجب بغيره لزم
ان يكون ذلك الجزء واجباً ولا يخفى انه انما يلزم لو ثبت ان ما
يجب به وجود الغير وجب ان يكون واجباً ولم يثبت
فتلك المقدمة غير مبينة هناك فالحوالة غير صحيحة والكلام
في الموضعين غير تام لاحتياجه الى هذه المقدمة التي ليست
بينة ولا مبينة والوجه في بيان تلك المقدمة ان يقال ما وجب
به وجود الغير لو كان ممكناً لم يمتنع ارتفاعهما معاً اذ لو
امتنع فاما لذاته وهو خلف واما لعلة وقد فرضت معدومة
ولم يلزم منه محال لأن انتفاء كل معلول يفرض مع انتفاء

علته وتحقيقه ان استحالة عدم المعلول اما لذاتي العلة
بان يمتنع عدمه لذاتها او بشرط وجود العلة وان يحصل
المعلول مع وجود علته ح والأول مفقود ههنا لامكان العلة
وكذا الثاني لأن الفرض عدم العلة والمعلول معاً والتزم في ح
ان الوجوب بالغير في قوة الشرطية بمعنى انه لو وجد ذلك الغير
وجب وجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم فاذا كان كل واحد
واجباً بالغير غير مستند الى واجب بالذات كان بمنزلة شرطيات
غير متناهية غير منتهية الى وضع مقدم فلا يلزم وجوب شيء منها
فعليك بالتأمل الصادق والتوجه اللائق فانه ربما يليق عن
مدارك المتأخرين وتقرير البرهان ح ان نقول لو انحصر
الموجود في الممكنات لم يمتنع عدم شيء منها ولا جميعها لأنا اذا
فرضنا امتناع تلك السلسلة باسرها لم يلزم منه مح اصلاً
لأن امتناع عدم كل منها انما كان لامتناع عدم الجزء الذي
فوقه فالمحال ههنا عدم شيء منها مع وجود ما فوقه ولما
لم يكن شيء مما فوقه ممتنع العدم لذاته فاذا فرضنا ارتفاع
المجموع لم يلزم منه مح اصلاً لا بالنظر الى ذاته ولا بالنظر الى
علته اذ هي ايضاً ممكنة معدومة في هذا الفرض والحاصل
انه لو انحصر الموجودات في الممكنات كان عدم كل من الآحاد

مع بقاء ما فوقه ممتنعاً اذ يلزم حينئذ تخلف المعلول عن العلة لكن
عدم تلك الممكنات بالأسر لا يكون ممتنعاً والشيء ما لم يمتنع
عدمه لم يوجد فلا تكون السلسلة موجودة وقد عرفت ضعفه
واذا حققت ذلك علمت انه اقوى الطرق الواقعة في هذا
المسلك او فوقها ولا خفاء في انه لا تفاوت بينه وبين الطريق
الثاني الا بتغيير امتناع العدم الى وجوب الوجود فمن اتى
بالثاني جعل العلم بالاول فقد انتحل والله الموفق لتحقيق الحق
وبيده ازمة الصدق هو ان الممكن بنفسه
لا يستقل بوجود ولا ايجاد اما الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم
الممكن واما الثاني فلانه فرع الوجود فلو انحصر الموجود
في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلاً لان الممكن وان
كان متعدداً لا يستقل بالوجود والايجاد واذ لا وجود
ولا ايجاد فلا موجود لذاته ولا لغيره اقول ويمكن ان
يناقش في المقدمة الاولى بانه ان كان المراد بعدم
الاستقلال احتياجه الى الغير مطلقاً ولا يتلزم المطلوب لجواز
ان يكون ذلك الغير ممكناً ايضاً وان اريد عدم استقلاله
في جنسه بمعنى انه لا يحتاج الى ما لا يكون ممكناً فهو اول
المسألة هذا ولو اضفت المقدمة القائلة بان ما لا يمتنع

كل واحد منه عن امر آخر خارج لا يستغني جميع آحاده عن امر
خارج عنه بل بجهة حدسية لا يبعد لكنه لا يجدي في المناظرة
ثم انهم جعلوا اثبات احتياج السلسلة المفروضة
الى الواجب قالوا في ابطال التسلسل ان الواجب يكون طرفاً
للسلسلة لانه مرتبط بها وليس في وسطها والا لكان معلولاً
من جملة الممكنات والمرتبط بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها
يكون طرفاً لها بالضرورة فتنتهي السلسلة عنده واعترض عليه
بانه يجوز ان يكون علة للجملة لا للآحاد فيكون مرتبطة بالجملة
الغير المتناهية غير واقعة في نظامها فلا ينقطع بها السلسلة
واجيب بوجهين الاول انه قد بين ان كل واحد واحد
من تلك السلسلة ممتنع الحصول بدون ذلك الخارج فلا
اقل من ان يكون موجداً لواحد منها ابتداءً فيكون واقعاً
في نظام السلسلة كذا قيل وتامل فيه وفي انه لم لا يجوز ان
يكون علة كل منها هو الواجب مع ما فوقه فلا يكون طرفاً
للسلسلة بل موجوداً مع كل واحد من الآحاد في علة
كل منها والثاني انه يجب كون ذلك الخارج علة لبعض
الآحاد والا لتحقق كل من الآحاد بوجوده الواقع في
السلسلة فيحصل المجموع بدونه واذا كان علة لبعض

تلك الآحاد لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد
لأن ذلك البعض له علة موجدة في السلسلة فرضاً فلو
ان يكون العلة امراً خارجاً عنها محال ايضاً كما ان كونها
نفسها او جزءها مح فبطل التس وهو المط اقول هذا طريق
آخر موردا الى بطلان السلسلة الغير المتناهية لافتقارها
الى علة وامتناع كون شيء منها علة لها ولا دلالة فيه على
لزوم الانقطاع عند الواجب الا بان ينضم الى ذلك انه
اذا بطل التس فكل سلسلة موجودة تكون متناهية ويكون
مقطعها الواجب اذ الممكن لا يكون مقطعاً لها لافتقارها
الى علة وفيه النظر السابق لا يقال قد فرض ان لكل واحد
من احاد السلسلة علة مستقلة في تلك السلسلة فلا يجوز كون
الواجب مع ما فوقه علة مستقلة لانه خلاف المفروض لانا نقول
لا يبطل ليس في العلل الغير المستقلة كما في الصورة المفروضة
في النظر فتفكر ويمكن ان يقال في بيان ذلك المط اذا ثبت
احتياج السلسلة الى الواجب فاما ان يكون علة لواحد
منها فمنع السلسلة عنه او يكون يرد على هذا التقدير
المتقدم وهو انه يجوز ان يكون الواجب جزء من علة كل
من الآحاد اسر واذ قد فرغنا عن المسلك الاول فقد حان

ان نشرع في المسلك الثاني مستمدين من التوفيق انه خير رفيق
في المسلك الثاني لا شك في وجود
موجود ما فان كان واجباً فهو المط وان كان ممكناً فلا بد
له من علة فاما ان ينتهي الى الواجب او يلزم الدور او التس
وهما باطلان اما الاول فلاستلزام تقدم الشيء على نفسه وتأخره
عن نفسه وهو مح بديهة واما الثاني فبطرق الاول برهان
التطبيق وهو انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فيفرض
من معلول معين بطريق التصاعد سلسلة غير متناهية
ومن الذي فوقه اخرى غير متناهية ايضاً ثم نطبق الجملتين
من مبدئهما بان نفرض الاول من الثانية بازاء الاول
من الاولى والثاني بازاء الثاني وهكذا فان كان بازاء كل
من الناقصة واحد من الثانية لزم تساوي الكل والجزء وهو مح وان لم يكن فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد بازائه
جزء من الثانية فيتناهى الناقصة اولاً ويلزم منه تناهي
الزائدة ايضاً لان زيادتها بقدر متناه هو قدر ما بين
المبدئين والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه فيلزم
انقطاع السلسلتين وقد فرضناهما غير متناهيتين هذا
واعترض عليه من وجهين الاول ان المعترض البرهان

الأولى

بل في الحوادث اليومية والنفوس الناطقة بل في مراتب الأعداد
فيلزم تناهيها بعين الدليل وهو باطل اما الأول فعندهم
واما الثالث فبديهة وهذا الاعتراض غير وارد على مذهب
المتكلمين فانهم يقولون بتناهي الحوادث والنفوس الناطقة
واما النقض بمراتب الأعداد فيندفع بدون غيرها بانها موهومة
محض اذ لم يضبطها وجود اصلاً فينقطع بانقطاع التوهم
فلا يجري فيه التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم تجتمع
في الوجود فقد ضبطها الوجود الخارجي فليس موهوماً
محضاً فتامل فيه وعلى مذهب الحكماء ظاهر الورود وهم
يحتجون في الجواب الى ان التطبيق انما يجري في الأمور
الموجودة معاً المترتبة ترتباً طبيعياً او وضعياً اذ لا امور
الغير المتناهية مفصلاً حتى يجري فيه التطبيق والأمور
المتعاقبة في الوجود ايضاً كذلك لا وجود للسلسلة الغير
المتناهية منها اصلاً لا في الخارج ولا في الذهن مفصلاً و
المجتمعة غير المترتبة لا يجري فيه التطبيق ايضاً لجواز ان يقع احاد
كثيرة من احديهما بازاء واحد من الأخرى اذ ليس لها
نظام حتى يستلزم التطبيق المبدأ على المبدأ انطباق البواقي
على البواقي على الترتيب فلا بد في التطبيق هيهنا من ان يلاحظ

العقل كل واحد بازائه واحد لكن العقل لا يقدر على استحضار
ما لا نهاية له مفصلاً لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق
بين السلسلتين باسرها بل ينقطع بانقطاع الملاحظة و
استوضحوا ذلك بتوهم التطبيق بين حبل ممتد من على الاستواء
وبين اعداد الحصى اذ يكفي في التطبيق في بين الأولين تطبيق
طرفيهما اذ من ذلك يقع كل جزء من احدهما على جزء من الآخر
على الترتيب ولا يكفي ذلك في اعداد الحصى بل لا بد من افراد
كل جزء بازاء مقابله هنا ما ذكروه ولقائل ان يقول
اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلاً اذ يكفي
ملاحظتها مجملاً وعلى الأول لا يمكن التطبيق في المرتبة ايضاً
وعلى الثاني يجري في غير المرتبة ايضاً فانا نعلم انه لا يخلو من ان
يكون في الجملة الزائدة ما لا يكون بازائه شيء في الناقصة
اولا وعلى الأول يلزم الانقطاع وعلى الثاني التساوي
ووجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه يمكن في غير
المرتبة ان نختار الثاني ونمنع لزوم الانقطاع لأن
الزيادة ربما يكون في الأوساط واما في المرتبة اذا طبق
الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق
ولا في الأوساط لاتساق الآحاد فلو لم يكن في الجانب

الآخر لزم التساوي قطعاً وتوضيحه ان الجملتين لا شك في
زيادة احديهما على الأخرى في جهة التناهي وبالتطبيق ينتقل
تلك الزيادة الى الجهة الأخرى فيلزم الانقطاع ولما لم يكن
لغير المرتبة اتساق وانتظام لم يمكن التطبيق بحيث يظهر انتقال
تلك الزيادة الى الجهة الأخرى ثم اقول الأمور الغير المتناهية
مطلقاً يستلزم الأمور الغير المتناهية المرتبة بيان ذلك ان
آحاد تلك الأمور ان كانت مرتبة فذلك وان لم يكن آحادها
مرتبة فلا شك ان المجموع متوقف على المجموع اذا اسقط
عنه واحد وذلك المجموع عليه اذا اسقط منه واحد آخر
وهلم جرا فلكل واحد من تلك المجموعات يتوقف على المجموع
السابق وهكذا الى غير النهاية فالأمور الغير المتناهية مطلقاً
يستلزم الأمور الغير المتناهية المرتبة فيجري التطبيق بين المجموعات
اذ هي امور مرتبة موجودة في الخارج على فرض وجود الآحاد
الغير المتناهية فان قلت اللازم من التطبيق بين المجموعات
تناهي المجموعات لانها عدة الآحاد المرتبة ولا يلزم منه تناهي
آحاد المجموع الأول كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد
غير متناهية قلت بل يلزم تناهي آحاد المجموع الأول ضرورة
انه على فرض تناهي المجموعات ينتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية

التي هي عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل
منه وذلك في هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي
الا بعدد متناه هي عدة المجموعات فليتأمل المفطن في هذا
المقام فانا لم نبسط فيه الكلام بنشر الأزهار الفيضية و
جرينا لذوي الأفكار الدقيقة وتلخيص المقام ان اشتراط
الترتيب تمام بلا خلل الحاكم مفصلاً وكذا اشتراط اصل الوجود
لان البرهان انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية يمتنع
وجودها والسلسلة المعدومة الآحاد باسرها غير موجودة
واما اشتراط الاجتماع في الوجود فقد يقال ان السلسلة
الغير المتناهية من الأمور الغير المجتمعة في الوجود فهي غير موجودة
اصلاً لعدم اجتماع اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل
على عدم وجودها فلا منافاة بينها وبين مقتضى البرهان
فليشترط الاجتماع وقد قيل انها قد ضبطها وجود خارجي
فيجري فيها التطبيق وقد يقال ان السلسلة الغير المتناهية
وان كانت غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في
جميع الأزمنة المتعاقبة التي هي ازمنة وجود جزء جزء
فعليك بالتأمل الصادق ثم قيل ان النفوس الناطقة فيها
ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها وايضاً النفس الآن

يتوقف على بدنه المتوقف على نفس الأب المولد له بل نه ففيها ترتب
بالطبع واجيب عن الاول بوجهين الاول ان ترتيب حدوثها
غير لازم لجواز ان يحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل
او اكثر في زمان آخر واقول فيه نظر لانه على تقدير قدمها بالنوع
وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم يحصل لا محالة
سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري البرهان فيها
ولا يضر تقارن جمل اخرى لآحاد تلك السلسلة الثاني انها اذا
اخذت مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار
فلا يكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية واقول فيه ايضا نظر
لان آحاد السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيكفي في
التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق
كل منها على نظيره في الاخرى على الاتساق وهو حاصل ههنا
فانا نقول الجملة الموجودة منها في اليوم مشتملة على الحادث في اليوم
مثلا والحادث في يوم حادث عليه وهكذا فنأخذ من الحادث
في اليوم السابق جملة ونطبقها على الجملة المبتدأة من الحادث
في اليوم فينطبق كل مرتبة من سلسلة الجزء على نظيرتها من سلسلة
الكل ونسوق البرهان الى آخره الوجه الثاني انا لا نسلم ان الثانية
ان لم ينطبق على تمام الاولى انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها

١٣٧

عليها لتحريك عن توهم مقابلة اجزائهما باجزائها لا لكون الاولى
اطول من الثانية في جهة عدم التناهي وقد غير تقرير البرهان لاجل
ذلك الوجه الى هذه العبارة وهي ان الثانية اما ان تستوفي الاولى
على تقدير التطبيق او لا تستوفيها او الى تلك العبارة وهي
ان الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى
او لا يصدق عليها ذلك واعترض على الاولى بانا لا نسلم
استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان
التطبيق محال فيجوز ان يستلزم محالا اولا نسلم انه يلزم من انقطاعها
على تقدير التطبيق لو لم تستوفها انقطاعها في الواقع وانما
يلزم ان لو كان تقدير التطبيق واقعا وهو ممنوع وعلى الثانية
باختيار الشق الثاني ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق
انقطاعها لجواز ان يكون عدم قبولها لكونها غير متناهي
الاجزاء لعجز الوهم عن تطبيقها لا لانقطاعها واجيب
بان شيئا من هذا النوع لا يتوجه على التقرير الذي قدمنا
في سوق البرهان اذ لا نعني بالتطبيق الا ان العقل يلاحظ
شيئا بازاء شيء ولو على وجه الاجمال ولا يخفى ان العقل
يمكنه ان يلاحظ كلا من آحاد احدى السلسلتين بازاء
واحد من الاخرى على الاتساق وبذلك يتم الغرض

اذ ح لا بدّ من ان يكون بازاء كلّ من الاولى شيء من الثانية
اولا والاوّل يستلزم التساوى الخ والثانى يستلزم المطلوب وامّا
انّ مثل هذا التطبيق يجرى فى غير المرتبة ايضا فقد مرّ من الكلام
عليه وقد يقرّر البرهان بوجه آخر دفعا للتلل المنوع
وذلك بان يتصوّر السلسلتان بحيث يكون الانطباق
بينهما فى الواقع والزيادة والنقصان فى الجهة التى
هما بتلك الجهة غير متناهيتين بان يقال ان كانت علل و
معلولات مترتّبة بلا نهاية فى جانب التصاعد لكانت تلك
المراتب ما على المعلول الاخير سلسلة العلل الغير المتناهية
باعتبار وهى بعينها سلسلة المعلولات الغير المتناهية
باعتبار آخر والسلسلتان متطابقان لا فى الفرض فقط
بل فى الواقع ايضا فانّ كلّ واحد من تلك المراتب علّة
وهو بعينه معلول ولا شكّ انّه لا ينطبق علّة من تلك
المراتب على معلولها بل انّما ينطبق على معلول علّتها الذى
هو نفسها فاذا جعلت احدى تلك المراتب مبدأ ولوحظ
التصاعد مع اعتبار تطابق السلسلتين وجب ازدياد
مراتب العلل على مراتب المعلولات بواحدة ابدا والّا
لبطلت العلّية والمعلولية وارتفع وجوب التقدم

الارتفاع وقد فرض الاول مرتفعا فان وقع فيلزم ارتفاع النقيضين
وان لم يقع فيلزم جواز ارتفاعهما وهو ايضا محال وان اورد بصورة
النقض فاقول هذا يدلّ على استحالة التساوى لاستلزامه اجتماع
النقيضين وارتفاعهما وهو كذلك فانّ الممكن يستحيل ان يبقى
على التساوى بل لا بدّ من ترجيح احد طرفيه فى نفس الامر و
الامكان امر اعتبارى يعرضه فى العقل فانّ العقل اذا لاحظ
مع قطع النظر عن غيره وجده متساوى النسبة الى الطرفين
وهو فى نفس الامر مقترن بالترجيحات لا يقال كما يجوز ارتفاع
التساوى الذى هو مقتضى الذات بالغير فلم لا يجوز ارتفاع
الرجحان الذى هو مقتضى الذات بالغير ايضا لانّا نقول ليس التساوى
مقتضى الذات فى الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه فكان
مستحيلا بل هو بالنظر الى ذاته متساوى النسبة الى الطرفين
من حيث انّه لا يقتضى شيئا منهما لا انّه يقتضى تساويهما فى نفس
الامر نعم يقتضى كونهما متساويين بالنظر الى ذاته وهذا
المعنى باق غير مرتفع اصلا فان قلت اللازم ممّا ذكرت انّ
الممكن من حيث ذاته يتساوى نسبته الى الوجود والعدم
وبذلك لا يتمّ اثبات الواجب لجواز ان يكون الممكن مع امر
على حاله كارتفاع المانع عن وجوده يترجّح او يجب وجوده

قلت احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري ولذلك
اتفق العلماء كافة على ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
وان الممكن لا يمكن ان يوجد بعلة ومن جوز ذلك
فهو مشاغب فليعرض عنه ومن لم يجعل الله له نورا فما
له من نور   الممكن ما لم يجب وجوده بعلة
لم يوجد اذ لو لم يجب معها لكان اما متساوي النسبة
الى الوجود والعدم فيكون حاله مع العلة كحاله بدونه
وهو محال او وجوده ممتنعا وهو افحش او اولى غير بالغ
الى حد الوجوب فلا يستحيل عدمه فلنفرض معه الوجود
في وقت والعدم في وقت آخر فاختصاص احد الوقتين
بالوجود ان لم يكن لمرجح لم يوجد في الوقت الآخر
يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب ضرورة
ان الاولوية الحاصلة من العلة يتحقق في كلا الوقتين
فالوقتان متساويان فيها وان كان لمرجح لم يوجد
في الوقت الآخر لم يكن الاولوية الشاملة للوقتين كافية
في الوقوع والمقدر خلافه ووجه آخر لو لم يجب
وجوده لكان وجوده اما مساويا لعدمه او مرجوحا
او راجحا وعلى الاول والثاني يلزم ترجيح المساوي والمرجوح

وعلى الثالث فذلك الرجحان انما ينشأ من العلة التامة او
من فعل جزئها كان العدم اولى لتحقق علته وهي عدم
العلة التامة فاذا كان اختصاص الوقت لمرجح لم يوجد
في الآخر لم يكن العلة التامة علة تامة فقد ثبت من هذين
الوجهين ان الوجوب بالعلة التامة يلزم وجود الممكن
وهذا الوجوب يسمى بالوجوب السابق واحتجوا في نفيه
الى دعوى الضرورة وحكم العقل بانه متى وجب فوجد ويلزمه
بشرط الوجود وجوب آخر يسمى بالوجوب اللاحق هذا
ما نعود عليه كلام سيد المحققين في كتبه الثلاثة بعد تزييف
ما قيل هو ذلك في هذا المطلب واقول يرد على التقدير
انه على تقدير الاولوية لا يلزم امكان وجوده في وقت
وعدمه في وقت آخر بل اللازم منه امكان عدمه ولو
في وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس ذلك الوقت
ولا استحالة في امكان العدم في وقت الوجود وانما
المستحيل امكانه بشرط الوجود كما حقق في صحتي المشروطة
العامة فان الممكن يجوز عدمه في الجملة ولا يلزم ان يجوز
عدمه على اي وجه فرض الا يرى ان الزمان ممكن ولا يجوز
ان يعدم تارة ويوجد اخرى لاستلزامه الخلف وهو تحقق

مع فرض عدمه على ما بيّن في موضعه فلا يلزم من امكان عدمه
امكان عدمه في وقت ووجوده في وقت آخر ولمانع
ان يمنع في التقرير الثاني انه متى فقد جزء من العلة
التامة كان العدم اولى ويمنع قوله لتحقق علته ونستدل
بان علة العدم عدم العلة الموجبة للوجود والمرجحة له
معًا لا عدم العلة الموجبة فقط لجواز ان ينتفي الموجبة وتبقى
المرجحة فلا يكون العدم اولى جايزا او عند انتفاء جزء من
العلة التامة لا يلزم انتفاء المرجحة كما لا يلزم من انتفاء
الوجوب انتفاء الرجحان فالاولى ان يقال لو لم يجب وجوده
لايكن عدمه مع اولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجوح
ما دام مرجوحا وهو محال ويعلم من هذا الوجه ومما سبق
في المطلب الاول ان الاولوية ذاتية كانت او غيرها يستلزم
الوجوب كذلك اقول ما ادعوه من تقدم هذا الوجوب
على وجود الممكن مناف لما قرروه من ان العلة التامة
فلا يكون بسيطة لانه اذا تقدم هذا الوجوب على وجود
الممكن تقدما بالذات يكون جزءا من العلة التامة لا محالة
فلا يتحقق علة تامة بسيطة اللهم الا ان يتكلف ويقال
المعلول بالحقيقة هو وجوب الوجود وحيث قالوا

والتاخر اللازمين لهما ضرورة انه لو لم يرد العلة لكان
شيا من العلل منطبقا على معلوله فيلزم المحذور المذكور
وقس عليه المعلولات الغير المتناهية فان البرهان يجري فيها
ايضا وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي ان يكون
لكل جملة متناهية منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلة
في السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء الغير
المتناهية علة ولذلك زعم بعض المتاخرين هذا البرهان
بانه لما زاد السلسلة المعلولات من جانب المبداء بواحد
وهو المعلول الاخير وجب ان يزيد سلسلة العلل بواحد
في الطرف الاخر والا لم يكن المتضايفان متساويين
وانت تعلم ان هذا ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان
التضايف الذي ياتي تحريره فلا يجري في دفع الايراد على
هذا الدليل اقول ويمكن تقرير البرهان بوجه آخر
وهو ان يقال تلك السلسلة ما خلا المعلول الاخير علل
غير متناهية باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار آخر
فالمعلول الاخير مبدا لسلسلة المعلولية والذي
فوقه مبدا السلسلة العلية فاذا فرضنا تطبيقهما بحيث
ينطبق كل معلول على علة لزم ان يزيد سلسلة المعلولية

على سلسلة العلية بواحد من جانب النقصان علمت وذلك
ان كل علة فرضت فهي هنا معلولية وهي بهذا الاعتبار داخل
في سلسلة المعلول والمعلول الأخير داخل في جانب المبدأ في
سلسلة المعلول دون العلة فلما لم تكن تلك الزيادة بعد التطبيق
من جانب المبدأ كان في الجانب الأخير بالضرورة لامتناع كونها
في الوسط لاتساق النظام فيلزم ان يوجد معلول بدون
علة سابقة عليه وهو محال مع انه محقق للمطلوب وهو الانقطاع
برهان التضايف وتقريره انه لو تسلسلت العلل
الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلية
والتالي باطل بيان الملازمة ان آحاد السلسلة ما خلا
المعلول الأخير علة ومعلولية فيتكافؤ عددهما فيما
سواء ويبقى معلولية المعلول الأخير زائداً فيزيد عدد
المعلولات الحاصلة في السلسلة على عدد العليات الواقعة
فيها بواحد وهذا البرهان يجري في قسم المعلولات بل في
ساير المتضايفين كالأبوة والبنوة وغيرهما أقول هذا
خط وأما البرهان ظاهر على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم
هو عدم جريانه لأن المعلولية والعلية غير متناهيتين فلا تظهر
علة تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة

١٤٥

غير متناهية من معلول معين وتصاعدنا في علله الغير المتناهية
فلا بد ان يكون عدد العليات التي تضايف المعلوليات
الواقعة فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت تلك القطعة من المعلولات
وهو ظاهر فافهم البرهان العرشي وتقريره ان العلل
لو ترتبت الى غير متناهية كان ما بين مبدئها وكل واحد
من الذي قبله متناهياً لأنه محصور بين حاصرين فيكون
الكل متناهياً لأن الكل لا يزيد على ما بين المبدأ وكل واحد
الا بالطرفين واعترض عليه بانه لا يلزم من تناهي كل واحد
من اجزاء السلسلة الواقعة بين المبدأين تناهي السلسلة
باسرها فان هذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل
من ذراع وما بين ب و ج اقل منه فيلزم ان يكون ما بين
آ و ج اقل منه فانه غير صحيح واجيب عنه بانه ليس من هذا
القبيل لأن المبدأ هناك واحد بخلافه في المثال بل من
قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل منه وكذا ما بين آ و ج فانه يلزم
منه انه اذا اخذ ج مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على
الاقل من ذراع الا بالطرف وهو حكم صحيح وفيه نظر
لأن الحكم في هذه الصورة بين بخلاف الصورة المبحوث
عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من الأجزاء الواقعة

بين النقطتين متناهي الكل الكثير غير واقع بين الطرفين اصلاً
وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدسي وصاحب القوة
الحدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هي مع الطرف
محيطاً بما عداها وان لم يتعين تلك الواحدة عنده لم
تكن له الاشارة اليه على التعيين والفطن اللبيب يعلم
ما في هذا الاعتذار فان هذه المقدمة اعني وجوب توسط
الكل بين المبدأ وواحد ليس اجلى من المطلوب حتى يثبت به
او ينبه به عليه بل يكاد يكون عينه اذ لا معنى للانتهاء الا
احاطة النهاية به وليت شعري كيف يعرى الخفاء في هذا
المطلب مع جلاء تلك المقدمة بلا توقف جميع البراهين
المذكورة على انه لا يجوز ان يكون احد طرفي الوجود
والعدم اولى للشيء بما له بالغ الى حد الوجوب والا
فيجوز ان يوجد بنفس الاولوية الذاتية فلا يحتاج الى
علة مغايرة له او ينتهي الى ممكن كذلك فلا يثبت الواجب وبعض
البراهين على ان الممكن ما لم يجب بعلته لم يوجد ولا يكفي
في وجوده الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ حد الوجوب
حاولنا بيانه ليتم الدرس ويكمل الغرض
قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته اولوية

يكفي في وقوعه والا فالطرف الآخر ان امتنع بتلك الاولوية
كان ذلك الطرف واجباً هف وان امكن فلا يخ اما ان
يكون وقوعه لو وقع بعلة اولا والثاني يح لاستلزامه ترجيح
المرجوح من غير مرجح وهو افحش من ترجيح التساوي بلا
مرجح فتعين الاول يح يتوقف الاولوية على انتفاء تلك العلة
اذ على تقدير تحققها يترجح الطرف الآخر والا لكان حاله
مع العلة كحاله بدونها فلا يكون ذاتية وقد فرضت ذاتية
هف مع انه المطلوب وعليه ايرادات الاول انا لا نم انه لو تحقق
سبب الطرف المقابل لا يكون ذلك الطرف اولى لذاته
لان رجحان احد الطرفين للسبب الخارجي لا ينافي رجحان
الآخر لذاته لاختلاف الجهة ولذلك عدل بعضهم عن
هذا الدليل الى ان ارتفاع المانع معتبر في كل علة تامة ولا شك
ان علة الطرف المقابل مانع عن هذا الطرف فيعتبر ارتفاعها
في علته واجاب عنه سيد المحققين قدس سره بان رجحان كل
واحد من الطرفين على الآخر في حالة واحدة ممتنع وان
كان باسباب متعددة واستوضح ذلك من كفتي الميزان
على انه لو سلم فلا يكون سبب الطرف الآخر مانعاً عن اولوية
الطرف الاول فلا يتم التوجيه الذي اختاره المورد ايضاً

واقول هذا الكلام في غاية المتانة والرزانة وربما وهم
القاصرون ان وحدة الاضافة معتبرة في التناقض واختلاف
العلة يوجب اختلاف الاضافة فلا يكون بينهما تناقض ووجه
دفعه انه ليس كل اختلاف اضافة في كل مادة دافعا للتناقض
فانا نعلم قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد لا يمكن ان
يكون قائما وقاعدا ومتحركا وساكنا او متحركا في جهة وعنها و
لو بالاضافة الى مكانين او علتين وما اعتبره القوم في شرائط
التناقض هو شرط كلية الحكم الملتزم في القواعد المنطبقة فاذا
ارتفعت لم يكن التناقض لازما بل قد يكون وقد لا يكون ووحدة
الاضافة الى العلة من قبيل الاول فلانه لا يدفع التناقض في
شيء من المواد فيمكن تخصيص الاضافة في كلامهم بما سوى العلية
بناء على ذلك ويمكن ابقاؤها على العموم او لا يضر ذلك والتحقيق
ما في هذا الوجه لان القوم جعلوا وحدة الاضافة من شرائط
التناقض فاذا نفي على عمومه لم يكن التناقض مع انتفائه
فالوجه اما التخصيص بما عدا العلية او الوجه الاخير ابقاؤها
على العموم او لا يضره ذلك فيه او نقول وحدة الاضافة مطلقا
شرط للتناقض المصطلح اعني كون احد الطرفين رفع الآخر
ولا ينافي ذلك ان يكون مع ارتفاع هذا الشرط احدهما مستلزما

لرفع الآخر وما نحن فيه من قبيل الاخير وكيف لا يكون كذلك
ولو جاز ترجح كل منهما بسبب آخر فاما ان يقع واحد منهما فيلزم
الترجيح من غير مرجح لتساويهما في الرجحان اذ لا يمكن ان يكون
احدهما راجحا من الآخر على الاطلاق والا لكان اولى من الآخر
على الاطلاق واما ان يقعا او يرتفعا فيلزم اجتماع النقيضين او
ارتفاعهما ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة تامة عندهم
كما في العلة بالنسبة الى المعلول الاول والثاني اما ان يختار امتناع
الطرف الآخر ويمنع لزوم كونه واجبا او ممتنعا لذاته لان
الواجب والممتنع لذاته ما يجب له بمجرد النظر الى ذاته مع غير
التفات الى غيره الوجود والعدم والوجوب ههنا بالنظر الى الاولوية
المستندة الى الذات وليس له مع تجريد النظر الى ذاته الا الاولوية
فلا يكون واجبا لذاته واجاب عنه قدس سره بان الذات مع الرجحان
المستند اليه اذا كان مقتضيا لوجوب الوجود كان الذات مبدأ
لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعا ولا نعني بالواجب الا هذا
واعتبار تلك الواسطة المستندة الى الذات لا يقدح في ذلك
وانما يكون قادحا لو لم يستند اليه والمراد من عدم الالتفات
الى الغير عدم الالتفات الى غير يكون الالتفات اليه قادحا في كون
الذات مبدأ لاستحالة انفكاك الوجود واقول يمكن ان يقرر ذلك

بان الواجب الخارج من التقسيم ما يقتضي ذاته مع قطع النظر من
غيره الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضيا له بواسطة او غيرها
نعم يجب ان يكون هو وحده كافيا في الاقتضاء على اصل الوجهين
ليصدق وعليه انه مع قطع النظر عن غيره يقتضي الوجود فلا حاجة
الى التخصيص الغير مع انه لا جانبا قش فيه ليعدل عن اللفظ مع انه
في الذات او الواسطة مقام التعريف التام لا انا نختار كون الطرف
الاخر ممكنا لكن وقوع سببه ممتنع اذ لا يلزم من امكان المعلول
امكان العلة اذ عدم المعلول الاول ممكن وعلته وهي عدم العلة
الاولى ممتنع واجاب عنه قدس سره بانه يتوقف اولوية الطرف
الراجح على سبب الطرف المقابل ممكنا كان السبب او ممتنعا ذلك لان
يقول اذا امتنع السبب والطرف المقابل فلا يفتقر اولوية ذلك الطرف
ذلك الطرف الى انتفاء سببه كما في المعلول الاول حيث قلتم انه لما
امتنع المانع عنه لم يكن انتفاء المانع جزأ من علته ويمكن الجواب
بالفرق بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع المانعية وليس
ارتفاع المانع جزأ من علته ما يمتنع المنع منه لا ما يمتنع مانعيته
فانه دقيق الرابع انا بعد تسليم افتقار الاولوية الى انتفاء علة
علة الطرف الاخر لا يلزم افتقاره الى مؤثر موجود لجواز ان يكون
وجوده اولى بالنظر الى ذاته بشرط انضمام انتفاء علة العدم الى

متحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من غير فاعل موجود فينسد
باب اثبات الصانع واجيب بان علة العدم عدم علة الوجود فعلة
علة العدم يكون وجود علة الوجود او مستلزما له لان عدم العدم
اما نفس الوجود او مستلزما له وهو الذي قلناه اولى مما قيل من ان
عدم العدم هو الوجود فانه غير بين بل غير واقع والمط لا
يتوقف عليه اذ على التقديرين يحتاج الى علة موجودة به
ويحصل المط وفيه بحث اذ عدم العلة قد يكون انتفاء
امر عدمي كعدم المانع فيكون وجودا او مستلزما له فعلة
علته الذي في حاشية التجريد عن اصل هذا الايراد جواب
آخر وهو ان من يقول ان علة الوجود يكون عدما واجبا.
قدس سره بان الايجاد لا يتصور الا من الموجود ولذلك حكم
وجود الواجب عينه لاستحالة كون الماهية من حيث هي
موجدة لها لا يرد عليه ذلك لاحتياج الممكن عنده فاعل
موجود يتقدم عليه بالوجود نعم من جوز في الواجب كون
الماهية من حيث هي موجدة لها من غير شرط يلزمه في الممكن
تجويز ذلك بشرط كونه غير مستند الى ماهية من حيث هي
والا كانت واجبة على قياسهم اقول وقد نبه عليه باب
اثبات الصانع اللهم الا ان يتفصى عن ذلك بان ذلك

الشرط ان كان امرا موجودا فلا بد ان ينتهي الى شيء يكون موجودا
لذاته من غير شرط وهو الواجب والا تم الشروط الموجودة وهو
مح وان كان عدم مانع ما فلا بد ان ينتهي الى عدم يكون واجبا
لذاته بان يكون عدم ممتنع وما يكون ذاته موجبا له بشرط
انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته او يقال المح لا يتيسر
بارتفاع المانع على نحو ما قال الحكماء في ارتفاع المانع عن
المعلول الاول فانا اشرنا الى ما فيه من التفصيل والا تم
الارتفاعات الى غير النهاية وهو باطل لان التسلسل ليس اعتباريا
محضا ينقطع باعتبار المعتبر لانه من جانب العلل دون
المعلولات كما في الامكان ونظائره من المفهومات المتكررة
ولا يحتاج جميع تلك الارتفاعات الى علة موجبة ضرورة
ان مجموعها واجب الغير على ما مر في تحقيق الطريق الثاني
الثالث من المسلك الاول وان كان امرا انتزاعيا اخر سوى
عدم المانع فان كان ذلك الاعتباري ازليا كان الشيء فيه حاجة
لان ما يكون ذاته بشرط امر ازلي لا شك انه فهو واجب
عندهم وان كان ذلك الاعتباري حادثا فهو يتوقف على
حادث اخر وهكذا الى غير النهاية فيحتاج جميع تلك الاعتبارات
الحادثة الى علة موجبة او يقال ان الامور الاعتبارية مطلقا

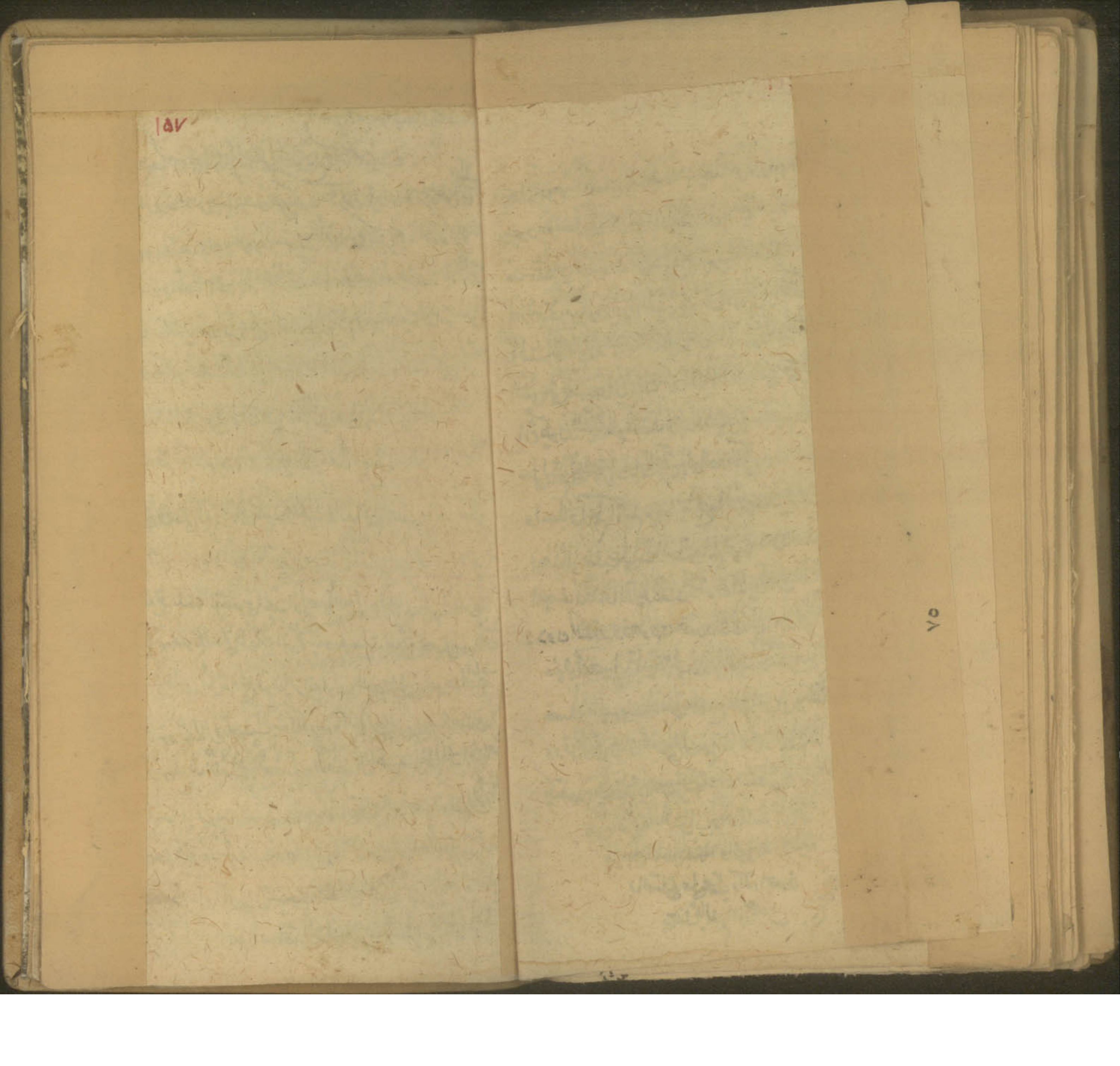
ت

لا يكون شرطا للوجود اصلا على ان مال عدم المانع كاشف عن امر
وجودي هو الشرط حقيقة فتامل فيه فانه محل التامل وقد يقرر
البرهان بوجه اخر وهو انه لو تحقق اولوية احد الطرفين لذاته
فاما ان يمتنع طريان الطرف الاخر فيلزم الانقلاب او يمكن فاما
بلا سبب فيلزم ترجيح المرجوح بلا سبب او بسبب فيصير ذلك
الطرف المرجوح بالذات راجحا وهو مح لامتناع زوال ما بالذات
بالغير وقد اورد عليها ما اورد في [illegible] الثالث على التقرير الاول
واجيب بمثل ما اجيب ههنا وهو [illegible] الحقيقة يعود الى التقرير
الاول فيبقى عليه ما بقي عليه والحاصل من جميع ذلك انه لم يتم ما
ذكره من البراهين شيء وقد سنح لي في المطلب برهان خفيف
وهو انه لو اقتضى لذاته اولوية احد الطرفين لكان هو بعينه
مقتضيا لمرجوحية الطرف الاخر ضرورة معية المتضايفين
بالذات ومرجوحيته مستلزمة لامتناعه ضرورة امتناع
ترجيح المرجوح وامتناعه مستلزم لوجوب الطرف الاول فقد
فهذه الاولوية غير منتهية الى حد الوجوب وحينئذ كون الوجوب
بوسائط قد مر دفعه ونورده في صورة قياس هكذا لو كان
الذات مقتضيا تاما لاولوية احد الطرفين فكلما كان الذات
تلك الذات كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف الاخر مرجوحا

وكلما كان الطرف الآخر مرجوحا كان ممتنعا وكلما كان ممتنعا
كان ذلك الطرف راجحا وقد فرض غير واجب هف وهو برهان
لا يرد عليه شيء مما اورد في هذا المقام وقد عثرت بعد ما لاح لي
هذا الوجه على ان شارح العين نقل اصله عن المباحث المشرقية
وان لم يكن على ما قررته من التنقيح والاحكام واورد عليه
هو والمحشي رحمه الله ايرادا عجيبا وهو انا لا نسلم ان امتناع احد
الطرفين يستلزم وجوب الطرف الآخر فان كلا من الطرفين
ممتنع عند التساوي فيصدق امتناع احد الطرفين مع
عدم وجوب الآخر والمحشي اورده في صورة النقض التفصيلي
والشارح اورده في صورة النقض الاجمالي وغير الشارح التقرير
لأجل ذلك الى ان امكان وقوع كل طرف منهما توقف على رجحانه
ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا
فيجب وقوع الطرف الراجح لما عرفت في الطبيعيات واورد
المحشي عليه النقض السابق بعينه وجعل الحل في صورتي التساوي
والترجيح ان الممتنع في الاول هو ذات الطرف المرجوح من هذه
الحيثية لا من الاولى فما هو بعض ليس بممتنع وما هو ممتنع ليس
بنقيض وكذا الكلام في صورة التساوي واقول في اثبات المقدمة
الممنوعة لو امتنع طرف ولم يجب الطرف الآخر كان جائزا

ان علة الوجود المعلول قد يكون بسيطة اراد وابه علة وجوب
وجوده ومعلوله لما قرره المتأخرون لا سيما سيد المحققين
قدس سره من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اذ الوجوب
امر ثبوتي فيكون ثبوته للشيء متأخرا عن وجوبه فالوجوب
السابق على الوجوب ان كان عين المسبوق لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره نقلنا الكلام اليه حتى يلزم
ان يكون للشيء الواحد وجوبات غير متناهية وهو باطل
على انهم قد اعترفوا بان الشيء الواحد لا يكون له الا وجود
واحد واعلم انه لم يرد الشيخ الرئيس وغيره من القدماء
في هذا المطلب على ان العلة ما لم يجب صدور المعلول عنه
لا يصدر عنه والدليل الذي ذكروه انما يدل على الاستلزام
دون التقدم ودعوى الضرورة في كل المنع ولهذا المباحث
مزيد تفصيل ربما نعين عليه في تعليقاتنا ولكن هذا آخر ما
قصدت اليه في هذه الرسالة مع تفرق البال وتشتت الحال
ووقوعي في زمان اضحى الهمم متقاصرة والجهلة متناصرة
يكتفون بالحصاد عن الثياب ويستغنون بترائي السراب
عن التروي بالشراب ولكن الله يحق الحق بفضله
ويبطل الباطل بجلاله والحمد لله رب العالمين
والصلوة على محمد وآله اجمعين
برحمتك يا انعم الراحمين

تمت هذه الرسالة في يوم الاربعاء [illegible] في دار السلطنة قزوين [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن تقدس جنابه عن ان يكون شريعة لكل وارد وتنزه عن ان يطلع
عليه واحد بعد واحد تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته وتولهت
الاذهان والاوهام في بيداء عظمة صفاته وثبت وجوده بذاته وظهر
ذاته بصفاته يا من دل على ذاته بذاته وشهد بوحدانيته نظام مصنوعاته
صل على حبيبك الذي دلنا على ما هو مدار السعادات وهدانا الى ما هو مقدمة
الكرامات السرمدية وآله الهداة الاتقياء وعترته الخيرة الاصفياء
فهذه فوائد شريفة ونكات لطيفة وافية في حل رسالة اثبات الواجب
المشتملة على الدقائق في تحقيق اعلى المطالب للمولى المحقق والفاضل المدقق
افضل المتاخرين واكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد الدواني
الصديقي بلغه الله تعالى في الجنة الى اقصى الامالي والاماني كتبتها تذكرة لاولي
الالباب متوكلا على الملك الوهاب وجعلتها هدية لمجلس من كان عنده
اشرف الخصائل ترويج قوانين العلوم والفضائل وهو صاحب ايات
العظمة والجلال وناصب رايات المكرمة والكمال جالس وسادة الاقبال
حارس طريق الافاق بالفضل والافضال ناظم مناظم الملة النزاهة
عالم معالم الشريعة والعصمة ناظم مباني الدولة الرفيعة قوام ملك الحشمة
المسعة الذي قد شرفت بتفصيل هذه السلسلة شعاها الاعالي وتوجهت
الى عتبة ... واصحاب المكارم والمعالي الملقب ... المغيث لوفور
الاله ... حفظه الله تعالى في مقام العز والاحترام الى قيام الساعة

وساعة القيام ويرحم الله عبدا قال آمينا ثم انا اشرع في المقصود
شكر الله سعيه والآخر ليس كذلك منهم من زعم ان جميع براهين
يتوقف على ابطال الدور والتسلسل وهذا ناشئ من عدم الفرق بين اللزوم
وبين ابتناء الدليل مع انه بين كما سيرد عليك ما سيرد علينا
ابطال التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال الدور ايضا لكان لما ذكره وجه
لا جرم رتب الرسالة على مقصدين كان الاولى ان يقول على مقصدين و...
لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق كلامه لا يلائمه ولا يقتضيه وط
الثاني ابسط اي اكثر بسطا في الكلام فكان اولى بالتقدم للانعام او اقل ...
لانه ليس ابطال الدور والتسلسل جزءا منه فقدم لقلته وصيغة الحال فيه مبين فيما
رايناه ان نقدمه اي راينا تقديمه اولى فعلى هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار
كان له وجه في هذا المقام   في المسلك الاول قال في الحاشية سماه اولا
باعتبار انه ذكر انا راينا ان نقدمه فصار اولا في البيان وان كان ثانيا في الذكر
والتفصيل انتهى كلامه المقصود منه دفع ما يتوهم من التدافع بين كلاميه حيث سماه
مسلكا واحدا اولا وثانيا ووجه الدفع انه لما اخر المسلك الغير الموقوف على ابطال
في الذكر الاجمالي وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه عدميا سماه ثانيا في قوله ولما كان
ولما قدمه في البيان لكونه ابسط كما اشار اليه بقوله ان نقدمه سماه اولا في قوله المسلك
الاول ولا غبار عليه   الطريق الاول قيل هذا الطريق لبعض المتاخرين ...
اللوائح ... كالمركبات خصها بالذكر لكونها اظهر وجودا وامكانا من البسائط
اولا شك في وجود ... كلمة او العاطفة اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان ...
وما وقع في بعض النسخ من كلمة اذ التعليلية بدلها لعله تحريف وقع من الناسخ
ممكن فله علة اي كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة له انما قيد الممكن بالموجود

الكلام لا يتم في مطلق الممكن لأنه لا يستدعي علة موجودة كما في الممكنات

منه وانما قيدنا العلة ليلزم التسلسل المح الذي هو في الأمور الموجودة

ولم نقيد بها لم يحصل ما هو المطلوب في هذا المقام وهو وجود الواجب

والتقييد بالمغايرة لأنها لو لم تكن كذلك لم يلزم شيء من الأمرين المذكورين

بهذا اندفع ما توهم من ان اللازم على تقدير عدم استناد ممكن الى

الواجب احد الأمور الثلثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل فالأولى

عدم الاقتصار على الأخيرين على انه يمكن ان يقال تركه لظهور فساده

او لكونه في قوة الدور وقد صرح المص في بعض تصانيفه بانه

يستلزم للدور تامل وفيه ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر

عما عداه لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما

وهو الوجود مثلا لذاته بشرط عدمي غير مستند الى شيء حتى

فلا يلزم للممكن الموجود علة موجودة مغايرة له وايضا يجوز

ان يكون احدهما وهو الوجود مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل

الى حد الوجوب وان يقع الطرف الراجح بهذا الرجحان الغير

الواصل الى حد الوجوب فلا يلزم الترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجيح

المرجوح بل ترجيح الراجح ولا فساد فيه فح لا يلزم ان يكون

للممكن الموجود علة مغايرة له فضلا عن الموجودة ولا بد لنفي هذين

الاحتمالين من دليل وقد تصدى المص في الخاتمة لدفع هذين الاشكالين

وستطلع على حقيقة الحال في هذا المقال ان شاء الله تع ثم اعلم ان

المقدمة المذكورة انما تتم لو ثبت انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن

عما يقتضيه ماهيته او امر من حيث هي هي بلا اشتراط وجود بان

الممكن من لوازم ماهيته ذكر مثالا للامر الآخر لا بد لنفي هذا الاحتمال اي

ودعوى البداهة غير مسموعة وسيجيء ما يجديك نفعا في هذا المقام

وح ما قال في الحاشية اي حين الدور والتسلسل فان الترديد جار على التقديرين

كما لا يخفى وكذا ابطال شقوق الترديد والايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق

المعلول الأخير علة مستقلة يجري مثله ههنا ايضا بان يكون علة المجموع

المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه واحد وح يكون له علل

مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل فاعرفه ولا اثر لتخصيص الذكر في

بعض الايرادات بالتسلسل بعد ان علمت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه

ولعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا الطريق ان بني على ابطال

الدور فلا يتم القول بعدم توقفه على ابطاله والا فلا يتم اذ ما ذكره

على تقدير التسلسل لا الدور ووجه الدفع ان ما ذكره ليس مخصوصا

بشيء منهما ولا تغتر بظاهر العبارة في بعض الايرادات ولا يقدح في

ذلك اختصاص بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل وانما خص بالذكر

الايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة وان

كان بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك لقوته ومتانته هذا ويرد

على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور ايضا من كون علة المجموع

المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى منه واحد انه يلزم ح

الترجيح بلا مرجح لكون كل من آحاده علة لما عداه منها وايضا

ح له علل مستقلة متداخلة بخلافه على تقدير الشرح على ان القول
على تقدير الدور ايضا مما لا حاجة اليه فيما هو بصدده لما ذكرناه آنفا
ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود هذا وان كان مما
يتبادر الاوهام الى قبوله لوقش فيه بالمنع مستندا بانه يجوز ان يكون امر
خارج شرطا لعلية جميع الاجزاء للشيء كما ان المعلومات الاربع مثلا
في كونها قضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخير
منها وهو الوقوع او اللاوقوع فيكون مجموع تلك المعلومات تعينا للقضية
مشروطا بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور الاربعة
كلها ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة
وسيأتي ما يعين في هذا الكلام ولا شك انه ممكن قال
العلامة في الحاشية قيل كون كل مركب ممكنا مستلزم لكون المركبات الممتنعة
كالمركب من الضدين ممكنا واجيب عنه تارة بتخصيص المركب
بالموجود واخرى بالمفتقر الى الاجزاء وح نمنع ان شيئا من المركبات
الممتنعة مفتقرة الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب الممتنع
تحقق اجزاؤه اذ الح جاز ان يستلزم الح انتهى كلامه وفيه ان الحكم
بامكان جميع المركبات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجه ههنا هذا السؤال فان قيل
قد حكم بان كل محتاج ممكن ويتجه عليه ان كل مركب محتاج وكل
محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يكون المركبات الممتنعة

ايضا كذلك قلنا فالجواب ح ليس على ما ينبغي اذ لا وجه في مقام
لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيصه
وايضا ليس شيء من التخصيص بمجديا اما الاول فلانه لا فرق بين المركب
الموجود والمعدوم في ذلك اذ الاحتياج الى الغير مطلقا في اي صنف كان يقتضي
ان لا يكون الذات كافية فيه ولا تقتضيه من حيث هي اقتضاء تاما ضروريا وهو
الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم المعتبر عندهم واما الثاني فلان الكل
مطلقا يفتقر الى اجزائه وجودا وعدما كما تشهد به البداهة ومنعه مكابرة
والقول بجواز استلزام محال محالا ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز
ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامعه فضلا عن ان يلزمه والاولى
ان يقال ان المركب مطلقا يستدعي الامكان الذاتي وينافي الامتناع الذاتي
كما انه ينافي الوجوب الذاتي ولهذا حكموا بان البساطة من لوازم الوجوب
الذاتي واستبان منه ان امتناع الجزء ولو بالذات انما يستلزم امتناع
الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف على المح وان كان محالا بالذات
محال بالغير لا غير وان استحالة اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة
الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان اللازم بالذات
لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك وذلك لان عدم الواجب بالذات
لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع بالذات والثاني ممكن بالذات
وقال المصنف في حاشيته على شرح التجريد ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم
بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو
ينفي الملازمة بينهما والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته
وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه

س الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم
ثم تحقق ان هذا اقول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث
تستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير
لا امكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه
والمحتاج وخصوصا الى الممكن ممكن لا بد وان يقيد بان يكون الاحتياج
الى امر لا يستند الى الذات والا فلا ينافي الوجوب الذاتي اذا اعتبر
الواسطة المستندة الى الذات لذاتها لا يقدح في ذلك كما قيل
وايضا كلامه يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا اولى بالامكان وفي
ما فيه تدبر تبصر واعلم ان هذا البرهان مبني على ان يكون علة الحدوث
علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة مجتمعة والا فيجوز ان لا يكون
مؤثر المؤثر باقيا في ان تاثير المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر
مع معلول المؤثر المتأخر عن مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع الممكنات
الموجودة في الوجود تامل فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او
امر خارج عنه لا بد ان يؤخذ الامر الخارج اعم من الخارج بتمامه ومن
المركب من الداخل والخارج لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة
هي من الممكنات الصرفة والمركب المذكور وان كان داخلا في
الممكن المطلق لكنه ليس بداخل في تلك الممكنات الصرفة قيل لا يخفى عليك
ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الى علة انما يعقل لو
كان للجميع من حيث الجميع امكان ووجود غير امكانات الاجزاء
ووجوداتها واما اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات الاجزاء
ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى علة بل علل وجودات

الاجزاء كافية في وجوده ومن البين المعلوم ان امكان المجموع
غير امكانات الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو
عين امكانيهما ووجوديهما حتى اذا وجد زيد وعمرو بالايجادين
مجموع وجوديهما الى ايجاد غيرهما وسيجي تحقيق هذا الكلام في
المقام وقيل جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق الترتيب
بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس الناطقة قديمة بان يكون
بعضها مكتسبا من بعض الى غير النهاية بدون احتياج تلك العلوم
النظرية الى محصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول تلك السلسلة
المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون احتياج
الى محصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد له من محصل مفيد له
الحصول ولا يكفي في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض على الوجه
المفروض مع عدم الفرق بين الجميعين والحصر ان كل واحد من هذين الجميعين
مركب من امور حاصلة غير متناهية والحكم بان حصولات الامور الغير
المتناهية كافية في حصول احد الجميعين اعني جميع العلوم النظرية الغير
المتناهية وغير كافية في حصول الاخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة
الى غير النهاية تحكم بحت وكذا القول بان جميع الامور المركبة والممكنات
المتسلسلة الى غير النهاية مجتمع في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على
كون كل واحد منها مؤثرا كافيا فيما بعده سوى المعلول الاخير فيطلب
فيطلب موجدا افاده الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة فانها
غير مجتمعة في الوجود فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب كاسبا
مفيدا له ويمكن ان يقال اللازم منه امكان اقامة دليل على عدم كون جميع

م نظرية بحيث لا يتوقف على ابطال الشيء من الدور والتسلسل كالتب
ب وهذا لا ينافي تحقق طريق آخر يتوقف عليه كما فيما نحن فيه والمورد في
كتب المنطق هو هذا الطريق لا الطريق الأول وكلامهم هناك فيه
غاية ما في الباب تعدد الطرق فيه ايضا وعدم تعرضهم الا الواحد منها
والأمر في ذلك سهل تأمل   وامتناع تقدم الشيء على نفسه
قد يقال ان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا فلزومه ممنوع
بناء على جواز التغاير الاعتباري وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا
فقط فامتناعه ممنوع لجواز ان يكون شيء باعتبار علة لنفسه باعتبار آخر
لا بد لنفيه من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة لنفسه في الذهن باعتبارين
كالاجمال والتفصيل بين المحدود والحد كما هو المشهور فان قيل يجوز
ان يكون المراد بالنفس في الترديد ما هو كذلك ذاتا واعتبارا ووجه اللزوم
وبطلان اللازم كلاهما ظاهر قلنا ننتقل المنع الى ما سنذكره من ان
الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لان الموجود الخارج
عنها على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو مجموع الممكنات باعتبار
آخر وقد يجاب عنه بان العلية والمعلولية في الوجود الخارجي
لا يتصور ان يكونا باعتبارين وان كانتا متصورتين باعتبار
الوجود الذهني ويدعى البداهة في ذلك فتدبر   لان
علة الكل يجب ان يكون الخ فيه كلام سيجيء تفصيله
فلا يكون ما فرض علة للمجموع وحده علة له بل بعضه فقط الظاهر
ان يقال فلا يكون ما فرض وحده علة للمجموع علة له بل بعضه فقط
علة لنفسه ولعلله قال في الحاشية لا يقال بطلان هذا الشق

موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف
عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كون الشيء علة لنفسه وهو ليس د
وذكر كونه علة لعلله وقع تبرعا لا يتوقف المطلوب عليه ولما وقع كذلك
في كلام المتأخرين ونحن في هذا المقام بصدد تقرير كلامهم وتحريره
لم نسقط ذلك مماشاة معهم فتأمل انتهى كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتذار
ليس على ما ينبغي والأولى ترك قوله ولعلله لايهامه ما هو مخل بالمقصود
والقول بعدم اسقاطه مماشاة معهم مما لا وجه له كيف وهو بصدد
تقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون الشيء
علة لنفسه ولعلله يتضمن محالات كثيرة بينة وغير بينة منها تقدم الشيء
على نفسه بمرتبة واحدة ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين فصاعدا
ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين وبمراتب
ومنها كونه علة تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد شخصي   فيكون علة لامر موجود
لأن علة الأمر الموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلك
فتذكر   والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
لا خفاء في ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات هو جميع الممكنات
التي في سلسلة واحدة يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجود ممكن ما
الى آخره ويتجه عليه ان الخارج عنها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته
لجواز ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة اخرى والكلام
في مجموعها ايضا كالكلام في الأول وهكذا فلا يلزم المطلوب اللهم الا
ان [illegible] ننقل الى مجموع الممكنات اما سلسلة واحدة او سلاسل

...ية او غير متناهية فعلته اما نفسه او جزءه او خارج عنه والاول ... ان بعين ما ذكره فتعين الثالث ولا شك ان الموجود الخارج ... جميع الممكنات على الوجه الذى اخذناه واجب لذاته لانحصار الموجود فى الواجب والممكن وكلما هو موجود خارج عن احدهما فهو داخل فى الاخر ولعل مقصود القوم ايضا ما ذكرناه وان كانت عباراتهم قاصرة عنه واعلم انه لو قال والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له لكان اولى ليتناول المركب من الواجب والممكن ايضا وهو داخل فى الخارج كما عرفت   وهو المطلوب قد لزم ثبوت الواجب على تقدير عدم استناد ممكن ابتداء او بواسطة اليه يكون خلفا لازما على تقدير نقيض المطلوب لا مطلوبا كانه قيل انه لم يستند اليه كذلك ممكن يلزم وجود ممكنات بلا دور او تسلسل وعلى كلا التقديرين يلزم من عدم هذا الاستناد وجوده فيكون محالا فيبطل نقيض المطلوب فيظهر حقيته واجيب بان المحال كما ذكرتم لكن الخلف اللازم قد يكون عين المطلوب ولذلك يقال هذا خلف ومع ذلك هو مطلوبنا وحاصل هذا الطريق ان وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب ابتداء او انتهاء او صادر عن ممكن اخر اما على سبيل التسلسل واياما كان حصل المطلوب اما على التقدير الاول والثانى فظاهر واما على الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذى فرض كل جزء منه ممكنا موجود ممكن ولا بد لكل موجود ممكن من علة موجدة وتلك العلة اما نفس المجموع الخ   ان المجموع يشعر بالتناهى لو كلم

انه كذلك فلا يناسبه قوله وما لا يتناهى لا مجموع له   فاثبات الواجب بالتناهى يكون مصادرة فيه ان الاشعار بالتناهى لا يوجب كون الاثبات المذكور مصادرة لان الاشعار بالتناهى لا يدل على الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام الذهنى على ان الاستلزام الذهنى ايضا لا يستلزم كون الاثبات به مصادرة وانما يكون مصادرة لو توقف عليه والاستلزام اعم منه وانما قلنا ان اثباته بما يتوقف على العلم بالتناهى يكون كذلك لان العلم بالتناهى يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف على العلم بالتناهى وما هو الا مناقشة فيه ايضا مجال واسع   ان اريد بالمجموع كل واحد كما لا خفاء فى قبح هذا الترديد لان المجموع لا يحتمل كل واحد كذا قيل   بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية الاولى ان يقال بدون الهيئة الاجتماعية وكذا الحال فى النظير   وقد بينا ان الكل الخ قد بحثنا فيه فتذكر   وتلخيصه اى توضيحه   والاول ان كان الخ هذا ليس بخير فى هذين القسمين تامل   ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار الهيئة لا يخفى انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضة للسلسلة التى كلامنا فى ان علتها ماذا يحصل ما هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو قرر الكلام بان المراد انه لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يكون جزءا من السلسلة لكان شاملا للوجهين ولا ينافيه قوله فيما سبق كما فى الاعداد واعلم ان سيد المحققين وسند المدققين قدس سره قال فى حاشيته لشرح المطالع فى الرد على مذهب الامام فى التصديق بان التصديق لا يكون عنده قسما من العلم او من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء

دة لا يصير امراً واحداً ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية وهي جزء صوري

منها انتهى كلامه ولا اخفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان

جزأ منه وهذا مخالف لما ذكره في سائر كتبه في تقرير هذا البرهان وغيره

والحق هو ما وقع في هذا المقام اذ لو وجب تقدم العلة التامة

نعم في المركبات تقدمها على نفسها بجزئيتين هذا انما في الاعتراف بعليته

العلة التامة بل يوجب ان يكون الامر بالعكس فما هو مصحح لاطلاق العلة

عليها فهو مصحح لتقدمها على المعلول وهذا وان كان واقعاً هنا في مقام السند

كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبيه على ما فيه وقيل ان ايراد

هذا السؤال هنا مبني على ان يكون المجموع المركب من الممكنات مشتملاً على

المادة والصورة اذ المانع من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور

في هذه الصورة على ما هو مقتضى كلامهم وفي البين ان المجموع المذكور لا

يشتمل على جزء صوري على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة

الاجتماعية لا يعتبر في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام جار في كل علة

تامة لمطلق المركب كما لا يخفى وتصوير ذلك في المادة المخصوصة وهي

المركب من المادة والصورة لا يجدي نفعاً والسر في ذلك ان مجموع

اجزاء الشيء عين ذلك الشيء فاذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع مغايراً

عن الاول سواء كانت تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة او لا

اذ لا خارج عنه تأمل الجواز ان يكون امر اعتباري له مدخل في

ذلك المجموع المركب من الموجودات الممكنة والواجب لذاته والاولى

ان يقال المجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علة تامة له كالعقل

مثلاً على رأي الحكماء علة لاحتياجه الى كل من جزئيه وعلية القائمة نفسه

جزأ منه ضرورة احتياجه الى الجزء الآخر ولا خارج عنه اذ لا علة للواجب اصلاً

علة تامة للجزء الآخر على ما هو المفروض فليس للخارج فيه دخل وكذا الحال في مجموع الامور

الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج او لا كالامور العدمية الواقعة

في نفس الامر اذ لا خارج عن هذا المجموع العلة التامة مجموع امور

في هذا الحكم بحث مشهور لكنه هنا في مقام السند ثم اعلم ان السند ليس على ما ينبغي

اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه ليس مبنية على ما منعه حتى يجدي نفعاً بل على انها

علة وكل علة يجب ان يتقدم على معلولها لان العلية هي المعنى المصحح لكلمة الفاء التي

هي للتعقيب فلا بد من التكلم فيها او منهما معاً ولو كان منشأ وجوب تقدم

العلة التامة على المعلول ما ذكره من ان كل جزء منها يتقدم عليه لزم ان يتقدم

المعلول المركب ايضاً على نفسه لان كل جزء منه يتقدم عليه كما ذكروه وهذا غلط

ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل فضلاً عن حكيم متبحر انما يلزم لو كان

علة تامة للكل هذا وان وقع في مقام السند ليس بجيد اذ العلة التامة للكل لا

يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وليس

علة لنفسه نعم العلة التامة للكل متضمنة للعلل التامة لاجزائه باسرها ولعل

مراده هذا وان كانت عبارته قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المراد بالعلة

لا ينحصر في العلة التامة والفاعل بل هنا احتمالات كثيرة لكن الاقرب من

هذان الاحتمالان المذكوران تامل يعني انه لا يستند
[illegible]ول الا اليه او الى ما صدر عنه ان حمل الاستناد على اطلاقه كما
هو الظاهر يلزم ان يستحيل التخلف عنه وان حمل على الاستناد اليه
بطريق التاثر عنه فلا يستحيل ذلك لكنه خلاف الظاهر وسيجيء لهذا
موضع نفيع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور
لا نم انه لازم لكل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب
لذاته وانه اول المسئلة ولا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور وسياتي
تحقيق الكلام في هذا المقام لا يقال لحن نمنع الخ هذا
السؤال انما يظهر وروده لو لم يقيد المجموع بقوله الذي هو جميع اجزائه
ممكن وهو جزؤه يختل بهذا ما اشتهر فيما بينهم من ان
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المعلول وسيجيء ما يجديك
نفعا في هذا المقام فان الدليل المذكور لا يجري فيه
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه بادنى تامل وتغيير و
ذلك بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في المجموع الذي
هو المركب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل
واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة عدم
استناد بعض الاجزاء فيه اليه بل الى شيء اصلا وقد اخذنا فيه هذا
بدل قوله ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولاته

فهذا من قبيل النقض على زبدة الدليل تامل فيه ما فيه قيل [illegible]
اي بالقول بان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير
لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه تبين اي ظهر بطلان ما قيل [illegible]
يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير اي لسلسلة المبتدأة مما قبله [illegible]
واحدة الى غير النهاية علة للجميع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما
قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى لا يتناهى وقوله لانه لو كان ما قبل المعلول
الاخير الخ دليل على تبين بطلان ما قيل اي القول المذكور او على بطلانه [illegible]
وبيانه انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها حقيقة لا يستند تلك السلسلة الا اليه او الى ما يصدر عنه ولا
شك انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون علة لنفسه قطعا وايضا يكون [illegible]
جميع السلاسل الغير المتناهية التي قبل ما قبل المعلول الاخير صادرة عنه بل
يكون كل من تلك السلاسل ~~الغير المتناهية الخ~~ صادرة عما بعدها والمستند
الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيلزم كون الشيء علة لنفسه بعدد تلك
السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه واعترض على هذا الجواب الخ
الاعتراض توجيهه معارضة في المقدمة القائلة بان فاعل المجموع بالاستقلال
فاعل لكل جزء كذلك لكونها مبينة بدليل في الجواب لو فرضنا
ثلثة اشياء وكذا الحال لو فرضنا شيئين كل منهما معلول للعلة الاخرى الخ

ان لايكون فاعله خارجا عن فاعل الكل ففيه انه لا يتم في ما ذكروه
من انه لو كان ما قبل المعلول الأخير علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وذلك لأن ما قبل المعلول الأخير
علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لايكون
خارجا عما قبل المعلول الأخير لانه بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولايلزم
منه الا ان يكون فاعله قبل المعلول الأخير ليس بخارج عنه ويجوز ان
يكون داخلا فيه وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه كون
الشيء علة لنفسه اصلا وايضا لا يستند المعلول الى ما هو خارج عن فاعل
الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند الى
ما هو خارج عنه اذا كان صادرا عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا يستند
المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه فبينهما تدافع بل نقول ان الكلام
السابق بظاهره يدل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل
او الى ما خرج عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول
لا يستند الا اليه او الى جزئه فتأمل فيه فنفيه ما فيه واعلم ان الجواب
الأول هو اختيار الشق الأول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف
عن الفاعل المستقل بالمعنى المذكور والجواب الثاني هو اختيار
الشق الثاني ومنع لزوم تقدم الجزء الأول على وجود علته
وبهذا يندفع الايراد الثاني ايضا بيانه ان مجموع العلل الثلثة
علة مستقلة لمجموع المعلولات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة
لشيء من تلك المعلولات بل لابد ان لايكون فاعل كل منها خارجا

عن

عن مجموع العلل الثلثة المذكورة وهو متحقق فلا يلزم المحذور
فعلته اولى منه بان يكون علة لها لان تأثيره اكثر فيه كلام سيجيء تفصيله
وكذا الحال في قوله ويمكن التمسك بهذا في الحاشية هذا في صورة
التسلسل وفي صورة الدور يلزم ترجيح المساوي وهو في الفساد كترجيح
مع ترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه وينبغي ان يعلم ان الاستدلال
بلزوم ترجيح المرجوح يكفي فيه التسلسل اللازم اولا ولا حاجة فيه الى ذكر التسلسل
ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة بان فاعل الكل بالاستقلال
فاعل لكل جزء كذلك بمعنى ان فاعله لايكون خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم
ان ما ذكروه في تعريف الفاعل المستقل بالتأثير ان حمل على ظاهره وهو انه لا يستند
المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنها لايكون شيء من اجزاء السلسلة فاعلا
مستقلا بالتأثير فيها وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الى ما هو خارج
صادر عنه كان كل مما قبل المعلول الأخير من السلاسل الغير المتناهية فاعلا
مستقلا بالتأثير لصدق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم توارد
الفواعل المستقلة الغير المتناهية على معلول واحد شخصي تأمل
وقد اعترض عليه بانه لم لايجوز ان يكون الخ يعني ان منع عدم جواز كون العلة
عين المعلول كما يتجه على تقدير كون المراد بالعلة العلة التامة كذلك يتجه
على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل بالتأثير بالمعنى المذكور فلا يتجه
الانتقال منها اليه ايضا وتلك العلة لايمكن ان تكون عينها لا خفاء
في ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في

عن الأيراد الباقي على الطريق المذكور فلو اخذت تلك العلة الموجدة
الوجه المذكور لجاز كونها ايضا عينها وما ذكره في بيانه حيث قال
لأن العلة الموجدة للشيء سواء كان الخ ممنوع اذا قرر الكلام على الوجه المذكور
سابقا ولا شك ان القول بالعلية لو استدعى التقدم والمغايرة لكانت العلة
التامة ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنى
المذكور في وجوب التقدم على المعلول وعدمه وما ذكره المص لا يدل عليه
والأول هو المتنازع فيه الذي نحن بصدد ابطاله بالدليل لا يخفى
عليك ان الكلام ههنا ليس مبنيا على ابطال التسلسل كيف والكلام في
المسلك الذي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل نعم لو كنا بصدد ابطال
تعليل كل واحد من السلسلة بما قبلها لأنه هو التسلسل من جانب العلة و
ذكره وقع من الغلط في النقل وان اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع
الى ذكره المحقق الشريف في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف وغيره
لأنه قدس سره ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك في غاية الحسن
بخلاف الحسن فيه فانه بطل بديهة فيه انه ممنوع لا بد له من بيان غير مسموع
لا يخفى على الناظر وشيعها فقد عرفت بعضها يتجه عليها فلا تغفل
من الأيراد الأول الأولى ان يقال من الأيراد الباقي
لكونها غير واجبة التقدم لا يدل على جواز كونها كذا في بعض النسخ وفيه ان
عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم لا يدل على جواز كونها عين
المعلول فليس بمبهم بانه يجوز ان يكون عين المعلول بناء على ذكره كما قاله

على ما ينبغي نعم يتم كلامهم في مقام المنع والسند نادر اذ لو جاز كون
العلة التامة نفس الممكن لكفى اى الممكن في وجوده هذا ممنوع بناء على ان
كون العلة التامة نفس المعلول على ما جوزه فيما اذا كان المعلول مركبا
خلقيا لا في كل المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات الخارجية
ولا شك ان علته التامة وان كانت نفسه لكنه لا يكفي في وجوده بل هو محتاج الى
غيره في وجوده كالأجزاء واحتياج كل ممكن الى مطلق العلة تمام الخفاء فيه
ولم ينكره احد ولا ينافيه كون العلة التامة في بعض الصور المذكورة عين الممكن
ومنه علم ضعف قوله لو توجه ذلك اى المنع المذكور وهو منع عدم جواز كون العلة
التامة نفس معلولها فيمتنع افتقار الممكن الى الغير وح يلتبس باب اثبات
الصانع بالأمكان هذا ايضا ممنوع بناء على ان افتقار كل ممكن موجود
الى مطلق العلة سيما الفاعل ضروري ومتفق عليه ولا ينافيه كون العلة التامة
عين المعلول في بعض المواد ولهذا اختاروا كون العلة هي الفاعل المستقل بالتأثير
في دفع السؤال المذكور وقيل عليه الانفراد المذكور لا يضر المانع وفيه بحث
لأن الكلام على الذين قرروا ذكر المنع وعدلوا الى دليل آخر فتأمل
والا لكان قديما ممنوع وما ذكره في بيانه انما يجرى نفعا لو كفى ذاته في وجوده
وانه ممنوع لما ذكرناه آنفا لجواز انتهائه الى ممكن قديم لا خفاء في ان
العلة التامة للحادث لا بد ان تكون حادثة كذلك لأن قدم العلة التامة
يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق كل حادث تحقق امور غير متناهية
مترتبة سواء كانت موجودة في الخارج اولا لكن الكلام في ان التسلسل

في مقابلة تلك الامور نقل هو محل تأمل   فلو كان علة ما في المضعف كان
قولهم بعلم ما فيه مما ذكرناه آنفا فلا تغفل   لا يقال انما يلزم [illegible] هذا ا
لو كان السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل للمدعى   لانا
نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته [illegible]
يكون مرادهم بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره دخل
في وجوب وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الغير [illegible]
في ذاته او خارجا عنه لتوافق مقتضى التقسيم الذي اعترف بصحته [illegible] فح
لا يلزم كون المركب الممكن الذي علته التامة نفسه [illegible] الى الاحتياج
الى جزئه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من الواجب والممتنع
بسيطا لما ذكرناه   لانا نقول يكفينا [illegible] الواجب [illegible]
التقسيمات التي الخ انت خبير بما فيه مما ذكرناه آنفا [illegible]
في بعض النسخ في اثبات ان العلة التامة للشيء لا يجوز [illegible]
ان الممكن هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما [illegible] علة
تامة لنفسه كان ذاته مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة تقتضي
وجود المعلول وفيه انه ممنوع على تقدير كونها عينه [illegible] اقتضاء
ذات الشيء وجوده اقتضاء تاما انه لا يفتقر في وجوده الى [illegible]
الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا [illegible] منها
اليه بل هو مستند الى الكل منها فلا يلزم من كون العلة التامة للممكن [illegible] ان
لا يكون الممكن ممكنا وان يكون واجبا لذاته ولذا وجب بساطة

[illegible] الذات البسيطة فيه ان العلة الواحدة [illegible]
لها [illegible] لا يلزم ان تكون بسيطة لجواز كون تلك العلة [illegible] فاعلية [illegible]
العلة التامة البسيطة لا بد ان تكون فاعلية كما قالوا
[illegible] لا يتصور المانع عن المعلول لما كان كون ارتفاع المانع جزء من
العلل التامة محل توهم وتردد بخلاف سائر العلل الناقصة مثل
المادية والصورية وغير ذلك كما سيظهر اشار الى دفعه [illegible]
وفيه بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل ولو حمل
على ان بعض الاشياء اذا كان من شانه ان يمنع المعلول [illegible]
وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان
تحققه محل [illegible] اشتغاله وبالجملة الكلام المذكور معلوم الانتفاء
على التقدير الاول ومشكوك فيه على التقدير الثاني ولعل قوله كما قالوا
اشارة الى ما ذكرناه   ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود
ضروري [illegible] فيه ان الممكن على ما ذكروه هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم
اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضي ذاته مع شرط عدمي او وجودي غير مستند
الى ذاته الوجود وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام ويكون
[illegible] الاقتضاء مع انضمام امر آخر تاما او يكون هذا الاقتضاء لذاته
الرجحان كافيا في وجوده وقد سيعترف هنا الاشارة الى ذلك وعلى جميع
هذه التقادير لا فاعل لوجود المعلول ولا بد لنفي هذه الاحتمالات من
دليل وسيجيء ما يجديك نفعا في هذا المقام   بخلاف ما سواها

وهو قوله كما قالوا

اقال في الحاشية لان المعلول لو كان بسيطا والفاعل [illegible]

لعلة الفاعلية ولو كان مركبا والفاعل موجبا لاحتاج [illegible] الفاعلية [illegible]

من المعلول بسيطا والفاعل مختارا لا يحتاج له المادة [illegible] للصورة

ولو كان مركبا والفاعل مختارا لا بد له من المادة والصورة [illegible]

انتهى كلامه اقتصر من العلل على الاربع المشهورة [illegible]

[illegible] والآلة والشرط وغيرها لانها راجعة الى [illegible]

بيّن في موضعه. وبوضح لما تقرر قدم [illegible] عليه

يتم ذلك لانهدم البرهان [illegible] لا يتم [illegible]

ذلك ليس بتحقيق بل انما يتم [illegible] حقيقة [illegible] الدليل [illegible]

واما عند من لم يعتقده [illegible] على ان الذكي [illegible] العناد [illegible]

بصريح العقل وجد الامر كذلك [illegible] الا [illegible]

لكنه بعد التأمل محل الاشكال وقد اشرنا اليه [illegible]

فقد اجيب عنه بان جميع الاجزاء الخ [illegible]

مغالطة منشأها عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي

كما يعلم من كلام المص قدس سره ومع ذلك كلام على السند لا على السؤال

المذكور مناقضة وما ذكر فيه سندلها او لو حمل على الاستدلال [illegible]

يكون الجواب توجيه منع مع السند فيكون قوله [illegible]

كلاما على السند على سبيل المنع وانه غير موجه

اعتبارها منفردين فيه ان العلة الصورية لا يوجد [illegible]

الا عارضة للعلة المادية ومنبطة بها فكيف يتحقق مجموعها [illegible] في الخارج

[illegible] بين [illegible] وليس تحققهما في الخارج الا على النحو المعين الارتباط

[illegible] في الخارج وايضا ان السؤال المذكور على هذا الطريق اعني [illegible]

[illegible] القائمة مناقضة لا نقض اجمالي ولا معارضة كما ذكرناه [illegible]

قد عرفت ما فيه

لا دليل فما ذكره كلام على السند ولا يجدي نفعا الا اذا كان السند مساويا للمنع

[illegible] الجواب الخ

[illegible] عليه ابطاله وكلاهما محل بحث فليس كلامه في هذا المقام [illegible]

فان قلت لا نجد الا ان يعتبر الخ قد يتوهم انه ايضا كلام على السند ويمكن [illegible]

[illegible] الهيئة المجموعة اما باعتبار الشق الاول [illegible] باعتبار [illegible]

[illegible] على الثاني يكون غيره باي اعتبار اخذ ممنوع لا بد له من

[illegible] المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول هذا [illegible]

[illegible] لم ينافي [illegible] فيما بينهم من ان مجموع اجزاء الشي

[illegible] في تقرير الدليل المذكور نعم يؤيد المنافي [illegible]

[illegible] وقال في الحاشية هذا الشرط من قبيل قولهم الماهية بشرط

[illegible] شرط لا شي كما يفصح عنه ما تقدم من ان للمجموع اعتبارين اعتبار [illegible]

واعتبار [illegible] كذا وليس المراد بالشرط ههنا الموقوف عليه في الخارج حتى يرد

[illegible] الى امر خارج فتفطن انتهى كلامه وفيه بحث لانه لا [illegible]

الاصل [illegible] الشرط في مقابلة الجزء [illegible] بهذا المعنى فتدبر

هذا [illegible] في المركب الخ هذا كلام على السند فلا يجدي نفعا

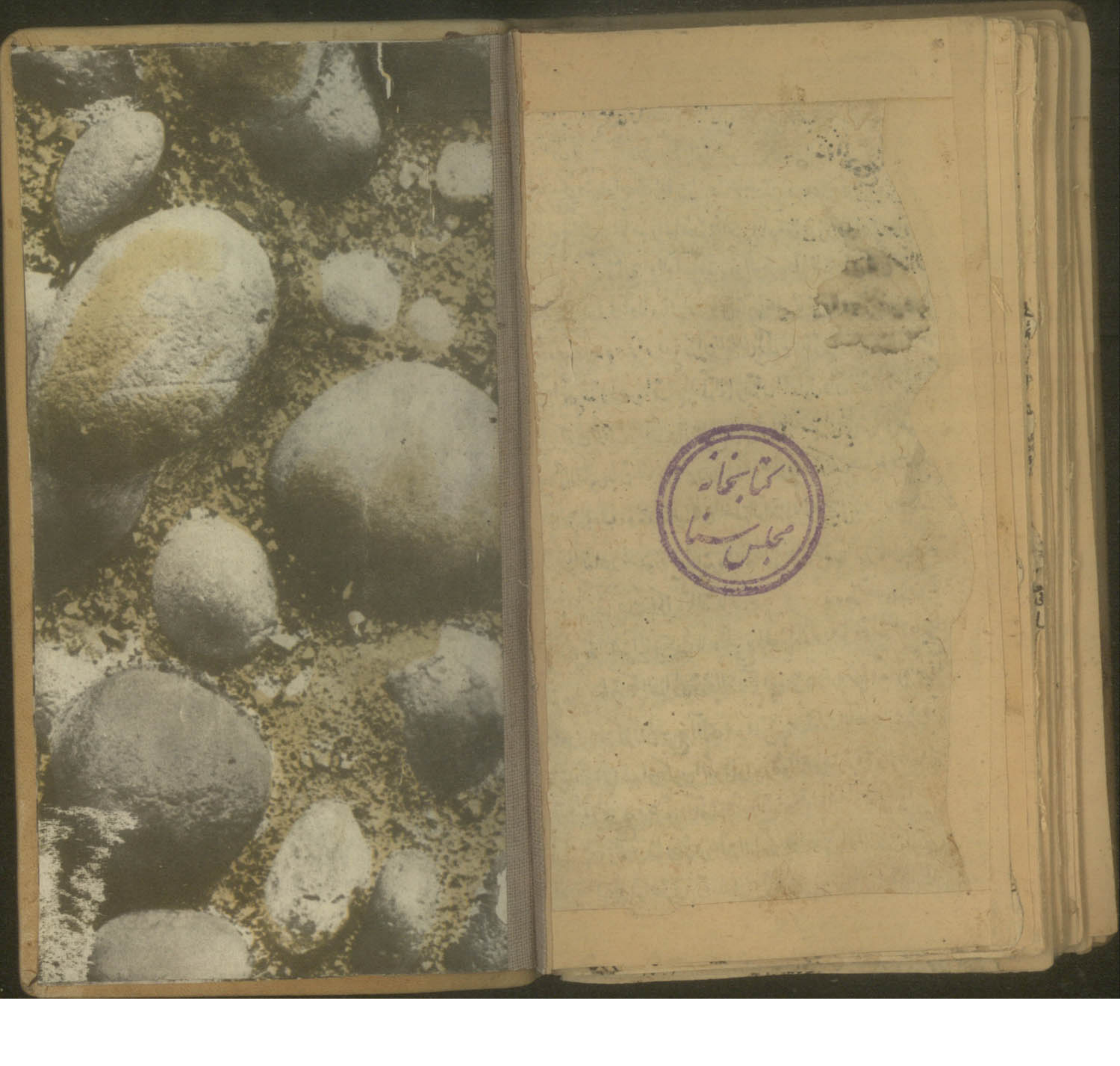
جميع [illegible] انما يكون جزءا من العلة التامة الخ فيه ان جميع الاجزاء الذي هو عين

المركب الذي ليس له جزء صوري هو جزء من العلة التامة فيكون مقدما عليها فلو كان

...يضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين كما ذكروه وقال
...واب الذي زعمه حقا وقد يلزمه السائل والقول بان جميع الاجزاء في
...المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزأ من العلة التامة
...يل لا وجه له وهذا مما يتعجب منه لانه لا خفاء في ان جميع اجزاء المركب
...جزأ من العلة التامة لانها مجموع ما يتوقف عليه الشيء من اجزائه
...من جميع اجزاء المركب والامور الخارجة التي يتوقف عليها ...
...وكان جميع الاجزاء المادية والصورية لاعتبار ان المذكوران
...لكن المنقضي عنده عما ذكروه بالجواب الذي زعمه حقا وحاصله لكن
...هذان الاعتباران في المركب الذي ليس له جزء صوري لم يتحقق
ذلك فيه وتسليم كون جميع الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري
جزأ من العلة التامة ومنعه في المركب الذي ليس له جزء صوري
مما لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الامر هذا وقد يقال انهم
يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات المترفة وان
...ها ليس بعضها جزأ من بعض مثلا الثلثة ليس تركيبها من الاثنين
...بل من ثلث وحدات وكذا الاربعة ...
...فعلى هذا يمكن ان يقال ان العلة التامة ايضا مركبة من العلة ...
...وليس مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب جزأ من العلة ...
سواء كان مركبا من العلة المادية والصورية اولا ...
...الجواب ايضا على تقدير تمامه ... ذكره ...
...دعوى تقوم العلة التامة ... منعا لمع السند تامل ...
يظهر لك المرام
واما الثاني وهو ان جميع الموجودات من...

كذا عرفت ان هذا الاستدلال
لا ...

...الواجب والممكن واجب وكذا الحال في المجموع المركب من الواجب لذاته
... ايضا ممكن وعلته التامة نفسه وكذا الحال في المجموع المركب
...ما واجب لذاته فانه ممكن كما صرح به وعلة ...
...مجموع الامور الواقعة في نفس الامر معا في زمان واحد ...
...التاريخ اولا واعلم ان هذه الوجوه كلها قادحة في كون ...
...معلول اولا وبالذات وفي تقدمها عليه ثانيا ولا ...
...تقدمها عليه هذا ويعلم منه ان الفاعل للممكن لا يلزم ان يكون ...
مع انهم عدوه من اقسام العلة الخارجة عن المعلول وان الفاعل ...
ان يكون ... الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شيء منها ...
... بان الفاعل ضروري في كل ... وبذلك يختل كل من ...
...المعلول وتقدمه عليه كما في العلة التامة ... بتلك الوجوه ...
...القواعد المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على الفطن نقضها اللهم الا ان يقال ان
... بالممكن ... فتدبر
ووجه النقص عنه ان يقال
... المعنى ... فيه بحث لان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل ...
... فان ... العدد ... الجماعة كما ذكره ...
... المجموع الذي هو المركب من تلك الآحاد ...
... الباب ان يكون الاول واحدة والثاني متعددة ولا ...
ان ... ع ... الآحاد لان ... ادلها اجزاء داخلة في
المركب ... خارجة عن علته التامة ... فيها وانت كذلك
بالنسبة ... والقول بان المعلول الاخير ليس داخلا في العلة التامة المجموع


کتابخانه
مجلس سنا

